دار العلامة العطار

# حَاشِيَةُ

# مِيرْ زَاهِد عَلَى مُلَّا جَلَال

## القدر الدراسي منها

تأليف

المحقق السيد محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي، الشهير بـ: «مير زاهد»

المتوفي: ١١٠١ هـ

اعتنى بـ «ملا جلال»

زين الدين الحسيني

اعتنى بـ «مير زاهد»

إبراهيم بن بَخيت البَيضاني

دار العلامة العطار
للعلوم العقلية والنقلية

# حاشية

# ميرزاهد على ملا جلال

القدر الدراسي منها

بسم الله الرّحمن الرّحیم

# حاشية

# مير زاهد على ملا جلال

## القدر الدراسي منها

تأليف

المحقق السيد محمد زاهد بن محمد أسلم الهروي، الشهير بـ: «مير زاهد»
المتوفي: ١١٠١هـ

اعتنى بـ «ملا جلال»
زين الدين الحسيني

اعتنى بـ «مير زاهد»
إبراهيم بن بَخيت البَيضاني

دار العلامة العطار
للعلوم العقلية والنقلية

دار العلَّامة العطَّار
للعلوم العقلية والنقلية


حاشية مير زاهد الهروي علىٰ ملا جلال
الهروي، محمد زاهد بن محمد أسلم (ت. ١١٠١ هـ)
الناشر: دار العلَّامة العطَّار للعلوم العقليَّة والنقليَّة (نشرة إلكترونية خاصة)
ط ١، ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤م
رابط القناة: t.me /DarAttar
١٢٦ص، ١٧× ٢٤ سم ، منطق


**الإعداد والاعتناء**

زين الدين الحسيني

إبراهيم بن بَخيت البَيضاني

**التنسيق الطباعي**

صهيب حسن الشافعي الأشعري

# إهداء وامتنان

إلى شيخنا الفاضل..

عبد الحميد التركماني، جزاه الله عنا كل خيرٍ:

| | |
|---|---|
| يا سَائِلِي عَمَّنْ مَدَحْتُ وَمَن بِهِ | كُشِـفَ الدُّجى لَمَّا بَدَتْ أَنوارُهُ |
| ذاك الذِي كَشَفَ العُلُومَ مُدَقِّقًا | عبدُ الحمـــيدِ تَقَدَّسَتْ أسرارُهُ |

المعتنيان بالكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدًا لمن زيَّن نفوسنا بالتصور والتصديق، وهدانا بفضله إلىٰ أقوم طريق، وصلاةً وسلامًا علىٰ ذي المنطق الفصيح، والشكل المليح، سيدنا ومولانا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، **وبَعْد**،

إنَّ مما تفاخر به من سمت همته، وعلت هامته، وتنافس فيه الأقران، وتسابقت إليه جياد الأذهان، إدراك دقائق العلوم، والتحقيق في المنطوق منها والمفهوم، وبذل الأفكار فيها بالتنقير، وتمييز النقرة من النقير، وقد قال إمامنا الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) قُدِّسَ سرُّهُ العلي: «من تعلم علما فَلْيَدقِّق فيه لئلا يضيع دَقِيقُ العلم»، هذا وإن من أعلام التدقيق في العلوم العقلية، وأرباب التحقيق في المباحث الفلسفية، الإمام جلال الدين الدواني (ت: ٩٠٧هـ) قُدِّس سرُّهُ النوراني، والعلامة مير زاهد الهندي الهروي (ت: ١١٠١هـ) قُدِّس سرُّهُ السَّروي، وقد سعت الأذهان لتفهم كتبهما، وإدراك مرامهما، وإن مما شاعت دراسته من كتب الجلال شرحه لتهذيب المنطق للعلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، وقد كتب عليه المحقق زاهد الهروي حاشية كحواشيه الأخرىٰ في التدقيق والتحقيق، وصارت حاشيته هذه مما لا يُعترف بفضل الرجل إلا بدراستها وممارستها، وإدراك حقائقها ومدارستها، وعن مير زاهد قال إمامنا العطار (ت: ١٢٥٠هـ): «وما زال الزمان يأتي بالنوادر، هذا العلَّامة عبدالحكيم والعلَّامة مير زاهد كلاهما ممن أدرك القرن الحادي عشر

ولهما من التآليف ما خضعتْ لها رقاب الفضلاء، وتفاخرت بإدراك دقائقها أذهان النبلاء»، ولمَّا لم يُخدَم هذان الكتابان بما يليق، سعىٰ من كتب الله له السعادة، كافأه مولاه بالحسنىٰ وزيادة، فخدموا هذين الكتابين، وجلوا عن أحرفهما غبش الرين، وأظهروهما في حلة بهية، كفريدة سَنية، وتشرَّفت دار العلامة العطار للعلوم العقلية والنقلية بإخراجهما حرصًا علىٰ نفع الطالبين، أدام الله علينا هذا الإنعام، وجعل هذه الدار عامرةً علىٰ توالي الأيام.

# ترجمة المحشي[١]

هـو محمـد زاهد بـن محمد أسـلم الحسـيني الهـروي الكابلـي، المعروف بـ(مير زاهد).

ولـد بـ (الهنـد) في مدينـة (أكبر آباد) ونشـأ بها، وفـرغ من تحصيـل العلوم وهـو في الثالثـة عشـرة مـن عمره، وفي شـهر رمضـان مـن عـام (١٠٦٤هـ) انضم إلىٰ بـلاط شـاهجهان، ومنحه منصبًـا، وأمـره بتحرير وقائـع (كابُـل)، فذهب وأقـام هناك مـدة طويلة، ثـم ارتحل إلىٰ معسـكر السـلطان عالَمْكِير بعـد توليه مقاليـد الحكم، وتولىٰ الاحتسـاب في شـهر ربيع الثـاني عـام ١٠٧٦هـ، فأقام في (أكـبر آبـاد) ودرّس فيها، ثـم فوّض إليه السـلطان صدارة (كابُـل)، أي أنه صار واليهـا، ومـع ذلـك كان ملازمًا لتدريـس الطلاب.

وقد درس علىٰ أبيه محمد أسـلم (١٠٦١هـ) وشـيخ أبيـه وهو محمد فاضل البدخـشي (١٠٥٠هـ)، وتصل سلسـلته العلمية إلىٰ الفاضل الـدوّاني، وذلك لأن محمـد فاضـل البدخـشي قرأ علـىٰ يوسـف كوسـج القراباغـي (١٠٣٥هـ) وهو علىٰ ميرزاجان الشـيرازي (٩٩٤هـ) وهو علـىٰ جمال الدين محمود الشـيرازي وهو علىٰ جـلال الدين الـدواني (٩٠٨هـ).

وكان مُفـرط الـذكاء، سـريع الإدراك، قـوي الحافظة، لم يكن يحفظ شـيئًا فينسـاه، وكان ماهـرًا في المنطـق والـكلام والحكمـة، ومهر في الفضائـل وتأهّل للفتـوىٰ والتدريـس ولـه ثـلاث عشـرة سـنة، وكتـب إحـدىٰ مؤلفاتـه الدقيقة قبـل وفاتـه بأربعين سـنة، وهو «شـرحه لرسـالة التصـور والتصديـق»، وكانت

(١) مختصرة من تحقيق مهدي شريعتي لشرح رسالة التصور والتصديق للمؤلف (ص٧).

كتبه مُتداولة بالتدريس، وعُرِفَت بـ«الزواهد الثلاث» أو «الحواشي الزاهدية الثلاثة»، وهي:

- حاشية شرح المواقف للشريف الجرجاني، وكُتِب عليها ما يقرب من ثلاثين حاشية .
- شرح الرسالة المعمولة في التصور والتصديق للقطب الرازي، وكُتب عليها ما يقرب الأربعين حاشية.
- حاشية شرح التهذيب لجلال الدين الدوّاني، وهو كتابنا هذا، وعُرِقت بـ «مير زاهد ملا جلال» أو «الحاشية الزاهدية الجلاليّة»، وأربت حواشيها علىٰ الثلاثين.

وله كتب غير مشهورة بالدرس، ومنها:

- حاشية شرح الهياكل لجلال اللدين الدواني.
- حاشية شرح التجريد للأصفهاني.
- تفسير القرآن بالفارسيّة.
- رسالة في تحقيق ماهيّة العدد.
- حاشية علىٰ الشمسية.[1]

وكان العلماء يتفاخرون بمطالعة كتبه لدقّتها، فكان أبو الحسن المنطقي (١٢٩٣هـ) يديم النظر يوميًّا في حواشي الزاهد ومطالبها ومشكلاتها، وتفاضَل في مناظرته مع تقي علي الكاكوروي (١٢٩٠هـ) بأنَّه طالع تسع حواشٍ للمير

---

(١) الأعلام للزركلي (٧/ ٥٦).

زاهـد مـرَّات عديدة، وقابَلَهُ الكاكوروي بأنَّه طالع إحدىٰ عشـرة، أو اثنتي عشـرة من حواشيه.

وقـد جعل الشيخ نظـام الديـن السـهالوي (١١٦١هـ) نظامًا درسـيًّا اشـتُهِر بـ (الدرس النظامي)، وجعل مـن أعلىٰ وآخر ما يُدرَّس في علـم المنطق والكلام هـي «الحواشي الثـلاث الزاهديَّة».

ولمـا اسـتقال مـن منصـب الاحتسـاب ارتحل إلـىٰ كابُـل، واختـار العزلة والانـزواء، وتـوفي فيهـا ودُفـن رحمـه الله تعالىٰ سـنة (١١٠١هـ).

# منهج العمل

## أولًا: منهج العمل علىٰ ملَّا جلال:

١. اعتمدت منهج التلفيق بين النسخ، لتقاربها مزايا، وهي ثلاث نسخ:

**النسخة الأولىٰ**: نسخة هندية مطبوعة، وتتضمن ملا جلال مع حواش جمعها العلامة عبد الحي اللكنوي، ويليه مير زاهد كذلك، ويليه التعليق العجيب، ويليه القول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط، ويليه حاشية بحر العلوم علىٰ مير زاهد، طبعت في المطبع اليوسفي، ولم يبين في خاتمة الطبع تاريخ الطباعة، ولكنه بعد وفاة اللكنوي في عام ١٣٠٤هـ؛ لترحم محرر خاتمة الطبع عليه، وأعادت تصويرها المكتبة الرشيدية مع تعليقات عبيد الله القندهاري علىٰ ملا جلال، ورمزت لها برمز «س»، ونقلت النسخ التي ذكرها الناكت المعلق بين السطور في هذه النسخة.

**النسخة الثانية**: نسخة هندية مطبوعة تتضمن عددا ضخما من حواشي شرح الدواني، ومكتوب عليها: مجموعة شرح تهذيب محشىٰ، طبعت في مطبع الفخر المطابع في لكنو عام ١٣٣٦هـ، رتبها الحاج خواجه جلال خجندي، ورمزت لها برمز «ج».

**النسخة الثالثة**: نسخة قازان المطبوعة عام ١٨٨٨م في بلدة بترسبرخ (بطرسبرغ)، وقد سقطت الصفحة ٩ من التصوير، وهي بين قولي الدواني: (ثم طوىٰ حديث نظرية المنطق) و(وأما تعريف المتأخرين حيث لم يأخذوا)، ورمزت لها برمز «ق».

٢. بينت بعض الفروق، وتركت منها ما لا يهم، كالفرق بين (بداهة)

و(بديهة)، والتذكير والتأنيث، مع إثبات الأفصح، وغير ذلك مما يشبهه ولم أنبه عليه.

٣. الغرض من هذا العمل إبراز جمال الجلال، وترك جلال القِلال، فلذا ما كتبت تعليقات إلا ما ندر للضرورة.

٤. في موضع واحد خالفت ضبطَ النسخ، وبينت ذلك.

٥. نسقت الشرح لتسهل قراءته والتعليق عليه.

٦. فهرست الكتاب بما يبرز أهم مواضيعه.

## ثانيًا: منهج العمل على حاشية مير زاهد:

١. اعتمدت في إخراج هذه الحاشية على ثلاث نسخ:

**النسخة الأولى**: نسخة خطيَّة لتهذيب المنطق للتفتازاني في (١٨) لوحًا كُتِبت بخطٍّ واضح، وعليها حواشٍ متنوعة من القطبي وشرح المطالع، ثم في اللوح رقم (١٩) تبدأ حاشية المير زاهد، وفي حاشيته منهوات المؤلِّف وحاشية قاضي مبارك الكوباموي على المير زاهد، وبعض التعليقات المنتقاة من حواشٍ أخرى، اخترتها لوضوحها ولقرب الحصول عليها، وسمَّيتها (خ).

**النسخة الثانية**: نسخة قازانية مطبوعة، باشر طبعها: تاج التاجر بن محمد جان بن منهاج الدين الكريمي الصراطاغي، واهتمَّ بتصحيحها: عباس بن أشرف البلغاري الجبلستاني الصباجابي من تلامذة المحقق المرجاني، طبعت لسبعٍ بقين من شهر رمضان عام (١٣٠٥هـ) وسميتها: (ق).

**النسخة الثالثة**: نسخة بخاريَّة مطبوعة باهتمام وشراكة: ملا سيد

مقصـود خان مخـدوم، وملا سيِّد مـراد خواجـه ايشـان، وعليهـا تعليقات من حـواشٍ متنوعـة، مرة من قاضي مبـارك، ومرة من ظهور الله، ومـرة من عبد الحق الخيرآبـادي، ومـرة مـن عبدالحـي اللكنـوي وغيرهم، وسـمَّيتها (ب).

١. اعتمدت طريقة التلفيق بين النسـخ، ونبَّهت علىٰ اختلافها في الحاشـية أحيانًا إن كان له وجه.

٢. جعلت المنقولات بين قوسين «».

٣. جعلت أسماء الكتب مغمَّقة بين قوسين «».

٤. نسقت بحسب الجهد والطاقة بما يعين علىٰ تفهُّم الكتاب.

٥. أصلحـت الضمائـر المؤنَّثـة والمذكَّرة من عنـد نفـسي لمخالفتها اللغة العربيـة ولـم أنبـه عليهـا، كما أنَّـي لم أنبِّـه علىٰ الفـرق بـين (بداهة) و(بديهة).

٦. ترجمت للمحشِّي المير زاهد بترجمة مختصرة

٧. وضعت عناوين بين [..] للمباحث العامة، استفدت بعضها من «ق».

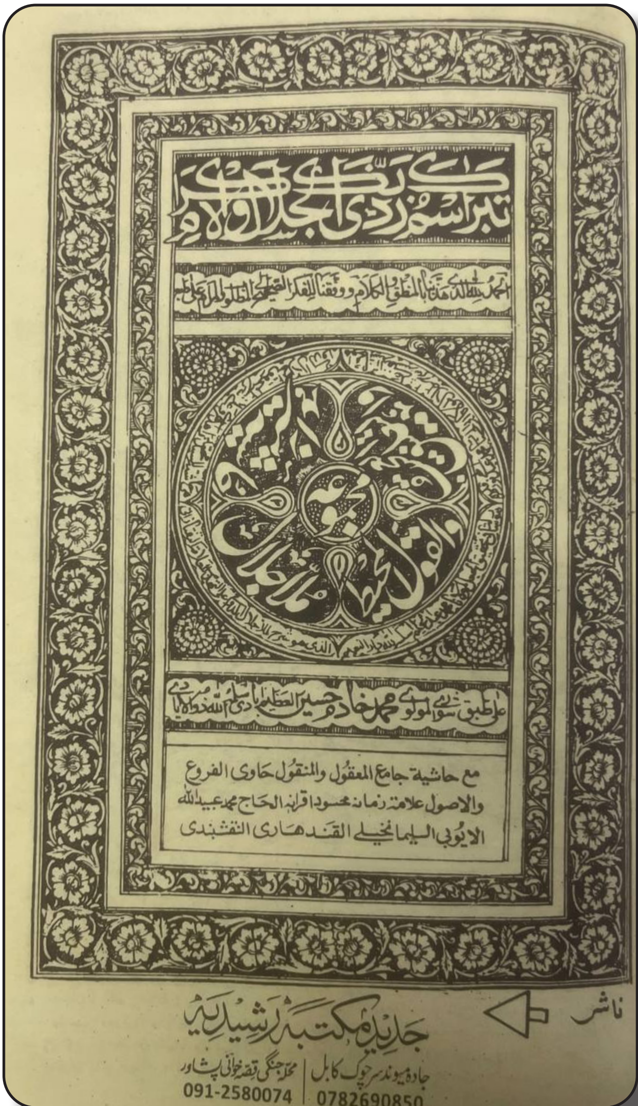
٨. فهرست الكتاب بما يبرز أهم مباحثه.

٩. اعتنيـت فيـه بقـدر الدرس منـه، وهو إلـىٰ نهاية مبحـث «موضوع علم المنطق».

١٠. لـم نثقل الكتـاب بنقل الحـواشي وتوثيـق النقول؛ ليتـم المقصود من هـذا العمل وهو الانتفـاع بهذا الكتـاب في الدراسـة والمذاكرة.

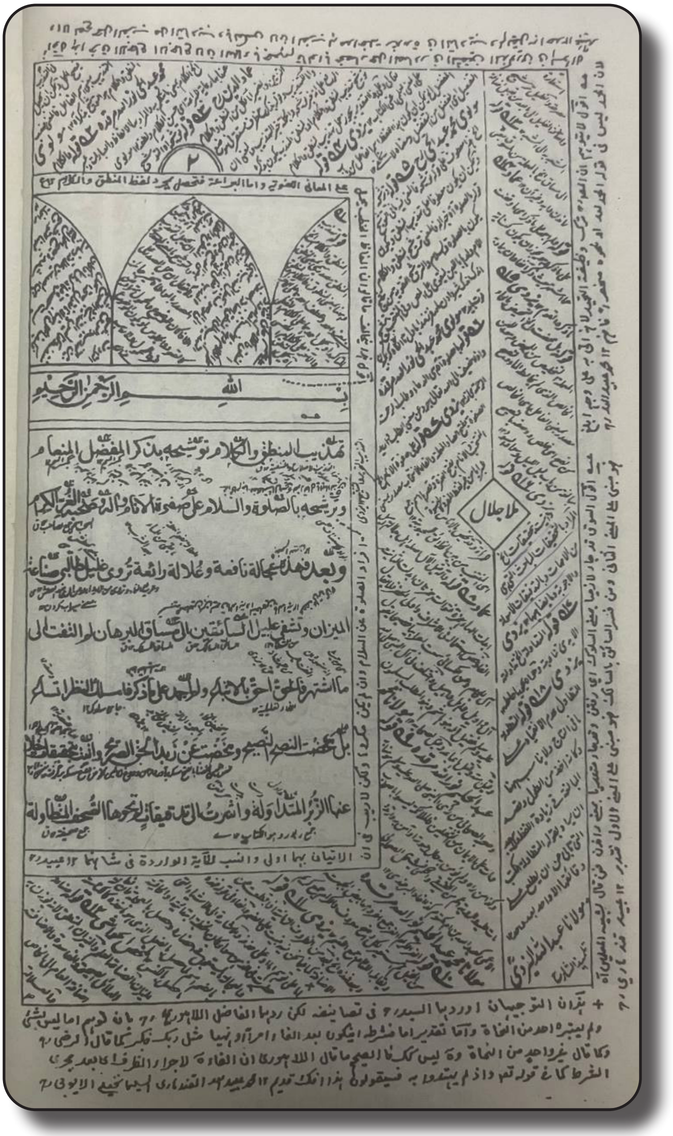
# صور النسخ المقابل عليها

**أولًا: نسخ ملا جلال:**


مع حاشية جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع
والاصول علامة زمانه محمود اقرانه الحاج محمد عبيد الله
الايوبي السليمانخيلي القندهاري النقشبندي

ناشر
جديد مكتبه رشيديه
جادهٔ ميوند سرچوک کابل | محله جنگی قصه خوانی پشاور
0782690850 | 091-2580074

صفحة العنوان من نسخة المطبع اليوسفي، ورمزها (س)



الصفحة الأولىٰ من نسخة المطبع اليوسفي، ورمزها (س)


(حقوق محفوظ)

الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب

نحمد الله الذي وفقنا الطبع هذه المجموعة النادرة بحواشي جديدة وقديمة أعني

مجموعة شرح تهذيب محشى

| | |
|---|---|
| ملا جلال الدواني وبهامشه حواشي متفرقه مولوي عبد الحي | محشى بحواشي مولانا اخوند شيخ البخاري رحـ |
| مير زاهد هروي وبهامشه مولوي عبد العلي بحر العلوم | التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب |
| كتاب خواجه جمال الملة والدين وبهامشه | مولانا اخوند الشيخ البخاري رحـ |
| كتاب اخوند كلان وبهامشه | مولانا اخوند الشيخ البخاري رحـ |

هذه المجموعة المرتبة لحاج الحرمين الشريفين خواجه جلال خجندي تاجر كتب سنة ١٣٣٦هـ

في المطبع الفخر المطابع الواقع في لكهنؤ

تعداد ١٥٠٠

(باهتمام محمد فخر الدين تاجر كتب لكهنؤ طبع گرديد)

صفحة العنوان من نسخة المطبع الفخر، ورمزها (ج)


بسم الله الرحمن الرحيم
تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وترشيحه
بالصلوة والسلام على صفوة الانام وآله وصحبه الغر الكرام
التعليق العجيب لحل حاشية الجلال لمنطق التهذيب
بسم الله الرحمن الرحيم
ملا جلال

الصفحة الأولىٰ من نسخة المطبع الفخر، ورمزها (ج)

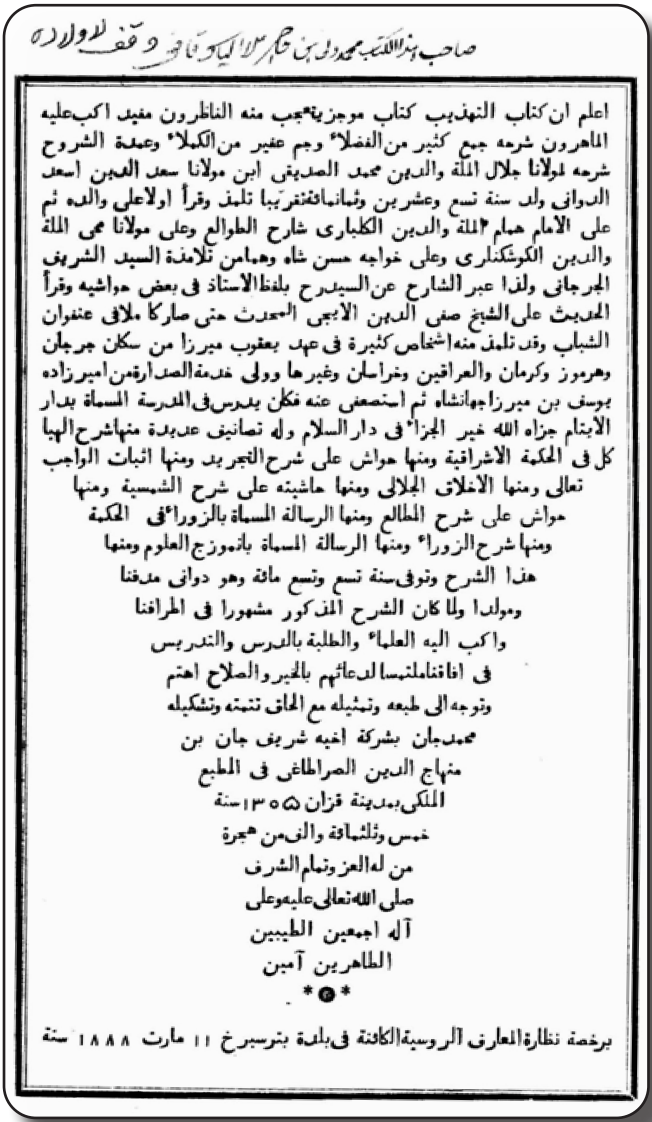


شرح التهذيب

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وترشيحه بالصلوة والسلام
على صفوة الانام وعلى آله وصحبه الغر الكرام (امابعد) فهذه عجالة نافعة وغلالة رائعة
تروى غليل طالبى صناعة الميزان وتشفى عليل السائقين الى مساق البرهان
لم التفت الى مااشتهر فالحق احق بالاتباع ولم اجمد على ماذكر فلمسلك النظر
اتساع بل محضت النصح النصيح ومحضت عن زبد الحق الصريح واتيت بتحقيقات
خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم يحوها الصحف المتطاولة المتناولة
مع انى امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال حال اشتغال بعض من له توقد
فى الزكاء والاشتعال وفقه الله تعالى للاستكمال ورقاه الى معارج الكمال بمنطق
التهذيب الذى هو العلم فى رشاقة الترتيب فليسعد بها كل ذكى وليضن بها كل غبى
وغوى ولئن ردها القاصرون فسيقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يمدحها
الكملة (هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لانعبد ولانستعين الا اياه ولاحول
ولاقوة الابالله (قوله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد
بالجميل الجميل الاختيارى لانه صفة للفعل وهو بالاختيار كذا ذكره المص فى حاشية
الكشاف والمدح يعم الاختيارى وغيره يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولايقال حمدتها
وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختيارى ومثال اللؤلؤ مصنوع (وقيل) الحمد يعم
الاختيارى

الصفحة الأولى من النسخة القازانية، ورمزها (ق)



صاحب هذا الكتاب محمد ولي بن حاكم ملا [illegible] وقف للاولاده

اعلم ان كتاب التهذيب كتاب موجز يتعجب منه الناظرون مفيد اكب عليه الماهرون شرحه جمع كثير من الفضلاء وجم غفير من الكملاء وعمدة الشروح شرحه لمولانا جلال الملة والدين محمد الصديقى ابن مولانا سعد الدين اسعد الدوانى ولد سنة تسع وعشرين وثمانمائة تقريبا تلمذ وقرأ اولا على والده ثم على الامام همام الملة والدين الكلبارى شارح الطوالع وعلى مولانا محى الملة والدين الكوشكنارى وعلى خواجه حسن شاه وهما من تلامذة السيد الشريف الجرجانى ولذا عبر الشارح عن السيد رح بلفظ الاستاذ فى بعض حواشيه وقرأ الحديث على الشيخ صفى الدين الايجى المحدث حتى صار كاملا فى عنفوان الشباب وقد تلمذ منه اشخاص كثيرة فى عهد يعقوب ميرزا من سكان جرجان وهرموز وكرمان والعراقين وخراسان وغيرها وولى خدمة الصدارة من اميرزاده يوسف بن ميرزا جهانشاه ثم استعفى عنه فكان يدرس فى المدرسة المسماة بدار الايتام جزاه الله خير الجزاء فى دار السلام وله تصانيف عديدة منها شرح الهياكل فى الحكمة الاشراقية ومنها حواش على شرح التجريد ومنها اثبات الواجب تعالى ومنها الاخلاق الجلالى ومنها حاشيته على شرح الشمسية ومنها حواش على شرح المطالع ومنها الرسالة المسماة بالزوراء فى الحكمة ومنها شرح الزوراء ومنها الرسالة المسماة بانموزج العلوم ومنها هذا الشرح وتوفى سنة تسع وتسع مائة وهو دوانى مدفنا ومولدا ولما كان الشرح المذكور مشهورا فى اطرافنا واكب اليه العلماء والطلبة بالدرس والتدريس فى افاقنا ملتمسا لدعائهم بالخير والصلاح اهتم وتوجه الى طبعه وتمثيله مع الحاق تتمته وتشكيله محمد جان بشركة اخيه شريف جان بن منهاج الدين الصراطاغى فى المطبع الملكى بمدينة قزان ١٣٠٥ سنة خمس وثلثمائة والف من هجرة من له العز وتمام الشرف صلى الله تعالى عليه وعلى آله اجمعين الطيبين الطاهرين آمين

برخصة نظارة المعارف الروسية الكائنة فى بلدة بترسبرغ ١١ مارت ١٨٨٨ سنة

الصفحة الأخيرة من النسخة القازانية، ورمزها (ق)

## ثانيًا: نسخ حاشية مير زاهد:




العنوان اللوحة الأولىٰ من النسخة الأولىٰ، ورمزها (خ)

حاشية ميرزا زاهد على شرح التهذيب

ولما كانت حاشية المحقق الهروى لشرح الجلالى متداولةً بين الفضلاء و مستعملةً فى ايد العلماء وكانت رغبات المشتغلين بها ممتدةً الى زماننا ولم تكن تنطبع الى الآن فى بلادنا ولم يتوجه الى طبعها احد فباشر لطبعها وتمثيلها و نشرها اوّل مرة شفقةً للمعلمين وتلطفاً للمتعلمين تاج التاجرين محمد جان بن منهاج الدين الكريمى الصراطاغى بمدينة قزان فى المطبع الملكى برخصة نظارة المعارف الروسية الكائنة فى بترسبورغ فطوبى للمتعلمين! وبشرى للمحصلين! واهتم فى تصحيحها بما فى الوسع والطاقة العبد المفتقر الى اللطف السبحانى من تلامذة المحقق المرجانى عباس بن اشرف الباغارى الجباستانى الصباجابى سلمه الله البارى وكل الرجاء من الناظرين والمستفيدين ان يدعوا الناشر والناظر كليهما بالخير. وذلك لسبع بقين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٠٥ الف وثلثمائة وخمس من الهجرة المقدسة.

بوكتاب باصمه سنه رخصت بيرلدى پيتربورغده ٢ انچى مارتده ١٨٨٨ نچى يلده

بوكتاب قزان اونيويرسيتيتىننك طبع خانه سنده باصمه اولنمشدر ١٨٨٨ نچى يلده

صفحة العنوان من النسخة القازانية، ورمزها (ق)

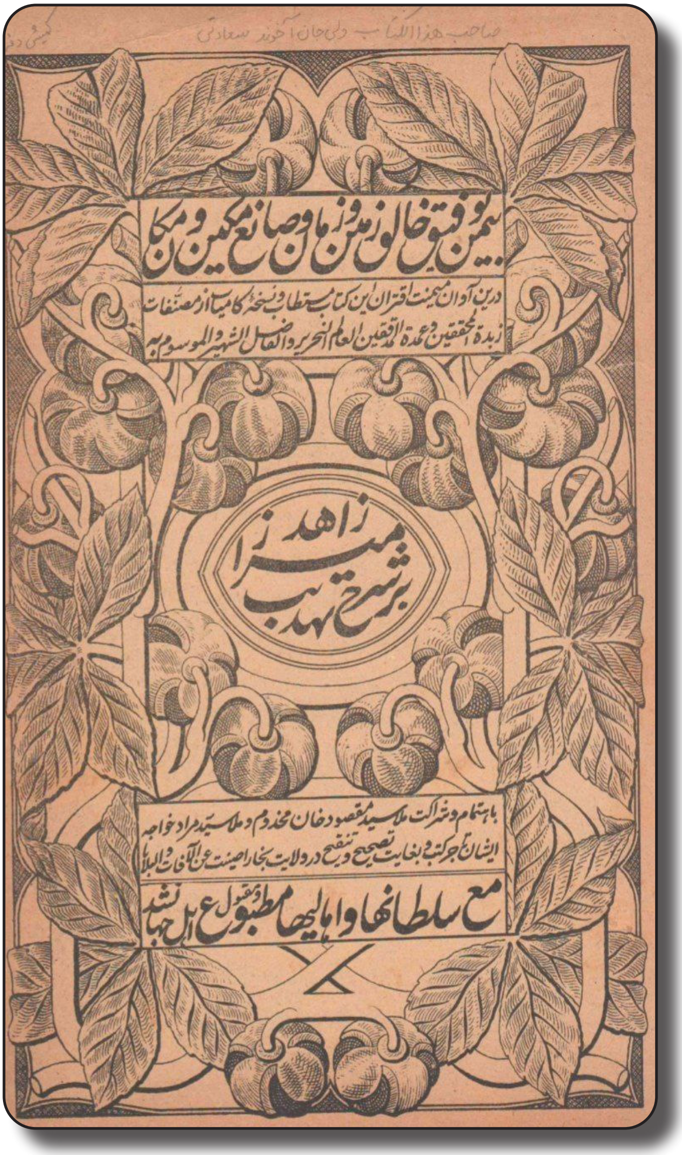


(١) قوله وهو مايعبر عنه بالفارسية آه هذا تفسير الحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء به لكونه اصلا ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان للمصدر ستة معان منه ره (٢) قوله وكان معنى الاخرين هو بعينه معنى الاولين المراد بالاولين بحسب الظاهر المصدر المعلوم والحاصل بالمصدر واتحاد الثانى مع الاخيرين غير صحيح لانه من مقولة الكيف والاخيرين من مقولة الفعل او احدهما منها والاخر من مقولة الانفعال فيلزم اتحاد الكيف والفعل والانفعال وهو بط لانهما من مقولتين متباينتين لا يصدقان على شئ واحد من جهة واحدة لان المقولات اجناس عالية لاتحته واجيب عنه بان المراد بالاولين المصدر المعلوم والمصدر المجهول كما يظهر من حاشية الحاشية ويرد عليه ان ارادة المعلوم والمجهول من لفظ الاولين غير صحيح لان المراد بالاول المتقدم فى الذكر والمجهول ليس بمذكور ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاولين المتقدم بحسب المرتبة ويحمل قوله لكن آه على جهة العينية ويراد ان معنى الاخيرين بعينه معنى الاولين ذاتا لا اعتبارا لكن بقى شئ وهو انه لا وجه لايراد كان على هذا التقدير الا ان يقال انه للتحقيق لكنه سخيف ضعيف لا يصلح ان يعتمد عليه اقول يمكن توجيه كلام المحشى ره على وجه لا يرد عليه شئ بان يراد من الاولين بحسب الظاهر هو المصدر المعلوم والحاصل بالمصدر المعلوم ومن الاضافة المعنى الاصطلاحى ويجعل الحيثية حيثية العينية اى كان معنى الاخيرين بعينه معنى الاولين من حيث كون الاولين مضافا والحامد والمحمود مضافا اليه لان مال حمد زيد باحد المعنيين هو مال الحامدية وان كان يخالف المفهوم الظاهر فذكر العينية كان مبالغة فى الحال فلا حاجة الى جعل كان بمعنى التحقيق هكذا تحقيق المقام وتوضيح المرام مولانا عظيم رحمه الله (٣) ايراد على تقدير ان يكون المراد بالحمد المعنى المصدرى۔

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله) الحمد هو الوصف آه المراد بالحمد المعنى المصدرى وهو [١] مايعبر عنه بالفارسية بستودن او الحاصل بالمصدر وهو مايعبر عنه بالفارسية بستايش او المصدر المبنى للفاعل وهو الحامدية او المصدر المبنى للمفعول وهو المحمودية وكان معنى [٢] الاخيرين هو بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتهما الى الحامد والمحمود فان قيل [٣] الحمد قول خاص فيلزم ان يكون المحمود هو المقول لانهما مفعولهما قلت صدق المبدا على المبدا لا يستلزم صدق المشتق على مايصدق عليه المشتق الاخر كما ان صدق المشتق على مايصدق عليه المشتق الاخر لا يستلزم صدق المبدا على المبدا الاخر نعم يلزم ذلك

الصفحة الأولىٰ من النسخة القازانية، ورمزها (ق)




صفحة العنوان من النسخة البخارية، ورمزها (ب)



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد الخ المراد بالحمد المعنى المصدري وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستودن او الحاصل بالمصدر وهو ما يعبر عنه بستايش او المصدر المبني للفاعل وهو الحامدية او المصدر المبني للمفعول وهو المحمودية وكان معنى الاخيرين هو بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافتهما الى الحامد والمحمود فان قيل الحمد قول خاص فيلزم ان يكون المقول هو المحمود لانهما مفعولا ما قلت صدق مبدأ على مبدأ لا يستلزم صدق المشتق على ما يصدق عليه مشتق الآخر كما ان صدق على ما يصدق عليه مشتق آخر لا يستلزم صدق المبدأ على المبدأ وانما يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم انه ههنا منتف ثم المحمود به ما يحمد به من اسناد وصف حسن الى المحمود والمحمود عليه ما يترتب عليه الحمد من اتصاف المحمود بوصف حسن فلا فرق بينهما في الحقيقة الا بحسب الحكاية والمحكي عنه فما يصلح لاحدهما يصلح

الصفحة الأولىٰ من النسخة البخارية، ورمزها (ب)

# حاشية

# ميرزاهد الهروي

## مع شرح ملا جلال

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام، توشيحه بذكر المفضل المِنْعام، وترشيحه بالصلاة والسلام، علىٰ صفوة الأنام، وآله[1] وصحبه الغُرِّ الكرام، **وبعد**[2]،

فهذه عُجالة نافعة، وعُلالة رائعة، تُروي غليل طالبي صناعة الميزان، وتشفي عليل السائقين إلىٰ مساق البرهان، لم ألتفت إلىٰ ما اشتهر، فالحق أحق بالاتباع، ولم أَجْمُد علىٰ ما ذُكِر، فلمسلك النظر اتساع، بل محَّضتُ النُّصح النصيح، ومخَضتُ عن زَبدٍ الحقَّ الصريحَ، وأتيت بتحقيقات، خلا عنها الزبر المتداوَلة، وأشرتُ إلىٰ تدقيقات، لم تحوها الصحف المتطاوِلة المتناوَلة.

مع أني أمليتها بالاستعجال، علىٰ طريق الارتجال، حال اشتغال بعض من له توقد في الذكاء والاشتعال، وفقه الله تعالىٰ بالاستكمال، ورقَّاه إلىٰ معارج الكمال، بمنطق التهذيب، الذي هو العلَم في رشاقة الترتيب، فَلْيُسْعَد بها كل ذكي، ولْيُضَنَّ بها علىٰ[3] كل غبي وغوي، ولئن ردها القاصرون، فسيقبلها[4] الماهرون، وإن ذمَّها الجهلة، فسوف يمدحها الكملة، هذا وعلىٰ الله التكلان، إنه خير من أعان، لا نعبد ولا نستعين إلا إياه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) (وآله) في «ق»: (وعلىٰ آله).

(٢) (وبعد) في «ق»: (أما بعد).

(٣) (علىٰ) ليست في «ق» و«ج».

(٤) (فسيقبلها) في «س» و«ج»: (فيقبلها).

**قوله:** (الْحَمْدُ) هو الوصف بالجميل ..............................

حَاشِيَةُ مِيرِ زَاهِدِ الهَرَوِيِّ

## [بيان معنى الحمد]

**قوله:** (الْحَمْدُ...الخ) المرادُ بالحمدِ:

[١-] المعنىٰ المصدريُّ، وهو ما يُعبَّر عنهُ بالفارسيَّة بـ«ستودن».

[٢-] أو الحاصل بالمصدر وهو ما يُعبَّر عنه بالفارسيَّة بـ«ستايش».

[٣-] أو المصدر المبنيُّ للفاعل وهو الحامِديَّة.

[٤-] أو المصدر المبنيُّ للمفعول وهو المحموديَّة.

وكأنَّ معنىٰ الأخيرين هو بعينه معنىٰ الأولين، لكن من حيث إضافتهما إلىٰ الحامد والمحمود.

**فإن قيل:** الحمد قولٌ خاصٌّ، فيلزم أن يكون المحمود هو المقول؛ لأنّهما مَفعُولاهما[1].

**قلت:** صِدْقُ المبدأ علىٰ المبدأ لا يستلزم صِدْقَ المشتقِّ علىٰ ما يصدق عليه المشتقُّ الآخر، كما أن صِدقَ المشتقِّ علىٰ ما يصدُقُ عليه المشتق الآخر لا يستلزم صدق المبدأ علىٰ المبدأ الآخر.

نعم، يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادُفٌ واتّحادٌ في المفهوم، ومن المعلوم أنَّه ههنا مُنتفٍ.

ثم المحمود به: ما يُحمدُ بِهِ من إسناد وصفٍ حسنٍ إلىٰ المحمود.

والمحمود عليه: ما يترتب عليه الحَمْدُ من اتِّصافِ المحمود بوصفٍ حسن.

---

(١) (مفعولاهما) في (ق): (مفعولهما).

علىٰ جهـة التعظيم والتبجيـل، والمراد بالجميـل: الجميـل[(١)] الاختياري؛ لأنه صفـة للفعـل، وهو لا يكـون إلا بالاختيار[(٢)]، كذا ذكـره المصنف رحمه الله في «حاشية الكشاف».

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

فلا فرقَ بينهما في الحقيقة إلَّا بحسب الحكاية والمحكي عنه، فما يَصلُحُ لأحدهما يَصلُحُ للآخر، إلَّا أن يُفرَّق بكون أحدهما اختياريًّا، فتدبَّر.

**قوله:** (على جهة التعظيم والتبجيل...الخ) أي: علىٰ وجهٍ يشتمل التعظيمَ الظاهريَّ والباطنيَّ،[(٣)] فتخرجُ السُّخرِيَة؛ لانتفاء التعظيم الباطني، ولا يخرج مَدَائِحُ الشُّعراء، لتحقُّقِ التَّعظيم الظاهريِّ والباطنيِّ، وإن لم يتحقَّقِ الاعتقادُ بناءً علىٰ أن القضايا الشِّعريَّة ليس فيها تصديقٌ واعتقادٌ، بل تخييل وتصوير.

**قوله:** (والمراد بالجميل...الخ) حَمَلَ الجميلَ في هذا التعريف علىٰ الاختياريِّ معلِّلًا بأنَّ المرادُ بالجميلِ في تعريفِ الحمدِ: الفعلُ الجميل، والفعل لا يُطلَقُ في العُرفِ إلَّا علىٰ الاختياري؛ فإنَّه لا يُقال لِصَباحَةِ الخدِّ ورَشَاقَةِ القدِّ ونحوهما أفعالا.

وهكذا حَمَلَ المصنِّف الجَمِيلَ في قول صاحب «**الكشَّاف**»: «الحَمدُ هو الثَّناء علىٰ الجميل الاختياري» اهـ. معلِّلًا بهذا التعليل، ولا يخفىٰ ما فيه، لكن المقام خَطَابيٌّ.

---

(١) (الجميل) ليست في «س» و«ج».

(٢) الموجود في نسختين خطيتين خاصتين منسوختين في حياة الشارح وهو ما يحشي عليه مير أبو الفتح وهو أيضًا الموافق لما في «حاشية الكشاف»: «وهو بالاختيار»، أفادني بهذا الشيخ الفاضل عمار يماني.

(٣) (علىٰ وجه يشتمل... والباطني) في «ب»: (علىٰ وجه التعظيم الظاهري والباطني كليهما).

والمدح يعم الاختياري وغيرَه، يقال: مدحتُ اللؤلؤة علىٰ صفائها، ولا يقال: حمدتها.

وقيل: «المدح أيضًا مخصوص بالاختياري، ومثال اللؤلؤة مصنوع».

وقيل: «الحمد يعم الاختياري وغيرَه أيضًا كالمدح، إلا أنه يجب أن

حَاشِيَةُ مِير زَاهِدِ الهَرَوِيِّ

**قوله:** (والمدح...الخ) الاحتمالات العقليَّة نظرًا إلىٰ اعتبارِ كونِ المحمودِ به والمحمودِ عليه، والممدوحِ به والممدوحِ عليه اختياريّاً أو غير اختياريٍّ كثيرةٌ، **والمذاهب ههنا ثلاثة:**

**الأول:** أن يكون المحمود به فقط اختياريًّا.

**والثاني:** أن يكون المحمود به والممدوح به اختياريَّين.

**والثالث:** أن يكون المحمود عليه فقط اختياريًّا.

والمحشِّي **اختار الأوَّل**، وتمسَّك بمثالِ اللؤلؤ.

**وتوجيهُهُ:** أنَّ المحمودَ به في هذا المثال -سواءٌ كان المثال إخبارًا أو إنشاءً- هو كون اللؤلؤة ممدوحةً علىٰ صَفَائِها، وهو ليس اختياريًّا.

وأيضًا فيه إسنادُ الصَّفاءِ إلىٰ اللؤلؤ وهو ممدوحٌ به، بل كلُّ ما يقعُ في الكلام ممدوحًا عليه فهو يقع فيه ممدوحًا به دون العكس، وكذا الحال في المحمود عليه وبه، فافهَم.

**قوله:** (وقيل: الحمد يعمُّ...الخ) علىٰ هذا القول يُقال: مدحتُ اللؤلؤة علىٰ صفائِها، ويُقال: حمدتُها، ولا يُقال: حمدتُها علىٰ صَفَائِها، فتعرَّف!

يكـون المحمود عليـه اختياريًا، بخلاف الممـدوح عليه؛ لأنه أعـم»، فتأمل[١].

**قوله:** (الَّذِي هَدَانَا) قيـل: «الهدايـة الدلالـة علىٰ مـا يوصل إلـىٰ المطلوب»، وقيـل: «بـل[٢] الدلالـة الموصلـة للمطلـوب»، ورُجِّـحَ الأول، ونُسِـبَ الثـاني إلىٰ البعـض، ونُقِـضَ الثـاني بقولـه تعالـىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[٣] [فصلت: ١٧]،

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [بحث الهداية]

**قوله:** (قيل: الهداية...الخ) اعلـم أن الدلالـة[٤] الأولـىٰ أعـمُّ مـن الثَّانِيَـة بحسـب التّحقُّـقِ مُطلقًا، لا بِحَسَـبِ الصِّـدقِ مُطلقًـا، وغير مُسـتلزمةٍ للإيصال المسـتلزِمِ للوصـول، والثَّانيةُ مُسـتلزِمةٌ للإيصال المسـتلزِمِ لـه، فالمعنىٰ الأول يشـمل المؤمـن والكافـر، والمعنىٰ الثـاني يختـصُّ بالمؤمن.

والمـراد بالإيصـال في كِلا المعنيين: الإيصال بالفعل؛ ضـرورةَ أنّ الإيصال بالقـوّة ليـس إيصـالًا في الحقيقـة، ولـو كان المـراد أعمَّ منـه لم يكن فـرقٌ بين المعنييـن تحقُّقًا، فالنّقضُ بقولِهِ تعالـىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ ظاهر الورود؛ لأنَّ ثمـودَ لـم يُؤمنوا بنبيِّهـم وهو صالحٌ عليه السَّـلام.

ومعنـىٰ الآيـة علىٰ ما ذكره المصنِّفُ في «**شـرح المقاصـد**»: دعَونا ثمودَ إلىٰ طريـق الحـقِّ فاسـتحبُّوا الضَّلالـة -أي: فقـدان طريـق يُوصِلُ إلـىٰ المطلوبِ- علـىٰ الهُدَىٰ -أي: وجـدانِ طريقٍ يُوصِـلُ إليْه-.

(١) (فتأمل) في «ق»: (فليُتأمل).
(٢) (بل) في «ق»: (هي).
(٣) وردت الآية في «ق» مع زيادة هكذا: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾، وهو وهم؛ فالشارح اقتصر علىٰ ما أثبته لنكتة تعرفها في الحواشي.
(٤) (اعلم أن) ليست في «خ» و«ق».

والأول منقوض أيضًا بقولـه تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

واحتمال التجوُّزِ مشترَك، وللمناقشة في امتناع حمله على هذا المعنى مجال، فتأمل.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله:** (واحتمال التجوز مشترك) **الاحتمالات ههنا أربعةٌ:**

[١-] التجوُّز في المعنى الأول.

[٢-] والتجوُّز في المعنى الثاني.

[٣-] والاشتراكُ اللفظيُّ.

[٤-] والاشتراكُ المعنويُّ.

**والظَّاهر**: الاحتمال الثاني، وهو أن تكون الهدايةُ حقيقةً في المعنى الأوَّل ومجازًا في المعنى الثاني؛ لأنَّ المعنى الأوَّل هو المعنى اللُّغويُّ، فإنّهُ فُسِّر في كتب اللغة، «الهداية بـ: راه نمودن، والهادي بـ: راه نماي».

ومن المعلوم أنَّ النَّقل خِلافَ الأصل، وقد تقرَّر في موضعه أن اللفظ إذا دار بين الحقيقة والمجاز وبين الاشتراك = يُحمل على الحقيقة والمجاز، وقد صرَّح المصنِّف في «**شرح المقاصد**» بأنَّ القول الثاني مما اخترعه بعض المعتزلة.

**قوله:** (وللمناقشة في امتناع حمله...الخ) قال في «**الحاشية**»:

«يمكن أن يُقال: الهداية الواقعة في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي﴾ بمعنى الدَّلالة على ما يوصل».اهـ

**حاصِلُهُ**: أنَّ الهداية بالمعنى الأوَّل وإن كانت بحسب الظاهر منسوبةً إلى النبيِّ عليه السلام، لكن بحسب الحقيقة منسوبةٌ إلى الله تعالى، فإن

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

الاقتدار على الدعوة إلى الطَّريق الحقِّ من الله تعالى، والدَّعوةُ لا تحصل إلّا بنصب الدَّلائل وخلقِ المعجزاتِ، وناصِبُها وخالِقُها ليس إلَّا هو.

وكان في هذه الآية تسليةٌ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فإنَّه عليه السَّلام دعا بعض أقربائِهِ إلى الإيمان دعوةً بليغةً، وهم لم يُؤمنوا، واختاروا النَّار على العار، وحصل له عليه السَّلام بسبب ذلك حُزنٌ كما ذكره المفسِّرون في شأن نزولها، فلا يَرِدُ أنَّ محلَّ الخِلاف هو الاستعمال الحقيقيِّ دون المجازيِّ، وأنَّ احتمال التجوُّز مُشترِكٌ؛ فإنَّه يُمكن أن يُقال:[1] معنى قولِهِ تعالى: ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2] قرَّبناهُم إلى الهُدى.

وكذا لا يَرِدُ أنَّ التَّخصيص بقولِهِ تعالى: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لا يُلائِمُ هذا المعنى؛ فإنَّ الدَّلالة على ما يُوصِلُ شاملةٌ لجميعِ أُمَّةِ الدَّعوة.

ولَكَ أن تقول: الهداية بالمعنى الأوَّل أعمُّ من أن تكون مع الوصول أو لا، ففي قولِهِ تعالى: ﴿لَا تَهْدِي﴾ ذِكْرُ العامِّ وإرادةُ الخاصِّ من حيث إنَّهُ هو، فليس ههنا مجازٌ؛ لما تقرر في موضعه أنَّ إطلاق الإنسان على زيدٍ مثلًا من حيثُ إنَّه إنسانٌ إطلاقٌ حقيقيٌّ.

وما قال المصنِّف في «**شرح المقاصد**»:

«الآيات المشتملة على اتِّصاف الباري بالهداية والإضلال كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ ونحوه راجعةٌ عندنا إلى خلق الإيمان والاهتداء والكفر والضلال» - فينبغي أن يُحمل على ذلك، فتأمَّل.

---

(١) بعده في «ق»: (إن).

(٢) بعده في «ق»: (أي).

وقال المصنف في «حاشية الكشاف» ما حاصله: أنها تتعدىٰ بنفسها، وبـ«إلىٰ»، وبـ«اللام»، ومعناها علىٰ الأول: الإيصال، وعلىٰ الثاني والثالث: إراءة الطريق، فافهم.

**قوله:** (سَوَاءَ الطَّرِيقِ) أي: الطريق المستوي والصراط المستقيم، والمراد به

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله:** (تتعدى بنفسها) أي: إلىٰ المفعول الثاني، مثل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، و ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ و ﴿هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾.

**ولا يُتوهَّم** من هذا الكلام الاشتراكُ اللفظي؛ فإنَّه يدلُّ علىٰ تعدُّد نحو استعمال الهداية في المعنيين، لا علىٰ تعدد وضعها للمعنيين.

**ولا يُتوهَّم** أيضًا أن التزام التقييد[1] من أمارات المجاز، والمتعدِّي بالحرف مقيَّدٌ بها، فيكون المعنىٰ الاول معنًىٰ مجازيًّا؛ لأنَّ المتعدِّي بالحرف مقيَّدٌ بالمفعول، والحرف واسطةٌ في التَّقييد.

وقد نقل الجوهريُّ أنَّ الهداية تتعدَّىٰ بنفسها في لغة الحجاز، وتتعدَّىٰ بالحرف في غيرها، فيُقال في لُغة الحجاز: «هديتُهُ الطَّريق» وفي غيرها: «هديتُهُ إلىٰ الطَّريق».

والله الهادي إلىٰ الطَّريق، ومِنهُ الوصول إلىٰ التَّحقيق.

**قوله:** (أي: الطريق المستوي...الخ) في التَّفسير الأوَّل: إشارةٌ إلىٰ أنَّ إضافة السَّواء إلىٰ الطَّريق من قبيل إضافة الصِّفة إلىٰ الموصوف؛ فإنَّ السَّواء إما

(١) (التقييد) في «ق»: (القيد).

نفس الأمر عمومًا، ولك أن تخصَّه بالإسلام، لكنَّ الأول أنسب.

**قوله:** (وَجَعَلَ لَنَا التَّوْفِيقَ خَيْرَ رَفِيقٍ) التوفيق: جعل الأسباب موافقة للمطلوب، ثم خُصَّ بالخير، وحاصله: توجيه الأسباب بأسرها نحو المسببات.

وقوله: (لنا) الظاهر فيه من حيث المعنىٰ تعلقه بـ(رفيق)، لكنَّ اللفظ لا يساعده؛ لامتناع تقديم ما في حيِّز المضاف إليه عليه، ..................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

بمعنىٰ المستوي أو بمعنىٰ الاستواء، فوصَفَ به الطريق مبالغةً، أو بمعنىٰ الوَسَط، فوصَفَ به الطريق كنايةً عن الطريق المستوي.

ويَحتمِل أن يكون هذا التَّفسير للطَّريق، ويكون المعنىٰ: هدانا سواءَ الطَّريق المستوي.

وفي التفسير الثَّاني: إشارةٌ إلىٰ أنَّ الطَّريق المستوي طريقٌ واحدٌ، وأن المراد بالاستواء: الاستقامة.

وحاصِلُ التفسير الثَّالث: أن المراد بالصِّراط المستقيم مُطابِقُ العقائِد الحقَّة عمومًا، أو ما طابق العقائد الإسلاميَّة خصوصًا، والأوَّل أنسب؛ لأنَّه مُناسبٌ لِقِسمَيْ المنطق والكلام، والثاني يُناسب لقسم الكلام فقط.

**قوله:** (الظاهر فيه من حيث المعنى تعلُّقهُ بـ«رفيق») لأن الظَّاهر أنَّ المقصود هو: جعلُ التوفيق خيرَ رفيقٍ لنا،[1] وذلك لا يحصل إلاَّ بأن يكون (لنا) متعلِّقًا بـ(الرَّفيق) وصلةً له.

**قوله:** (لامتناع تقدم ما في حيّز المضاف إليه عليه) لأنَّ تقدُّم ما في حَيِّز

(١) (خير رفيق لما) في «خ» و«ب»: (رفيقًا لنا).

ولأن المعمول لا يقع إلا حيث يصح وقوع العامل.

فإما أن يتعلق بمحذوف يفسره المذكور، أو يقال: «الظرف مما يتوسع فيه؛ إذ يكفيه رائحة من الفعل» على محاذاة ما ذكره قُدِّسَ سره في قول صاحب «التلخيص»: (وأكثرها للأصول جمعًا).

وأما تعلقه بـ(جعل) فركيك من حيث المعنى، كما لا يخفى على من له فطرة سليمة، وفطنة مستقيمة[1].

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

المضاف إليه عليه إمَّا عليه فقط أو مع المضاف؛ فيلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو تقدُّم المضاف إليه على المضاف؛ فإنَّ تقدُّم المعمول يستلزمُ تقدُّمَ العامل.

**فالفرق بين الوجهين:**

[١-] أن الوجه الأوَّل بالنَّظر إلى خُصوص المضاف إليه ومعموله، وإلى لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو تقدُّم المضاف إليه على المضاف لا على التَّعيين.

[٢-] والوجه الثَّاني بالنظر إلى مُطلق العامِل ومعموله، وإن كان العامل والمعمول ههُنا هو المضاف إليه ومعموله، وإلى لزوم تقدُّم المضاف إليه على المضاف على التَّعيين.

**قوله:** (وأما تعلُّقهُ بـ«جعل» فركيكٌ جدًّا مِن حيث المعنى) وذلك لأنَّ الخير مُعتبرٌ في مفهوم التَّوفيق بحسب العُرف والشَّرع، فإذا تعلَّق الظَّرف بـ(جَعل)

(١) (مستقيمة) في «ق»: (قويمة).

**قوله:** (وَالصَّلَاةُ عَلَى مَنْ أَرْسَلَهُ هُدًى) قيل: هو مصدر بمعنىٰ اسم الفاعل، والظاهر أنه اسم للحاصل بالمصدر، أُطلِقَ عليه مبالغة.

**قوله:** (هُوَ بِالِاقْتِدَاءِ) مصدر مبني للمفعول، أي: بأن يُقْتَدَىٰ به.

حَاشِيَةُ مِيرِ زَاهِدِ الهَرَوِيِّ

يكون المجعُول والمجعُول إليه: (التَّوفيق) و (خيرَ رفيق)، وهُما لا يَصلُحان أن يتخلَّل الجعلُ بينهما؛ لامتناع تخلُّلِ الجعل بين الشَّيء وذاتيَّاتِهِ.

وبهذا يظهر حال تعلُّق (لنا) بـ(التوفيق) وبـ(الخير) ولِذا لم يتعرَّض له.

وبهذا يندفع ما قِيل: إنَّه يجُوز أن يتعلَّق بـ(جَعَلَ) بِجَعْلِ اللام للانتفاع، كما في قولِهِ تعالىٰ: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ وغير ذلك، فَافهَم.

**قوله:** (والظاهر أنَّهُ اسم للحاصل بالمصدر) يعني: أنَّ (هُدًىٰ) ليس مصدرًا بِمعنىٰ اسم الفاعل حتَّىٰ يكون المجازُ في الطَّرَفِ، بل اسمٌ لِلحَاصِل بالمصدر، يطلق علىٰ الفاعل مبالغةً؛ لأنَّ المجازَ في النِّسبة أبلَغُ من المجاز في الطَّرف، كما تقرر في مَوضِعِه.

ويُمكن تأييدهُ بأنَّ رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم كان هاديًا بعد الإرسال لا حال الإرسال، وقد بُيِّن في محلِّه أنَّ المشتقَّ وما هو بمعناه يُطلق علىٰ من ثَبَتَ له مبدأُ الاشتقاق في المستقبل تجوُّزًا، فعلىٰ تقدير المجاز في الطَّرَف يكون ههُنا مجازٌ آخر لا يُناسِبُ هذا المقام.

وإنَّما جعل (الهُدىٰ) اسمًا للمصدر؛ لأنَّ المصدر ربَّما[1] يقع بمعنىٰ اسم الفاعل، بِخِلاف اسم المصدر، والسرُّ فيه: أنَّ المصدر اعتُبِرَ فيه تلبُّس الفاعل

(١) (ربما) في «ق»: (إنَّما).

**قوله:** (وَنُورًا بِهِ الِاهْتِدَاءُ يَلِيقُ) مصدر مبني للمفعول، أي: بأن يُهْتَدَىٰ به، وقوله: (به) متعلّق بـ(الاهتداء)[1]، ولا يليق تعلُّقه بـ(يليق)، فافهم.

**قوله:** (وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَعِدُوا فِي مَنَاهِجِ الصِّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ) متعلّق بـ(سعدوا)، والباء للسببية.

**قوله:** (وَصَعِدُوا مَعَارِجَ الْحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ) يحتمل تعلقه بـ(صعدوا)، والباء للسببية كما سبق في قوله: (بالتصديق)، فالمعنىٰ: صعدوا معارج الحق ............

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

به وصدوره عنه، واسم المصدر لم يُعتبَر فيه ذلك، صرَّح به بعض الأعلام.

**قوله:** (مصدرٌ مبني للمفعول، أي: بأن يُهتدَى به) يُمكن جَعلُهُ مصدرًا مبنيًّا للفاعل، أي: بأن نقتدي بهِ ونهتدي، علىٰ صِيغةِ المتكلِّم.

لكن الأوَّل أولىٰ كما لا يخفىٰ، كيف ووصف الشَّيء بِحَال المتعلَّق ليس وَصفًا للشَّيء حقيقةً علىٰ ما قِيل.

**قوله:** (ولا يليق تعلُّقه بـ«يليق») لأنَّ اقتداءنا[2] يليقُ بِنَا لا بِهِ؛ فإنَّه كمالٌ لَنَا لا لَهُ، ولو قِيل في الاهتداء: علىٰ أن يكون مبنيًّا للمفعول أو مبنيًّا للفاعل علىٰ طبق ما قلنا في «الاقتداء» لكان تعلُّق (به) بـ(يليق) لائِقًا، لكن الأوَّل ألْيَقُ علىٰ ما مرَّ في بحث الاقتداء.

---

(١) اعلم أن في المثبت -وهو من «س» «ج»- قلبًا في متن التهذيب، فأصل المتن هكذا: (على من أرسله هدًىٰ هو به الاهتداء حقيق، ونورًا به الاقتداء يليق)، وفي «ق» لا قلبَ ولكنَّ في كلام الجلال نقصًا، وهذا نصها: (قوله: (هو بالاهتداء) الاهتداء مصدر مبني للمفعول، أي: بأن يُهتدىٰ به، وقوله: (به) متعلق بالاقتداء، ولا يليق تعلقه بـ(يليق)، فافهم).

(٢) (اقتداءنا) في «ب»: (الاهتداء).

وبلغوا أقصاه بسبب التحقيق والإيقان، ويحتمل الاستقرار، والمعنى: هذا الحكم محقَّقٌ لا ريب فيه، فتأمل.

حَاشِيَةُ مِيرزَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (وبلغوا أقصاهُ) هذا مُستفادٌ من «مَعَارِج الحقِّ»؛ فإنَّ الجمع المضاف يفيد العُموم، وكذا يُستفاد من «مَنَاهِج الصِّدق»: أنَّهُم سَعِدُوا في كلِّ منهجٍ من مناهج الصِّدق، ووصلوا مُنتهاه بسبب التَّصديق والإيمان.

وهذا أيضًا يَحتمِل الاستقرار، أي: سَعدوا مُتلبِّسين بالتَّصديق، كما أن الحُكم الثَّاني يَحتمله، بمعنى: أنَّ هذا الحُكم مُتلبِّسٌ بالتَّحقيق، لكنَّه لم يَتعرَّض له؛ لأنَّ السُّلوك في مَنَاهِج الصِّدق لا يُتصوَّر بدون التَّصديق.

ثُم التلبُّس ينبغي أن يكون من أفعال العُموم، كالحُصُول والكَون والثُّبوت والوُجُود، إذ ما مِن فِعلٍ ولَهُ تعلُّقٌ بالغَير إلَّا وهو مُتلبِّسٌ به، فإطلاق الظَّرف المستقرِّ[1] ههُنا لا يُنافي المشهور مِن أنَّ الظرف المستقرّ ما يكون مُتعلَّقُهُ مُقدَّرًا عامًّا.

وليس مبنيًّا على ما قال السيّد الشّريف -قُدِّس سرُّه- في «**حاشِيَة الكشَّاف**» من أنَّ الظرف المستقرَّ[2] ما يكون مُتعلَّقُهُ مُقدَّرًا سواءٌ كان عامًّا أو خاصًّا.

---

(١) (فإطلاق الظرف المستقر) في «خ»: (فإطلاق الاستقرار).
(٢) (أن الظرف المستقر) في «خ»: (أن المستقرَّ).

**قوله:** (وَبَعْدُ، فَهَذَا) إشارة إلىٰ المرتَّب الحاضر في الذهن، سواء كان وضعَ



## [بحث الإشارة]

**قوله:** (إشارة إلى المرتّب الحاضر في الذِّهن) الألفاظ المترتِّبة ومعانيها حين الإشارة حاصلةٌ في الذِّهن بوجهٍ إجمالي، يتَّحدُ ذلك الوجه معها بالذَّات أو بالعرض، فالحُضور في الذِّهن إن كان عِبارة عن الحُصول فيه فهو أعمُّ من أن يكون بالذَّات أو بالعرض، وإن كان عِبارة عن التِفاتِ الذِّهن ومُلاحظته فليس إلَّا بالذَّات؛ لأنَّ في عِلمِ الشَّيء بالوجهِ الوجهُ حاصِلٌ في الذِّهن بالذَّات، ومُلتَفَتٌ إليه بالعَرَض، والشَّيء حاصلٌ في الذّهن بالعَرَض ومُلتفت إليه بالذَّات.

فالإشارة ههُنا إشارةٌ عقليَّة وهي: تعيِينُ العقلِ الشيءَ بلا معونة الحِسّ، وهو يَقتضِي توجُّه العقل إلىٰ ذلك الشَّيء بالذَّات، أو حصول صورةٍ منه في العقل كذلك، سواءٌ كانت تلك الصُّورة مُتَّحدةً معها بالذَّات أو بالعرض.

وتخييل الإشارة الحسيَّة ههُنا بأنَّ المرتَّب في الخيال حالٌّ في الخيال الحالُّ في المتحيّز بالذَّات، فيقبل الإشارة الحسيَّة = تخييلٌ خالٍ عن التَّحصيل؛ فإنَّ **الإشارة هي:** «تعيين الشَّيء بِمَعونة الحسِّ».

**ورُبَّما يُعبَّر عنها بـ:** «امتدادٍ مَوهُوم أُخِذ مِن المشِير إلىٰ المشار إليه»، فهي لا مَحالة تستدعِي وُجود المشار إليه في الخارج عندَ المشير.

**ولعلَّك تتفطَّن بما ذكرنا** أنَّ معاني الألفاظ لا يلزم أن تكون حين الاستعمال حاصلةً في الذِّهن بالذَّات، كما أنَّها حين الوضع لا يلزم ذلك، فالقول بوضع الألفاظ للصُّورة الذِّهنية مُؤوَّل، كما أنَّ القول بِوَضعها للأعيان الخارجيَّة مؤوَّل، فافهم.

الديباجـةَ قبـل التصنيف أو بعده؛ إذ لا حضور للألفـاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخـارج، فما قيل من: «أنـه إن كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالإشـارة إلىٰ الحاضـر في الخـارج» لا يستقيم، إلا بـأن يـراد به الإشـارة إلىٰ نقـوش الكتابة دون الألفـاظ ودون معانيهـا ودون المركب من الثلاثـة أو الاثنين منها(١).

ولا يخفىٰ أنه لا يناسـب هـذا المقام للإخبار عنـه بـ«غاية تهذيب الكلام»، إلا بـأن يُحمَـلَ علـىٰ المجاز تسـميةً للمعبَّر به باسـم المعبَّر عنه، وفيـه نظرٌ بعدُ



**قوله**: (إذ لا حُضُور...الخ) أراد بالحُضـور في الخـارج الوُجـودُ في الخـارج عندَ المشِـير، فـلا يتَّجِه أن يقـال: الألفاظ موجودةٌ في الخـارج في مجموع أزمنة أجزائهـا؛ بنـاءً علىٰ أنّ الأَعـدَام اللّاحقـة الزّمانيَّة ليسـت أَعدَامًـا حقيقيَّة، كما اختـاره المحشّـي في «**شَـرح الـزَّوْراء**» مـع أنَّ الكلام ههُنـا علىٰ ما هو المشـهور عنـد الجمهور.

**قوله**: (ولا يخفى أنه لا يناسب هذا المقام للإخبار...الخ) وأيضًـا لا شـكَّ أنَّ المشـار إليـه ههُنـا ليـس إلَّا مـا يتعلَّق بـه قَصـد المصنِّـف بترتيبه، ومـن البيّن أنَّ قصـدَهُ لـم يتعلَّـق بالنُّقوش وترتيبهـا، إلا أن يُقال: هـذا من قَبيلِ ذِكـرِ الدَّال وإرَادَةِ المدلُـول، فَذِكـر النُّقُـوش باسـم الإشـارة وأُرِيد بِـهِ مَدلُولَاتها.

وبهـذا **يُظهِـر أنَّ أسماء الكُتب ليست موضُوعةً بـإزاءِ النُّقـوش**، لا وحدها ولا مـع غيرها، بل هـي موضوعةٌ بإزاء المعـاني والألفاظ؛ فـإنَّ قَصد المصنِّفين لا يتعلَّـق إلَّا بهمـا كما تشـهد بـه الفِطرة السَّـليمة، اللهـم إلَّا أن تكـون من قبيل مجموعة النُّقـوش والخطوط.

**قوله**: (إلَّا أن يُحمل على المجاز) هـذا الإخبـار يدلُّ علىٰ الوَصف والتَّسـمِية،

(١) (أو الاثنين منها) في «ج»: (ودون اثنين منها).

لا يخفىٰ علىٰ المستيقظ؛ لأن الحاضر من النقوش لا يكون إلا شخصًا، ومن البيِّن أنه ليس المراد وصف ذلك الشخص، ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم، بل الغرض وصف نوعه وتسميته، وهو النقش الكتابي الدال علىٰ تلك الألفاظ المخصوصة الموضوعة بإزاء المعاني المخصوصة[(١)]، أعمَّ من أن يكون ذلك الشخصَ أو غيرَهُ مما يشاركه في ذلك المفهوم.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

وإن كان الثَّاني بطريق الإشارة، فالمجاز بالنَّظر إلىٰ المعنىٰ الأوَّل مجازٌ عقليٌّ، وبالنَّظر إلىٰ الثَّاني مجازٌ لُغويٌّ.

ولما كان أحد المجازَين هھُنا مُستلزِمًا للآخر اكتفىٰ بأحدهما.

(١) (الموضوعة بإزاء المعاني المخصوصة) ليست في «س» و«ج».

ولا شكَّ في أنه لا حضور لهذا الكلي في الخارج، فالإشارة إلىٰ الحاضر في الذهن أحسنُ علىٰ جميع التقديرات، ..........................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [بحث الكلي الطبيعي]

**قوله**: (ولا شكَّ في أنَّه لا حُضُور...الخ) قد عرفتَ أنَّ المراد بالحُضور في الخارج الوُجود في الخارج عندَ المشير، ولا شكَّ أنَّ الكلِّيَّ الطبيعيَّ وإن كان مَوجُودًا في الخارج علىٰ ما ذهب إليه المحشِّي وغيرُه من المحقِّقين، لكنَّه ليس محسوسًا وموجُودًا في الخارج عند المشير.

**فإن قُلتَ**: الكُليُّ الطبيعيُّ والشَّخص مُتَّحدان في الوجود فلا يُتعقَّل كونُ الشَّخص محسوسًا والكلِّيِّ غيرَ محسوس.

**قلتُ**: معنىٰ اتِّحادِهما: أنَّه ليس في الخارج إلَّا شيئًا مخصوصًا مُقترنًا بالعوارض المخصُوصة، ويُقال له: الشَّخص، ثُم العقل قد يأخذ ذلك الشَّيء من حيث هو مع قطع النَّظر عن العوارض، ويُقال له: المطلقُ والكلِّيُّ الطَّبيعي، وقد يُؤخذ معها بأن يكون كُلٌّ من التَّقييد والقَيد داخلًا، أو التَّقييدُ داخلًا والقيدُ خارجًا، ويُقال له: الفَردُ والحِصَّة.

ومن المعلوم بالضَّرورة أنَّ الشَّيء مَحسُوسٌ بعد اقترانِهِ بعوارضَ مخصوصةٍ مِن الأين والوضع ونحوهما، وسيأتي لك زيادة تحقيق في ذلك.

**فإن قيل**: الحاضِرُ في الذِّهن مُشخَّصٌ بالتَّشخُّص الذِّهني، فالكُليُّ ليس حاضرًا في الذِّهن، كما أنَّه ليس حاضرًا في الخارج.

**قلنا**: قد عرفتَ أنَّ الحُضُور في الذِّهن: **عِبارةٌ عن مُلاحظة الذِّهن والتِفاتِه،**

ومن ههنا علمتَ أن أسامي الكتب من قبيل أعلام الأجناس(١) عند التحقيق(٢)، فتفطن.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

والفرق بين مُلاحظة الذهن والحُصُول فيه مما لا يخفىٰ علىٰ من ألقىٰ السَّمع وهو شهيد، فالذِّهن يُلاحِظ الشَّيء من حيث هو مع قطع النَّظر عن العوارض، وإن كان في الخارج والذِّهن حاصِلًا معها.

**أو عِبارةٌ عن الحُصُول في الذِّهن**، سواءٌ كان حُصُولًا بالذَّات أو بالعرض، فالكُليُّ حاصلٌ في الذِّهن بالعرض وإن لم يكن حاصلًا فيه بالذَّات وهذا حاصل في الذهن مع العوارض الذهنية بالذات لا بالعرض؛ لاتحاده مع الشخص الذهني بالذات، وحاصل في الخارج بالعرض لا بالذات؛ لأن الظاهر أنه عرضي للأشخاص الخارجية، بل لا بالعرض ولا بالذات؛ لأنه علىٰ تقدير كونه مشارًا إليه ليس آلةً لملاحظتها، وقد سبق أنها لا تصلح للإشارة، فتأمَّل.

**قوله**: (ومن ههُنا علمتَ...الخ) **تَحقِيقُهُ**: أنَّ التَّعيُّن مُعتَبرٌ في مُسمَّيات هذه الأسامي حتىٰ أنَّ اللَّفظ الواقع عن شخصين أو عن شخصٍ في وقتين، والمعنىٰ القائم بذهنين يُعدُّ في العُرف لفظًا واحدًا ومعنًىٰ واحدًا، فالتَّعيُّن مُعتبرٌ في معاني هذه الأسماء تعيُّنًا شخصيًّا أو غير شخصيٍّ.

ثم يَظهر بالتَّأمُّل الصَّادق أنَّها أعراضٌ مُختلفة باختلاف المحلِّ، فلا يكون تعيُّنها تعيُّنًا شخصيًّا، فهذه الأسماء عند التَّحقيق مِن قَبِيل أعلام الأجناس الموضُوعة للطَّبِيعة من حيث إنَّها مُتعيِّنة في الذِّهن، وليست من

---

(١) **قال الناكت في نسخة** «س»: (وقع في بعض النسخ: «من قبيل أسماء الأجناس» وهو الصحيح عند التدقيق)، وكُتبت في «ج» في الهامش ورُمِز بعدها بكلمة: (منه).

(٢) (عند التحقيق) ليست في «س» و«ج».

**قوله**: (غَايَةُ تَهْذِيبِ الْكَلَامِ) أي: هذا الكتاب كلام مهذَّبٌ غايةَ التهذيب، أو تصنيفُ هذا الكتاب غايةُ تهذيب الكلام، والثاني كما ترىٰ[1]، وتوجيه الأول لا يخفىٰ.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

قَبِيل أسماء الأشخاص كما هو في بادئ الرأي، ولا من قَبِيل أسماء الأجناس سواءٌ كان اسمُ الجنس مَوضُوعًا للطَّبيعة من حيث هي، أو للفرد المنتشر علىٰ اختلافِ القولين.

وما وُجد في بعض النُّسخ بدلَ (أعلام الأجناس): (أسماء الأجناس) فكأنَّ المراد منه مُقابِلُ أعلام الأشخاص، وما وقع في كلام المولَّدين من دُخُول اللام علىٰ هذه الأسامي لا يمنع علميَّتها، فإنَّها أوصاف في الأصل، فكأنَّهم اعتبروا الأصل.

**قوله**: (والثاني كما ترى وتوجيه الأول لا يخفى) **الأوَّل**: هو أن يكون المقصود تَوصِيف الكتاب، **والثاني**: هو أن يكون المقصود تَوصِيف تَصنِيفِه.

**وتوجِيه الأوَّل**: أن يكون ههُنا:

[-١] مجاز في النِّسبة مُبالغة.

[-٢] أو مجاز بالحَذف بأن يُحذف الخبر، أي: هذا الكتاب مُهذَّب غايَة التَّهذيب، أو: هذا الكتاب ذُو غاية التَّهذيب.

---

(١) وقع في حاشية اللكنوي المسماة بالتعليق العجيب هكذا: (والثاني أنسب كما ترىٰ)، فقال: (لقلة الحذف، وفي بعض النسخ: «والثاني كما ترىٰ» نظرًا إلىٰ أن المقصود توصيف الكتاب لا توصيف التصنيف)، وكَتَبَ في هامشها: (وما قال الجمال الشيرازي تلميذ الشارح «في بعض النسخ: والثاني أنسب كما ترىٰ، وليس هذا أنسب كما ترىٰ، والنسخة الصحيحة: والثاني كما ترىٰ» انتهىٰ.. ليس بذلك كما ترىٰ، منه).

**قوله**: (فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ) أي: تنقيحِهما وتبيينِهما بيانًا واضحًا[١] خاليًا عن الحشو والتطويل، والظرفية تجوزية؛ تشبيهًا للشمول العمومي بالشمول الظرفي، واستعارةً لـ«في» الموضوعة للثاني للأول.

**قوله**: (وَتَقْرِيبِ الْمَرَامِ) أي: هذا مقرِّبٌ -على صيغة اسم الفاعل- غايةَ

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

[-٣] أو مجاز في الطَّرَف بأن يكون التَّهذيب بمعنىٰ اسم المفعول أي: هذا غاية الكلام المهذَّب.

**وأمَّا الثَّاني**: فهو كما تراهُ لابُدَّ فيه من المجاز بالحذف، بأن يُحذف المبتدأ، أي: تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام، وأمَّا تجويز أن يكون المراد باسم الإشارة تصنيف الكتاب فبعيدٌ كما لا يخفىٰ.

والأوَّل علىٰ ما أشار إليه أولىٰ، لأن الشَّائع في هذا المقام توصيف الكتاب، لا توصيف تصنيفه، مع أن في الثاني حذفَ المبتدأ في[٢] صدر الكلام من غير ضرورة.

**قوله**: (والظرفيَّة تجوُّزيَّة) الظَّرف إن كان مُتعلِّقًا بـ(غاية تهذيب الكلام) فالعُموم عمومٌ من وَجه في الصِّدق، وإن كان مُستقرًّا فالعُموم عمومٌ مُطلق في التَّحقق.

**قوله**: (أي: هذا مقرِّبٌ...الخ) تقريب المرام معطوفٌ علىٰ تهذيب الكلام.

**وحاصل المعنىٰ**: هذا مُقرِّبٌ للمَرامِ إلىٰ الأفهام غايةَ التقريب، بأن يكون فيه مجازٌ عقليٌّ أو مجازٌ بالحَذف، أو مجاز لُغويٌّ علىٰ نحو ما ذكرناهُ في تهذيب الكلام، وأمَّا تقدير الكلام بأنَّ تصنيف هذا الكتاب غاية تقريب المرام فبعيدٌ كما مرَّ.

---

(١) (واضحًا) ليست في «ق».

(٢) (في) في «ب»: (وهو).

التقريب للمرام إلى الأفهام، ويحتمل أن يكون التقريب معطوفًا على (التحرير)، والمعنى: هذا[١] غاية تهذيب الكلام في تقريب[٢] المقاصد، أي: سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب.

**قوله:** (مِنْ تَقْرِيرِ) يحتمل أن يكون بيانًا للمرام، والتعلق بالتقريب بعيد.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

والظَّاهر من التقريب المعنى اللُّغوي، فإن الشَّائع في تفسير المعنى الاصطلاحي التَّقريب لا تقريب المرام.

ويَحتمِل أن يكون معطوفًا على التحرير، أي: هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المرام، وحينئذ المناسب: التقريب بالمعنى الاصطلاحي[٣]؛ لأنّ المعنى اللُّغوي لا يُناسب أن يقع ظرفًا للكتاب، أو لغاية تهذيب الكلام، كما أن التحرير اللُّغوي لا يجوز، فإنَّ التقريب إلى الأفهام يَكادُ أن يكون لازمَ الإخبار.

ولعلَّ الوجه في اختيار الاحتمال الأوَّل أن تقريب المرام على الاحتمال الثاني بعد تحرير المنطق والكلام لا يُلائم؛ فإن التَّحرير الاصطلاحي شاملٌ للتَّقريب الاصطلاحي.

**قوله:** (يحتمل أن يكون بيانًا للمرام) ويَحتمِل أن يكون بيانًا لتقريب المرام؛ فإن المرام عقائد الإسلام، وتقريرها تقريبها إلى تحصيلها.

**قوله:** (والتعلُّق بالتقريب بعيد) ووجهُ البُعد ظاهرٌ؛ فإنَّه يَدُل على أن المرام

(١) (هذا) ليست في «ج».
(٢) (تقريب) في «ج»: (تقرير)، وأشير في هامشها لنسخة: (تقريب).
(٣) (وحينئذ المناسب: التقريب بالمعنى الاصطلاحي) في «ق» و«ب»: (وحينئذٍ المناسب لمعنى التقريب بالمعنى الاصطلاحي).

**قوله**: (عَقَائِدِ الإِسْلَامِ) الإضافة بيانية أو للملابسة، ويمكن أن يراد بالإسلام أهله على طريق المجاز المرسل أو مجازٌ بالحذف.

**قوله**: (جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً) بمعنى اسم الفاعل، أي: مبصِّرًا، وكذا (تذكرة)، **قوله**: (لِمَنْ حَاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَى الإِفْهَامِ) أي: تفهيم الغير.

**قوله**: (سيَّما الوَلَدُ) «السِّيُّ» بمعنى المثل، يقال: «هما سيان» أي: مثلان، ومعنى «لا سيما»: لا مثل، و«ما» زائدة أو موصولة أو موصوفة.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

غير عقائد الإسلام وتقريرها؛ إذ حينئذٍ يكون المرام مفعولًا أولًا للتقريب، وعقائد الإسلام مفعولًا ثانيًا.

**قوله**: (أو مجاز بالحذف) عَطفٌ على الإسلام، أي: يُمكن أن يُرادَ مجازُ الحذف لا على المجاز المرسل كما لا يخفى.

**قوله**: (بمعنى اسم الفاعل...الخ) اكتفى ههُنا بالمجاز اللُّغوي مع جواز المجاز العقلي الذي هو أبلغ منه، فكأنّه نظر إلى قول المصنِّف: (جعلته فإنَّ جَعْل الشيء عينَ شيءٍ آخرَ غيرُ معقول، وإلى قوله: (لمن حاول التبصُّر)؛ فإنَّه لا تُتَصَوَّر التَّبصرة بدون التَّبصُّر؛ لكونهما متضايفين.

**قوله**: (تفهيم الغير...الخ) مصدرٌ مُضافٌ إلى الفاعل أو المفعول، وعلى التَّقديرين التبصر لمن حاول أو للغير أو لكليهما على ما تدُلُّ عليه صيغةُ حاول.

**قوله**: («ما» زائدة...الخ) تتمَّةٌ لبيان معنى (لا سيما)؛ فإنه إذا كانت (ما) موصولة أو موصوفة لم يكن معناهُ (لا مِثْل)، بل (لا مثل شيء) أو (لا مثل الَّذي)، إلّا أن يُقال: معناه (لا مثل) سواءٌ كان مع شيءٍ أو لا.

هـذا أصلـه، ثم اسـتعمل بمعنـىٰ التخصيص، وقـد يحـذف «لا» في اللفظ، لكنـه مراد، وعـدَّه النحاة مـن كلمـات الاسـتثناء، وتحقيقه: أنه للاسـتثناء عن الحكـم المتقـدِّم ليُحكَم عليـه علىٰ وجه أتـمَّ بحكمٍ من جنس الحكم السـابق.

وفيما بعده ثلاثة أوجه:

[١-] الرفـع علـىٰ كونـه خـبر مبتـدأ محـذوف، أو مبتـدأً خـبرُه محذوف، والجملـة صلـة «مـا» أو صفته.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (وقد تحذف «لا»...إلخ) نُقـل عـن البلباني[1] أنَّ اسـتعمال (لا سـيَّما) بِـلَا (لا) لا نظـير لـه في كلام العرب.

واعلـم أنّ (لا) لنفـي الجنـس، واسـمه (سي)، وخَـبرهُ **عنـد الجمهـور** محـذوفٌ، مِثـل (موجـود)، **وعند الأخفش** كلمـة[2] (ما) لكنَّـه حينئذٍ لا يكون إلَّا نكـرةً موصوفـةً؛ لأنَّ (لا) التبرئـة إنَّمـا تَعمـل إذا كان اسـمها نكـرة، فيكون خَبرُهـا أيضًـا نكرة لامتنـاع تنكير المبتدأ مـع تعريف الخـبر، والتفصيل مذكور في «**حـواشي الجلـبي**» علـىٰ «**المطـوَّل**» في شـرح الديباجة[3].

**قوله**: (وتحقيقهُ...إلخ) فيه إشـارةٌ إلىٰ أنه ليس من كلمات الاسـتثناء حقيقةً؛

---

(١) (**في هامش «ق»**: (النحوي المصري في شرحه لـ«**تلخيص الجامع الكبير**» في الفقه الحنفي رحمه الله. خانملا)، وهو علي بن بلبان الفارسي الحنفي النحوي المصري الفقيه، ومن كتبه شرح تلخيص الجامع الكبير للخلاطي وسماه بـ«**تحفة الحريص**»، توفي رحمه الله تعالىٰ عام (١٣٧هـ) بالقاهرة وقيل: (٩٣٧هـ) كما في «**الفوائد البهية**» للكنوي (ص: ٨١١) مطبعة السعادة، ط١، (٤٢٣١هـ)، هذا وورد اسمه في «خ» هكذا: (الخلخالي).

(٢) (كلمة) ليست في «ب» و «خ».

(٣) (والتفصيل مذكور ... شرح الديباجة) ليست في «ق».

[-٢] والنصب على الاستثناء.

[-٣] والجرُّ على الإضافة.

وكلمة «ما» على الأخيرين زائدة، وقد روي على الأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

وَلَا سِيَّمَا يَوْم بِدَارَةِ جُلْجُلِ ⋆⋆⋆ ..................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

فإن علماء الأصول قد اختلفوا، فبعضهم على أن المستثنى ليس فيه حُكم أصلًا، وبعضهم على أنَّ فيه حُكمًا من غير جنس الحُكم في المستثنى منه، فعلى كِلا التَّقديرين[1] ليس ههُنا استثناء، إذ ههُنا حُكمٌ من جِنس الحُكم السَّابق، وقد صرَّح به الرضيُّ.

---

(١) (التقديرين) في «ب»: (القولين).

**قوله**: (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْمَنْطِقِ)

القسـم الأول هـو الطـرف الأول مـن الكتـاب علىٰ معانيـه التـي سـبقت الإشـارة إليهـا، من:

[١-] النقوش المخصوصة.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [بيان معاني القسم الأوَّل]

**قوله**: (على معانِيْه التي...الخ) قـد علمتَ أنَّ النُّقوش ليسـت بمعنىٰ الكتاب، لا وحدهـا ولا مـع غيرهـا إلَّا علـىٰ سـبيل المجـاز، كيـف وذلك يتعلَّـقُ بقصد المصنِّفـين ونظرهـم، وَمِـن البيِّـن أنّ قَصْدهـم ونظرهـم لـم يتعلَّـق بالنُّقوش، فانحصـرت الاحتمـالات في الثَّـلاث: [١-] الألفـاظ [٢-] والمعـاني [٣-] والمركَّـب منهما.

فالنَّظـر إن كان إلىٰ الألفاظ كان الكتاب ألفاظًـا مخصوصة باعتبار دلالتها علىٰ المعاني المخصوصة.

وإن كان إلـىٰ المعـاني فالكتـاب معـانٍ مخصوصـة مـن حيـث عُبِّـر عنهـا بألفـاظٍ مخصوصـة.

وإن كان إلىٰ كِلَيْهِما فالكتاب مركَّبٌ منهما.

ولا يبعـد أن يكـون كُلّ واحـدٍ منها متحقِّقًـا، وبالجملـة إن إطلاق الكتاب علـىٰ النُّقوش لـيس إلا علىٰ سـبيل المجاز، كمـا يُقال: اشـتريتُ الكتاب.

**قوله**: (من النقوش المخصوصة) لـم تُقيَّـد النُّقـوش بِدلالتها علـىٰ الألفاظ المخصوصـة كما قُيِّدت الألفاظ والمعاني، فكأنَّه أشـار إلىٰ أنّ النُّقوش ليس لها

[٢-] أو الألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة.

[٣-] أو المعاني المخصوصة من حيث عُبِّر عنها بالألفاظ المخصوصة.

[٤، ٥، ٦-] أو المركب من اثنين منها.

[٧-] أو من ثلاث منها.

فمعانيه المحتملة سبعة، ثلاثة أُحادية، وثلاثة ثنائية، وواحد ثلاثي.

وعلى التقادير فالظرفية في قوله: (في المنطق) مجازية؛ إقامةً للشمول

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

خصوصيةٌ معتبرةٌ سوى دلالتها على الألفاظ المخصوصة، بخلاف الألفاظ؛ فإنها مع قطع النَّظر عن دلالتها على المعاني المخصوصة لها خصوصيةٌ معتبرة، وكذا المعاني مع قطع النظر عن تعبيرها بالألفاظ المخصوصة.

**فقوله**: (باعتبار دلالتها) **وقوله**: (من حيث عُبِّر عنها) ظرفٌ مُستقرٌّ، وليس متعلِّقًا بالمخصوصة.

## [مطلب: في أن العلوم المدوَّنة تُطلَقُ حقيقةً على المسائل]

**قوله**: (وعلى التقادير فالظَّرفية في قوله: «في المنطق» مجازيةٌ) عَدل عن تقدير «البيان» كما هو المشهور؛ فإنَّه على ذلك التقدير أيضًا لابُدَّ من إقامة الشُّمول العُمومي مقام الشُّمول الظَّرفي، ولا فرق إلَّا بأن العُموم على تقديرِ «البيان» في كلِّ معنًى من المعاني المحتمِلة عمومٌ بحسب الوجود، وعلى تقدير عدم التَّقدير في المعنى الثالث منها خاصةً عمومٌ بحسب الصِّدق.

**وتفصيلُ المقام**: أنَّ العُلوم المدوَّنة تُطلَق حقيقةً على المسائل، إمَّا جميعها بحيث لا يشذُّ عنها مسألة، أو بعضها قَدر ما يحصل منه غايةُ العِلم.

العمومي مُقامَ الشمول الظرفي، إما:

بحسب الوجود فقط، وهو فيما سوى المعنى الثالث،

أو بحسب الصدق، وهو فيه(١).

وفي المعنى الثالث خاصةً يكون من قبيل كون الجزء في الكل؛ بناءً على أن المنطق مجموع المسائل.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

فإن أُريد بالقِسم الأوَّل: النُّقوش أو الألفاظ منفردةً أو غير منفردة وأُريد بالمنطق المعنى الثاني فلا شكَّ أنَّه أعمُّ منه بحسب التحقُّق فقط؛ ضرورةَ تحقُّقِهِ معه وبدونِه وعدم صِدقِه عليه.

وأمَّا المنطق بالمعنى الأوَّل فهو على ذلك التقدير مما لا يَصلُح ههُنا كما لا يخفى.

وإن أُريد بالقسم الأوَّل: المعاني، فإن أُريد بالمنطق المعنى الثَّاني فهو أعمُّ منه بحسب الصِّدق؛ لصدقه على المسائل المذكورة وعلى غيرها كمجموع المسائل.

وإن أُريد بالمنطق مجموع المسائل فلا يكون بينهما عُمومٌ وخُصوصٌ لا في الصِّدق ولا في التَّحقُّق، بل كلِّية وجزئيَّة، وتكون الظرفيَّة مجازيَّة إقامةً للشُّمول الكُليِّ مُقامَ الشُّمول الظرفي.

هذا، **وبقي النظر بعد**؛ فإنَّ المقدَّمة داخلةٌ في القسم الأوَّل على المعنى الثَّالث وخارجة عن المنطق، وأنَّ المعنى الثالث هي المعاني من حيث التَّعبير عنها بالألفاظ المخصوصة، وهي بهذه الحيثيَّة ليست داخلةً في المنطق،

(١) (إما بحسب الوجود ... وهو فيه) ليست في «ق».

**قوله**: (مُقَدِّمَةٌ ...الخ) بكسر الدال وفتحها بمعنى ما يُذكَرُ قبل الشروع في المقاصد؛ لارتباطها به، ونفعه فيها، وهي مقدمة الكتاب.

وأما مقدمة العلم فهي: ما يتوقَّف عليه الشروع في مسائله، وهو[1] معرفة حده وغايته وموضوعه.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

فكيف تكون الظرفيَّة في المعنى الثالث على تقدير كون المنطق مجموع المسائل من قبيل كون الجُزء في الكلِّ؟

اللهم إلَّا على سبيل المسامحة وجَعْلِ حُكمِ أكثرِ الأجزاءِ حُكمًا للكُلِّ والإغماضِ عن حيثية التَّعبير، فتأمَّل.

**قوله**: (بكسر الدال وفتحها) قدَّم الكسر على الفتح مع أنَّ الفتح ظاهرٌ بحسب المعنى؛ لأن الزَّمَخشريَّ قد صرَّح في «**الفائِق**» أنَّ (المقدَّمة) -بفتح الدَّال- خُلْفٌ من القول، والمصنف في «**المطوَّل**» اقتصر على الكسر وقال: «المقدِّمة مِن قدَّم بمعنى تقدَّم».

## [بيان التغاير بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب]

**قوله**: (بمعنى ما يُذكر...الخ) المشهور تخصيصُ مُقدِّمة الكتاب بالألفاظ، ولا وجه له؛ فإنَّها تحتمل الألفاظ والمعاني والمركَّب منهما، كما أنَّ الكتاب يحتملها، وتفسيرُها بما يُذكر لا يُنافي ذلك؛ لأنّ كُلًّا من اللَّفظ والمعنى يُوصف بالذِّكرِ، والارتباطُ والنفعُ إنما هو للمعنى دون اللَّفظ، والكلام يُطلَق على الملفوظ والمعقول، والمعنى من حيثُ التَّعبير عنه باللَّفظ مُبيِّنٌ له لا من هذه الحيثيَّة.

---

(١) قال الناكت في «س»: (وفي نسخة: «وهي» فالضمير راجع إلى المقدمة).

فمقدمة الكتاب هي طرف من الكلام، ومقدمة العلم هي الإدراكات التي يتوقف عليها إدراكات مسائل العلم، فالمبيّن هو مقدمة الكتاب، وإدراكاتُ مبيَّنِها هي مقدمة العلم.

فلا يرد ما قيل[١] من: «أن المصنف جعل الأمور الثلاثة في «المطول» نفسَها مقدمةَ العلم، وفي «شرح الرسالة» مقدمةَ الكتاب»؛ لأنه إنما جعل هناك بيانَ الأمور الثلاثة مقدمةَ الكتاب، لا إدراكاتِها، وجعل في «المطول»

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

فالتَّغايُر بين مُقدِّمة الكتاب ومُقدِّمة العلم علىٰ تقدير أن تكون مُقدِّمة الكتاب عبارة عن الألفاظِ وحدها، أو مع المعاني بحسب المفهوم والصِّدق، وعلىٰ تقدير أن يكون عبارة عن المعاني وحدها بحسب المفهوم فقط بناءً علىٰ اتِّحادِ العِلم والمعلوم بالذَّات.

ولا وَجه أيضًا لتخصيص مُقدِّمة الكتاب بجميع ما يُذكر قبل المقاصد، بل بعض ما يكون له ارتباطٌ بالمقاصد وفيه نفعٌ لها علىٰ سبيل الاستقلال أيضًا مُقدِّمة الكتاب، كما أنّ كُلًّا مِن مَعرِفة حدِّه وَغايَتِهِ وَمُوضُوعِهِ مُقدِّمة العلم.

**قوله:** (فلا يَرِدُ ما قيل...الخ) ولا يَرِدُ أيضًا أنَّ المصنِّف رحمه الله أثبتَ في «**المطوَّل**» مُقدِّمة الكتاب ومُقدِّمة العِلم، وفي «**شرح الرِّسالة**» أثبت مُقدِّمة الكتاب فقط ونَفَىٰ مُقدِّمة العلم؛ لأنَّه في «**المطوَّل**» أثبت مُقدِّمة العلم علىٰ أنَّهُ أَخَذَ التَّوقُّف المعتبَر فيها بمعنىٰ: الارتباط بالمقاصد والنفع بها، ونفىٰ في «**شرح الرِّسالة**» علىٰ أنه أَخَذَهُ بالمعنىٰ المشهور.

---

(١) وهو السيد في حواشي «**المطول**».

نفسَـها مقدمـةَ العلـم، وأراد بهـا[١] إدراكاتِهـا، إلا أنه تسـامح في العبارة.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (إِلَّا أَنَّه تَسَامَحَ فِي العِبارة) بـل لا تَسـامُحَ في «**شـرح الرِّسـالة**» ولا في «**المطـوَّل**»؛ فإنَّـه فسَّـر الأُمُـور الثَّلاثة في «**شـرح الرِّسـالة**» بِبَيانِ الحاجـةِ وبيان الماهيَّـة وبيـان الموضـوع، وفي «**المطـوَّل**» بِمَعرِفَـةِ الحدِّ والغايَـةِ والموضوع، فكأنَّـه لم يتيسَّـر لـه الرُّجـوع إليهِمَا.

---

(١) (بها) ليست في «س».

## [الشروع في مقدمة بيان الحاجة إلى المنطق]

**قوله:** (الْعِلْمُ ...الخ) هو: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، لَمْ نَقُلْ: «حصول صورة الشيء في العقل»:

[أ-] لما فيه من المسامحة، من حيث إن العلم هو نفس الصورة؛ لأنه

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [مبحث العلم]

**قوله:** (مِن حيث إنَّ العِلم هو نفس الصورة) **اعلم أنَّ للعِلم معنيين:**

الأوَّل: المعنىٰ المصْدَرِي، والثَّاني: المعنىٰ الَّذي به الانكِشَاف.

والأوَّل هو: حُصُول الصُّورة، والثاني هو: الصُّورة الحاصِلَة.

ولا شكَّ أنَّ الغرض العِلْمِي لا يتعلَّق بالأوَّل؛ فإنَّه ليس كاسِبًا ولا مُكتَسَبًا، فالمراد بِحُصُول الصُّورة ههُنا: «الصُّورةُ الحَاصِلَةُ» علىٰ سبيل المسامَحَة، هذا ما ذهب إليه النَّظر الجليُّ.

ثُم النَّظر الدَّقيق يحكم بأنَّ المراد بِحُصول الصَّورة «المعنىٰ الحَاصِل بالمصدَر»، وحقيقتُهُ ما يُعبَّرُ عنهُ بالفارسيَّة بـ«دانش» وهو: حَالةٌ إدْرَاكيَّة تتحقَّقُ عند حُصُول الشَّيء في الذّهن.

وتلك الحَالَةُ الإدراكيَّة تَصدُقُ علىٰ الأشياءِ الحَاصِلة في الذَّهن صِدقًا عَرَضِيًّا، وذلك لأنَّه إذا حصل الشَّيء في الذِّهن وارتسمت صُورته يَحصُل له وصفٌ في الذِّهن يُحمل ذلك الوصف عليه فيُقال له: صُورةٌ عِلْمِيّة.

وهذا المحمُول ليس نفس الموضوع ولا ذَاتيًّا له، وإلَّا لَكان مَحمُولًا عليه حال كونِهِ في الخارج؛ ضرورة أنَّ الذَّات والذاتيَّ لا يَختلفان باختلاف

من مقولة الكيف على الأصح، لا حصولها الذي هو النسبة بين الصورة والعقل.

[ب-] ولأن المتبادِر من صورة الشيء الصورة المطابقة، فلا يشمل الجهليات المركبة.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

الوُجود، فهذا الحَملُ مِن قَبِيل حَملِ الكاتب على الإنسان، فالعَرَضِيُّ[1] مِن مَقُولَة الكيف، سواءٌ كان مَعرُوضه مِن هذه المقُولَة أو من مَقُولةٍ أخرىٰ.

وبهذا التَّحقِيق تَنحلُّ كثيرٌ من الإشكالات، كالإشكال بأنَّ الأشياء حاصلةٌ في الذِّهن بأنفُسِها، فَيَجب أن يكون العِلمُ بالجَوهر جوهرًا، وبالكمِّ كمًّا، وبالكَيفِ كيفًّا وهكذا، لا أن يكون مِن مَقُولةِ الكَيفِ مُطلقًا؛ **فلا حاجة إلىٰ ما ارتكبه المحشِّي في «حَواشِي شرح التجريد»** مِن أنَّ عَدَّهُ من مَقُولةِ الكيف علىٰ سَبِيلِ المسَامَحةِ، وتَشبِيهِ الأُمُورِ الذهنيَّة بالأُمُور العينيَّة[2].

وقد زِدنَا علىٰ ذلك تحقِيقًا وتَفصِيلًا في **«حواشي شرح المواقف»** و**«حواشي الرِّسالة القُطبِيَّة المعمُولةِ في التَّصوُّر والتَّصديق»**.

**قوله**: (ولأنَّ المتبادِر من صُورة الشيء...الخ) أنت تَعلَم أنَّ المتبادِر من صُورة الشيءِ مُطابَقَةُ الصُّورة لِمَا هِيَ صُورة له، وتلك المطابَقَةُ شامِلَةٌ للتَّصوُّرات والتَّصدِيقات بأسرِهَا، والمطابَقَةُ الَّتي لا تَشمَل الجَهلِيَّات المركَّبة هي المطابَقَةُ مع ما في نَفس الأمر، وهي لا تَتَبادر مِن حُصُول صُورة الشيءِ.

وتَفصِيلُهُ: أنَّ المطابَقَة مع ذي الصُّورة شَامِلةٌ للصُّور التَّصوُّرِيَّة

(١) (فالعرضي) في «ب»: (فالعرض).

(٢) (العينية) في «خ»: (الخارجيَّة).

[جـ-] ولأنـه يخرج عنه العلـم بالجزئيـات المادية عند من يقول بارتسـام صورهـا في القوىٰ والآلات.



والتَّصدِيقيَّة كُلِّها؛ فإنَّ صُورة الإنسـان والفَرَس مثلًا مطابقة للإنسـان والفرس، وصُورةَ الوُقوع واللَّاوقـوع مُطابِقَةً لِلوُقُوع واللَّاوقوع، والمطَابَقَةُ مَعَ ما في نفس الأمـر تَشـمَل التَّصـورات بأسـرِها؛ لأنَّ كُلَّ مُتَصَـوَّر فهو مَوجُـود في نفس الأمر؛ لاتِّصافِـهِ فيهـا بِمفهُومٍ وُجُـودِي، وأَقلُّـهُ المفهُوميَّة، فهـو مَوجُودٌ فِيهـا ضَرُورَةَ وُجُـود الموصُـوفِ في ظَـرفِ الاتِّصـاف، وتَشـمَل الصَّـوادِق مِـن التَّصدِيقات.

**فـإن قُلـتَ:** المعتَبَـر في مُطابَقـة الصُّـورة التَّصدِيقيَّـة من حيث إنهـا حِكايَةٌ عـن الواقِـع = المطَابَقَـةُ مع المحكـيِّ عنه، ألا تَرىٰ أنّـه إذا انتَقَشـت صُورةُ زيدٍ علـىٰ أنّـه حِكاَيَةٌ عـن زيـدٍ يُعتَبَر فِيـه المطابَقَة مع مـا هي حِكايَـةٌ عنهُ؟

**قُلتُ:** هَب(١) إذا نُسِـبَت الصُّور التَّصدِيقيِّة بِخُصُوصِهَا إلىٰ الشِّـيء المطابِق يَتَبـادَر مِنهُ المحكـيُّ عنه، وأمَّا إذا نُسِـبت الصُّورة مُطلقًا إليه فالمتبـادِر مِنهُ هُو ذو الصُّورة، فتأمَّل.

**قوله:** (ولأنَّه يخرُجُ عنه...الخ) لا يَبعُـدُ أن يُقال: المـرادُ بالعقل ههُنا الذِّهنُ؛ فإنَّـه رُبَّما يُطلَـق العقل علىٰ الذِّهـن المقابِل للخارِج.

**فـإن قُلـتَ:** فحينئـذٍ يخـرُجُ الإدراك الَّذي يَتَوسَّـطُ الحَـوَاسُ الظَّاهـرةُ؛ فإنَّ هـذا الإدراك إنَّمـا هـو بِوُجُـود المـدرَك في الخارج عنـد المدرِك.

**قلـتُ:** مُـدركاتُ الحـواسِّ الظَّاهـرة حـالَ الإحسـاس منطَبِعَـةٌ في الحـسِّ

---

(١) كُتب عليه في «ب»: بمعنىٰ نعم.

وهو[١]: مطلق الصورة الحاضرة عند المدرِك:

## [التعميمات الأربعة للعلم]:

[١-] سواءٌ كانت تلك الصورةُ عينَ ماهيته، وهو في التصور بالكنه، أو

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

المشترَك؛ فإنَّه يأخذ الصُّورة عن المادَّة حال كونِها موجودة عند الحسِّ، فإذا زَالَت هذه الحالة تَزُول تِلك الصُّورة عنه، وتَحصُل الصُّورة في الخيال.

ثمّ هذه الوُجوه الثَّلاثة للعُدُول عن التَّعريف بـ:«حُصول صورة الشَّيء في العقل» كما يَدُلُّ عليه قولُهُ: (لم نَقُل)، لا لِلعُدُول عنه إلىٰ التَّعريف بـ:«الصُّورة الحاصِلَة عند العقل»، وإلّا يصير وجهًا واحدًا.

**قوله**: (وهو: مُطلق الصُّورة...الخ) تعريفٌ آخر لِلعلم علىٰ ما اختارَهُ في هذا المقام، والأوَّل يَختصُّ بِعِلم الممكن والعِلم الحُصُوليِّ، وهذا يعمُّ عِلمَ الواجِب والممكِن والعِلم الحُضوريَّ والحصُوليَّ.

وَيَحتَمِل أن يكون بيانًا للتَّعريف الأوَّل؛ فإنَّ الحُضور والحُصول كالمترادِفين، والشَّيءُ يُسمَّىٰ صُورة مِن حيث الحُضور العِلمي لا من حيث الوُجُود الذِّهني فقط كما يُتَوَهَّم مِن كَلامِ بَعضِهِم.

والفَلاسفةُ لا يَتَحاشَون عن إطلاق العَقل علىٰ ما يَشمل الواجِب، حيثُ صرَّحوا بأنَّه عَقلٌ وعاقِلٌ ومَعقُول.

## [الشروع في التعميمات الأربعة للعلم]

**قوله**: (سواءٌ كانت تلك الصورة عين ماهيَّتهِ...الخ) هذا التَّعمِيم شَامِلٌ لأفراد

---

(١) **قال الناكت في «س»**: (وفي بعض النسخ: «والمراد به مطلق...الخ»).

غيرَها، وهـو في غيره.



العِلـم كُلها، ولا يَخـرُج عنـه فَـردٌ مِنه؛ فإنَّـه لا عِلم غـير التَّصـوُّر بالكُنـهِ وغَيرَ غَـيرِهِ، فلعلَّه أراد بالعَينِيَّـة عَينِيَّةً لا تكون مع الغَيرِيَّة أصلًا، وبِالغَيرِيَّة ما يَشـمَل الاعتبارِيَّة.

وأراد بـ(التَّصـوُّر بالكُنـهِ): أن يتمثل ماهيَّة الشَّـيء في العقـل بحيثُ تكون مـرآةً لِمُلاحَظَة ذلك الشَّـيء.

وبـ(غيرِهِ): التَّصوُّر بالوَجهِ، والعِلم بِكُنه الشَّيء، والعِلم بِوَجه الشَّيء.

وكأنَّ التَّصَـوُّر الإحسَاسِـيَّ والعِلْمَ التَّصدِيقِيَّ والعِلْـمَ الحُضُورِيَّ مِن جُملَة الأخيريـن[1] علىٰ ما يَظهَـر بالتَّأمُّل الصَّـادِق، فالصُّـورة في التَّصـوُّر بالكُنهِ عَينُ ماهِيَّـة المدرَك مـن دُونِ التَّغَايُـر، وفي غيرِهِ غَيرُهَا ولـو بالاعتبار.

ألَا تَـرَىٰ أنَّ الحَيَـوانَ النَّاطِق عَينُ مَاهِيَّة الإنسـان مِن غَير تَغَايُـر؛ فإنَّ مَاهِيَّةَ الشَّـيءِ عِبَارةٌ عـن الحَقِيقَة الكُلِّيَّـة المعقُولَة مِن حَيثُ هـي كُلِّية ومَعقُولة.

**وتَحقِيـقُ المقَـام:** أنّ الصُّـورَة العِلْميَّـة مِن الشَّـيء قَد تَكُون مِـرآةً لِمُلاحَظَة ذلك الشَّـيء، فَهِي مُنقَسِـمَةٌ إلىٰ:

[١-] التَّصوُّر بالكُنه.

[٢-] والتَّصوُّر بالوَجْهِ.

فـإنَّ المِـرآةَ والمرئِـيَّ إن كَانَـا مُتَّحِدَيْـنِ بالـذَّات ومُتَغَايِرَيـن بالاعتبـار فَـ: «التَّصـوُّرُ بِالكُنـهِ»، وإن كَانَ بِالعَكـسِ فَـ: «التَّصَـوُّر بِالوَجـه».

(١) (الأخيرين) في «ق»: (الآخَرِين).

[٢-] وسواءٌ كانت تلك الصورةُ غيرَ الصورة الخارجية، وهو في العلم الحصولي، أو عينَها، وهو في العلم الحضوري.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

وقد لا تَكُون مِرآةً لِمُلاحَظتِه، وهي تَنْقَسِمُ إلىٰ:

[٣-] العِلْم بِكُنهِ الشَّيء.

[٤-] والعِلْم بِوَجْهِ الشَّيء.

فإنَّ العِلمَ إن تَعَلَّق بالشَيءِ مِن حَيثُ هو فَ: «العِلمُ بِكُنهِ الشَّيء»، وإن تَعَلَّق بِوَجْهٍ مِن الوُجُوه مِن حَيثُ هو وَجْهُهُ فَ: «العِلمُ بِوَجْهِ الشَّيء».

فَتَأَمَّل فِي هَذَا التَّحقِيق، لَعلَّك لا تَجِدْهُ بِغَيرِ هَذَا التَّعلِيق.

**قوله**: (وَسَواءٌ كَانت تِلكَ الصُّورة غير الصُّورة الخارجيَّة، وهو في العلم الحصولي، أو عينها، وهو في العلم الحضوري) نُقِلَ عَنهُ فِي «**الحَاشِيَة**»: أنَّ عِلْمَ[1] العِلْمِ الحُصُولِي عِلْمٌ حُضُورِي بِنَفس هَذَا العِلْم كما بُيِّنَ فِي مَوضِعِه، فَيَلزَم أن تَكُونَ خَارِجِيَّةً وَغَيرَ خَارِجِيَّة، هذا خَلف.

ولا يَخفىٰ أن الصُّورة العِلميَّة الحَاصِلة في الذِّهن -مِن حيث إنها صُورة عِلميَّة حَاصِلةٌ في الذِّهن- لها وُجُود يَحذُو حَذوَ الوُجود الخَارِجي في تَرتُّب الآثارِ عليه، والمرادُ بِالوُجود الخارجي ههُنا ما يَشمَلُ هذا النَّحو مِن الوُجود.

**وتَفصِيلُ المقام أن ههُنا ثلاثة اعتِبَارات:**

الأوَّل: اعتبارُ شَيءٍ مِن حَيثُ هُو.

والثاني: اعتِبَارُهُ مِن حَيث إنَّه مُقتَرِنٌ بِالعَوارِض الخَارِجِيَّة.

---

(١) (علم) ليست في «خ».

والثالث: اعتبارُهُ مِن حَيثُ إنَّه مُقترِنٌ بِالعوَارِض الذهنِيَّة.

**فالـشَّيءُ مِن حَيـث هُو**: مَعلُومٌ بِالعِلـم الحُصُولي بِالذَّات؛ لِحُصُـولِ صُورَتِهِ في الذِّهـن، وَمَوجُـودٌ في الخَارِج والذِّهن مَعًـا؛ لِحُصُوله في الخارِجِ بِنَفسـهِ، وفي الذهن بِصُورَته.

**والـشَّيءُ مِن حيث العَـوَارِض الخارِجيَّة**: مَعلُومٌ بِالعِلـمِ الحُصُولِي بالعرض؛ لِتَحقُّـق العِلمِ عِنـدَ انتِفَائِه، وَهُو صِفَـةٌ ذاتُ إضافةٍ لا بُدَّ لَهُ مـن مَعلُومٍ وَمَوجُودٍ في الخَارِجِ لِترَتُّب الآثـارِ الخَارِجيَّة عليه.

**والـشَّيءُ مِـن حَيثُ العَـوارِض الذهنيَّة**: عِلـمٌ حُصُولِي؛ لِكَونِه صُـورةً ذِهنِيَّةً للاعتِبَـار الأوَّل، وعِلـمٌ حُضُورِي بِنَفس هـذا العِلمِ، ومَعلُـومٌ بِالعِلمِ الحُضُوري لِكَونِـه صِفةً قائِمـةً بالنَّفس، وعِلمُهـا بِذَاتِها وصِفاتِهـا عِلمٌ حُضُـورِيٌّ كَمَا بُيِّن في مَوضِعِـهِ، ومَوجُودٌ في الخَارِجِ لِتَرتُّب الآثـارِ الخَارِجيَّة عليه، واتِّصافُ الذّهن بِهـا اتِّصَافًا انضِمَامِيًّا، وهو يَستَدعِي وُجُود الحَاشِـيَتِينِ في الخارِجِ.

وبِهذَا التَّفصِيل يَظهَرُ لَكَ:

[١-] أن المعلُـومَ بالـذَّات في العِلـم الحُصُوليِّ هُو الاعتِبـارُ الأوَّل، لا العَينُ الخارِجـيُّ ولا الصُّورة الذهنيَّـة مِن حيثُ إنّها صُـورةٌ ذِهنيَّة.

[٢-] وأنّ العِلـم الحُصُولـيَّ عِلـمٌ حَقِيقِـيٌّ، وَمَـن خَـصَّ العِلـمَ الحَقيقـي بالعِلـم الحُضُـوريِّ فكأنَّـه تَوهَّـم أنَّ المعلُـومَ بالـذَّات في العِلـمِ الحُصُوليِّ هو العَـينُ الخَارِجِيُّ.

[٣-] وسواءٌ كانت في ذات المدرِك، كما في علم النفس بالكليات، أو في آلاتها، كما في علمها بالمحسوسات.

[٤-] وسواء كانت عينَ المدرَك، كما في علم الباري تعالىٰ شأنُه بذاته، أو غيرَه، كما في علم الباري بسلسلة الممكنات.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

[٣-] ويَظهَرُ لك أنَّ العِلم والمعلومَ في الحُصُولي مُتَّحدانِ بالذَّات ومُتَغايِرَانِ بالاعتبار، كما أنَّهُما في الحُضُوريِّ مُتَّحِدَانِ ذَاتًا واعتِبَارًا.

ومَن ظنَّ أنَّ التَّغايُرَ بَينَهُما في العِلم الحُصُوليِّ بالذَّات حَيثُ قال: «إن مَجمُوعَ المعرُوضِ والعَوَارِضِ الذهنيَّة عِلمٌ، والمعرُوضُ فقط مَعلُومٌ»، فيَلزمُ عليه أنّ ما يَصدُقُ عليه الكيفيَّة العلميَّة لا تكونُ حَقِيقةً مُحَصَّلة؛ لامتِناع تركُّبِ الحَقِيقيِّ مِن الجوهَرِ والعَرَض، مع أنَّ مَناط الانكِشَافِ هو: أن يَحصُلَ المعرُوضُ فقط، لا أن يَحصُل مَجمُوع المعرُوضِ والعَارِض، علىٰ ما تَشهدُ بِهِ الضَّرورة.

كيف ولو حَصَل المعرُوضُ في الذّهن خَاليًا عن العَوَارِض لَتَحقَّق الانكِشَاف، وَمَن زَعَمَ أنَّ التَّغايُر بينهما في الحُضُوريِّ تَغايُرٌ اعتباريٌّ كَتَغايُر المعالِج والمعالَج فقد اشتَبَهَ عليه التَّغايُر الذي هو مِصدَاقُ تحقُّقِهما بالتَّغايُر الذي هو بعد تَحقُّقِهما.

ولقد أطنَبنَا الكَلام في هذا المقامِ؛ فإنَّه من مَزالِّ الأقدام، وبفضل الله وتَوفِيقِه الاعتِصام.

## [مطلب علم الباري تعالى]

**قوله**: (وسواء كانت عين المدرك، كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته، أو غيره، كما في علم الباري بسلسلة الممكنات) أرَادَ بِعِلمِ البارِي تَعَالىٰ عَزَّ شَأنُهُ عِلمَهُ

الإجمالـيَّ الَّذي هو صِفَـةُ الكَمالِ وعَـينُ الذَّات.

والحَاصِـلُ أن عِلمَـهُ تَعَالَـىٰ بِذَاتِه عَينُ المـدرَك -بِالفَتحِ- وعِلمَهُ بِسِلْسـلَةِ الممكِنَـاتِ غَـيرُه؛ ضَـرُورَةَ أنَّ عِلمَهُ الحقيقيَّ بِذَاتِـهِ عينُهُ، وبِغَـيرِهِ غَيرُهُ[1].

وهـذا التَّعمِيمُ ليس عَين التَّعمِيمِ الثَّاني كما يُتَوَهَّم؛ فإنَّ المراد بالغَيرِيَّة ههُنا الغَيرِيَّةُ بالذَّات، وفِي الثّاني ما يَشمَلُ الاعتِبَارِيَّة، هذا إذا قُرِئ (المدرَكُ) بِالفتح.

وأمَّا إذا قُرِئ بِالكَسر فَلا يَخلو عن حَزَازة؛ فإنَّه حينئذٍ:

إن أُرِيـدَ بالعلـمِ «العلمُ التَّفصِيليُّ» فـلا خُصُوصِيَّة بِعِلـمِ الواجِبِ، بل عِلمُ الممكنـاتِ أيضًا كذلك.

وإن أُريد «العلمُ الإجماليُّ»، فَعِلمُهُ سُبحانَه بِسلسِلَةِ الممكِنات عَينُهُ لا غَيرُهُ.

واعلم أنَّ للواجِب تَعَالَىٰ عِلمًا إجماليًّا وعِلمًا تَفصِيلِيًّا:

**أمَّـا العِلـم الإجمـالي فهو**: مَبـدَأُ العِلمِ التَّفصِيلـي، وخلَّاقٌ للصُّـورِ الذهنيَّة والخارجيَّـة، وهـو العِلـم الحَقِيقي، وهو صِفَـةُ الكَمال وَعـينُ الذَّات.

**وتَحقِيقُهُ علىٰ ما أَلهَمَنِي رَبِّي بِفضلِهِ وَمنِّهِ**: أنَّ للممكِنِ جِهَتين:

[١-] جِهَةُ الوُجُودِ والفِعلِيَّة.

[٢-] وَجِهَةُ العَدَمِ واللَّافِعلِيَّة.

وهـو بحسَـبِ الجهَةِ الثَّانِيَـةِ لا يَصلُحُ أن يَتعلَّـق بِهِ العِلم؛ فإنّـه بهذه الجِهَة

---

(١) (علمه الحقيقي بذاته عينه، وبغيره غيره) في «خ» و«ب»: (علمه الحقيقي بذاته وبغيره عينُهُ).

وقد يُخَصُّ ههنا بالعلم الحصولي أو الحادث، ..................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

مَعدُومٌ مَحض، فالجِهَة التي بِحَسَبِهَا يَتعلَّقُ العِلم هِي الجِهةُ الأُولىٰ، وَهِي راجِعةٌ إلىٰ الله تَعَالىٰ؛ لأنّ وُجُود الممكِنِ هو بعينِهِ وُجُودُ الواجِب كما ذَهَب إليه أهل التَّحقِيق.

فَعِلمُهُ تعالىٰ بِالممكِنَات يَنطَوِي في عِلمِه بِذَاتِهِ بِحيث لا يَعزُبُ عَنهُ شيءٌ مِنهَا.

ويُعِينُكَ علىٰ فَهمِ ذلك: حَالُ الأوصاف الانتِزَاعِيَّة مع مَوصُوفاتِها، فإنّ لَهَا وُجُودًا يَحذُو حَذْوَ الوُجُود الخَارِجي في تَرتُّب الآثار، وهو مَنشَأُ الاتِّصاف، وبِحَسَبِهِ الامتِيَازُ بَينَها وبَين مَوصُوفَاتِها.

**وأمَّا العِلم التَّفصيلي** فهو: عِلمٌ حُضُوريٌّ بالموجُودات الخَارِجيَّة، وبالصُّورة الذهنيَّة العُلويَّة والسُّفليَّة.

فَتَأمَّل، لَعلَّهُ يَحتَاجُ إلىٰ تَجرِيدِ الذِّهن وتَدقِيقِ النَّظَر، وَقَد زِدْنَا علىٰ ذَلِك في «**تَعلِيقَاتِ شَرحِ التجريد**»[(١)].

## [مورد القسمة في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق]

**قوله:** (وقد يُخَصُّ ههنا بالعلم الحصولي أو الحادث...الخ) أي: يُخَصُّ بالعِلم الحُصُولِي، ثُم يُخَصُّ العِلم الحُصُولِي بِالحَادِث.

أو: يُخَصُّ العِلمُ بالعلمِ الحادِث، ثُم يُخَصُّ العِلم الحادِث بِالعِلمِ الحُصُولي.

وذلك لأنَّ التَّعلِيل يَقتَضِي تَخصِيصَ العِلم بِكِلَيْهِما، وهو لا يَحصُل إلَّا عن أحدِ هذين النَّحوَين، بِناءً علىٰ أنَّ بَينَهُمَا عُمُومٌ وخُصُوصٌ مِن وَجهٍ، فَتَدَبَّر.

---

(١) (التجريد) في «ق»: (المواقف).

معلَّلًا[١] بأن الانقسام إلىٰ البداهة والكسبية إنما يجري فيهما، ........................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (معلَّلًا بأنَّ الانقِسَام...الخ) **حَاصِلُـهُ**: أنّ العِلـم الحُضُـوري والعِلـمَ القَدِيـم لا يَتَّصِفَانِ بالبَدِيهَـةِ والنَّظَرِيَّة؛ فإنَّ البدِيهةَ وُجُودِيَّةٌ كالكسـبِيَّة، أو عَدَمُ مَلَكَةٍ هِي الكسـبِيَّة، فيَجِب أن يُخَصَّصَ العِلمُ المنقَسِـم إلىٰ التَّصوُّر والتَّصدِيق المنقَسِـمَين إلـىٰ البَدِيهـي والكَسـبِي بالعِلم الحُصُولـيِّ الحـادِث، وإلَّا لـم يكن التَّقسـيمُ حَاصِرًا.

واعلـم أنَّ شـارِح المطالِـع قـال في «**الرِّسَـالة المعمُولـةِ في تَحقِيـقِ التَّصـوُّر والتَّصدِيق**» مُوافِقًا لِمَا قاله العلَّامة الشِّـيرازي في «**دُرَّة التَّاج**» و«**شـرح الإشراق**»:

«إنَّ العِلـم الَّـذي هـو مَـورِدُ القِسـمَةِ في التَّصـوُّر والتَّصدِيـق هـو: العِلـمُ المتجَـدِّد الَّـذي لا يَكفِي فيهِ مُجرَّد الحُضُـور، وإلّا لَم يَنحَصِـر العِلمُ في التَّصوُّر والتَّصدِيق، إذ التصوُّر هو: حُصُول صُورة الشَّـيء في العَقلِ، والتَّصدِيقُ يَستَدعِي التَّصـوُّر الذِي هـو كذا، والعِلـم الحُضُـوري لا يكون بِحُصُـول الصُورة».

فهـذا الـكلام كَمَا تَـرَاهُ يَدلُّ علىٰ أن الانقِسـام إلـىٰ التَّصـوُّر والتَّصدِيق عِلةُ التَّخصيـص، والمحشِّـي -رحمـه الله- لما لـم يَثبُت عِنـدَهُ اختِصاصُ التَّصوُّر والتّصدِيـق بالعِلـم الحُصُولـي الحـادِث كَمَا قـال في «**حواشي شـرح التجريد**»:

«إنَّ العَقـل الفعَّـال خِزَانـةُ المعقُـولات كُلِّها، وشَـأنه مع الصَّـوَادِقِ الحِفظُ والتَّصديـق معًا، ومـع الكَواذِبِ الحِفـظُ فقط».

فقد اختار أنَّ الانقِسَـام إلـىٰ البَدِيهةِ والنَّظرِيَّة عِلَّـة التَّخصيص، فَيلزم علىٰ

(١) ضبط في «س» «ج» بصيغة اسم المفعول، وما أثبتُّه من عندي هو الصواب.

ولا حاجة إليه؛ فإن الانقسام يجري في المطلق، وإن لم يجر في كل نوع منه، على أنه



تَقرِيرِهِ التَّخصِيصُ مَرَّتين، مرَّةً في العلم بالعلم الحصولي والحادث(١) على النَّحو الذي ذكرناهُ، ومرَّةً بالتَّصوُّر والتَّصدِيقِ الحادِثَينِ، فَتَأمَّل جِدًّا.

**قوله** (وَلَا حَاجَةَ إليه؛ فإن الانقسام...الخ) **تَحقِيقُهُ: أنَّ المطلَق(٢) يُؤخَذُ على وَجهَينِ:**

**الأوَّل:** أن يُؤخذ مِن حَيث هو، ولا يُلاحَظ مَعَه الإطلاق، وحِينَئذٍ يَصِحُّ إسنادُ أحكامِ الأَفرادِ إليهِ لاتِّحادِهِ مَعها ذاتًا وَوُجُودًا، وهو بِهَذا الاعتبار يَتَحقَّقُ بِتَحقُّقِ فَردٍ، وَيَنتَفِي بِانتِفَائِه، وهو مَوضُوع القضيَّة المهمَلَة، إذ مُوجَبَتُها تَصدُق بِصِدقِ الموجَبةِ الجُزئِيَّة، وسالِبَتُها تَصدُقُ بِصِدقِ السَّالِبَة الجُزئِيَّة.

**والثَّاني:** أن يُؤخَذ مِن حيث إنَّه مُطلَقٌ ويُلاحَظُ مَعَهُ الإطلاق، وحِينئذٍ لا يَصحُّ إسنادُ أحكام الأفرَادِ إليه؛ لأنّ الحَيثِيَّة الإطلاقِيَّة تأبَىٰ عنهُ، وهو بِهذا الاعتِبَار يَتحقَّقُ بِتَحقُّقِ فَرْدٍ ما، ولا يَنتَفِي بانتِفَائِه، بل بانتِفَاءِ جَمِيعِ الأفرَادِ، وهو مَوضُوعُ القضيَّة الطَّبِيعيَّة.

فالعِلم الَّذي هو مَورِدُ القِسمَة هو: المطلَق علىٰ الوَجهِ الأوَّل؛ فإنَّ الانقِسامَ إلىٰ البَدِيهة والنَّظريَّة وما يَلزَمُه مِن الانحِصَارِ فِيهما يَجرِيان في نَفسِ العِلم مِن حيث هو، لا مِن حِيث الإطلاق، وإن كانا مِن أحكام العِلم الحُصُولي الحادِث وَخُصُوصِيَّاتِه، فَافْهَمْ وَاسْتَقِم.

---

(١) (مرة في العلم بالعلم الحصولي والحادث) في «خ»: (أو الحادث)، وفي «ق»: (مرَّةً في العلم بالحصولي الحادث).

(٢) (المطلق) في «خ»: (المطلوب).

تخصيص اللفظ من غير ضرورة داعية إليه، مع أن التعميم أنسب بقواعد الفن.

## [المقدمة الأولى: انقسام العلم إلى التصور والتصديق]

**قوله**: (إِنْ كَانَ إِذْعَانًا لِلْنِسْبَةِ فَتَصْدِيْقٌ...الخ) عدل المصنف رحمه الله عن العبارة المشهورة، وهي: «إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة»؛ لأنه يدخل فيها التخييل؛ فإنه إدراكُ وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكذا الشك والوهم؛ ضرورةَ

حَاشِيَةُ مِيرزَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (لأنَّه يدخُل فيها...الخ) ولأنَّهُ يَخرُجُ عَنهُ التَّصدِيقَات الشَّرطِيَّة؛ فإنَّ «النِّسبَة وَاقِعةٌ أو لَيسَت بِوَاقِعَةٍ» نِسبَةٌ حَمليَّةٌ، والنِّسبَةُ التي في الشَّرطِيَّات هي نِسبَة الاتِّصال واللَّا اتِّصَال، والانفِصَال واللَّا انفصال.

ولأنَّه يُتَوَهَّم مِنها أنّ مَفهُوم «أنَّ النِّسبَةَ واقعةٌ أو لَيسَت بِوَاقِعةٍ» مُعتَبَرةٌ في مَعنىٰ القضيَّة، والأمرُ ليس كذلك؛ فإنّ المعتبر فيه: نِسبةٌ بَسِيطةٌ تَصدُقُ عليها هذه العِبَارة المفَصَّلة.

ورُبَّما يُظَنُّ أنَّ التَّخييل والشَّك والوهم إدرَاكٌ لِوُقُوعِ النِّسبَةِ أو لا وُقُوعِهَا لا أن النِّسبة واقعةٌ أو ليست بِواقِعَة[1].

ولعلَّ مَنشأَ الظَّن أخذُ مَعنَىٰ الإذعانِ في الثَّاني دُون الأوَّل، وإلَّا فلا فَرق بَينَهُما.

ورُبَّما يُقال: إن الشَّك والوَهم والظَّن والإذعان مِن لَوَاحِق الصُّوَر العِلمِيَّة، وليست مِن قَبِيل الإدراك، وَيُؤيِّد ذلك ما وَقَعَ فِي «**الشفاء**» و«**الإشارات**» وغيرِهما مِن تَقسِيم العِلم إلىٰ: التَّصوُّر السَّاذَج، والتصوُّر مَعَهُ تَصدِيق، وما قال المحقِّق الطُّوسي في «**نقد المحصَّل**»:

(١) (لا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة) في «خ»: (لا لأن النسبة واقعة أو ليست بواقعة).

أن المـدرَكَ في جانـب الوهـم هو الوقـوع أو اللاوقـوع، إلا أن تلـك الإدراكات ليسـت علـىٰ وجـه الإذعـان والتسـليم، بـل علـىٰ سـبيل التخييـل والتجويـز.

وفي هذا إشارة إلىٰ تحقيق المرام، في هذا المقام، وهو:

[أ-] أن التصديق نوعٌ آخرُ من الإدراك، مغاير للتصور مغايرةً ذاتيةً، لا.........

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

«أن التَّصدِيـق والشَّـك والوَهم والتّرجِّـي والتَّمنِّي والاسـتِفهَام وَنحوَهَا مِن لَوَاحِق الإدرَاكِ لا نَفسـهُ».

**وتَحقِيـقُ المقَـامِ**: أنَّ التَّصديقَ مَثَلاً قد يُرادُ مِنهُ الكَيفِيَّة الإذعَانِيَّة، ولا شـكَّ أنَّها ليسـت مِن قَبِيل الإدراك، بل مِن لَوَاحِقِهِ، علىٰ ما يَشـهَدُ بِه الوِجدانُ السَّلِيم.

وقـد يُـرادُ مِنـهُ المكيَّـف بِهـذِهِ الكيفِيَّـة، أي: المصـدَّق بِـهِ مِـن حيث هو مُصـدَّقٌ بِـه، ولا يَخفَىٰ أنـه مِـن قَبِيـلِ الإدراكِ، لا مِـن لَوَاحِقِهِ، فالتَّقسِـيم إلىٰ التَّصـوُّر السَّـاذَج والتَّصـوُّر مَعَـهُ حُكـمٌ مَبنِـيٌّ علىٰ الأوَّل، والتَّقسِـيم المشـهُور مَبنِـيٌّ علـىٰ الثَّانِي .

**قوله**: (في هـذا إشارةٌ إلى تحقيق المرام...الخ) وأيضًـا إشَـارَةٌ إلـىٰ أنَّ التَّصدِيـق المنطِقِـيَّ هـو بِعَينِـهِ التَّصدِيق الُّلغَـويُّ، علىٰ ما يَظهـر مِن كلام الشَّـيخ، وصرَّحَ بِـهِ كثيرٌ مِـن المحقِّقِين، كالعلَّامَةِ الشِّـيرَازي في «**دُرة التَّـاج**» والمصنِّف -رحمه الله- في «**شـرح المقاصد**».

**وبَيَانُهُ**: أنَّ التَّصديق في الُّلغَةِ علىٰ ثلاثةِ مَعَانٍ:

**الأوَّل**: مَأخُـوذٌ مِـن الصِّـدقِ بِمعنَـىٰ وَصـفِ القَضِيَّـة، وهـو: عِبـارةٌ عَـن الإذعـان بِصِـدقِ القَضِيَّـة، أي: التَّصدِيـق بـأنَّ مَعنَـىٰ القَضِيَّـة مُطَابِـقٌ للواقِع.

ويُعبَّرُ عنه بالفارسيَّة بـ«راست داشتن»[١] و«صادق دانستن»[٢].

**والثَّـاني**: مأخوذٌ في اللُّغَة مِـن المعنىٰ الأوّل، وهو عِبارةٌ عـن الإذعان بِمعنَىٰ القضيَّـة، أي: التَّصدِيق بأنّ المحمُولَ ثابـتٌ للمَوضُوع مَثلًا في الواقع.

ويُعبَّـرُ عنـه بالفارسـيَّة بـ«گرويـدن» و«بـاور كـردن» وهـذا المعنـىٰ هـو التَّصدِيـق المنطِقِـي، وهـو يَحصُـل قَبـلَ حُصُـول المعنَـىٰ الأوّل.

والثَّالـث: مأخـوذٌ مِـن الصِّـدق بمعنـىٰ وَصـفِ القَائِـلِ، وهـو عِبـارةٌ عـن التَّصدِيـق بـأنَّ القَائِـلَ مُخبِـرٌ عـن كلامٍ مُطابِـقٍ للواقِـع.

ويُعبَّر عنه بالفارسيَّة بـ«راست گوىٰ دانستن» و «حق گوىٰ دانستن»[٣].

وبِهَـذا التَّحقِيـق تَسـقط المنافـاةُ بَـين قَولِهـم: التَّصدِيـق المنطِقِـيُّ هـو التَّصدِيـق اللُّغوي، وقولهم: التَّصدِيق المنطِقِيُّ هـو التَّصدِيق الأول، والتَّصدِيق اللُّغـويُّ هـو التَّصدِيـق الثَّاني.

---

(١) (راست داشتن وصادق دانستن) في «خ»: (راست دانستن)، وفي «ب»: (داشتن) فيهما.

(٢) قد عرضنا هذا الخلاف علىٰ مولانا الفاضل عبد الحميد التركماني، فرجَّح ما أثبتناه؛ لأن «راست داشتن» له نوع استعمال وإن كان قليلًا، بخلاف «صادق داشتن» فإنه غريب جدا، ولأن «راست» و«صادق» بمعنىٰ واحد، فلا وجه للتكرار سوىٰ تبديل لفظ فارسي بعربي، وأما علىٰ جعل الثاني «صادق دانستن» المعروف استعماله في التصديق فيكون المغزىٰ من العطف هو توضيح معنىٰ «راست داشتن» القليلة الاستعمال في هذا المعنىٰ، ونقل لنا من معجم «**دِهخدا**» أن «راست داشتن» تستعمل بمعنىٰ التصديق.

(٣) (دانستن) في «ق»: (دانشتن) في الموضعين، والأحسن ما أثبتناه؛ لأنه حقيقة، وأما استعمال (داشتن) بمعنىٰ (دانستن) فصحيح علىٰ المجاز كما أفاده مولانا عبد الحميد التركماني، وفي «خ»: (گو) بدون ياء في الموضعين، وإثبات الياء وحذفها كلاهما صحيح كما أفاده مولانا عبد الحميد.

باعتبار المتعلّق كما يشهد به الوجدان السليم[(١)].

حَاشِيَةُ مِيرِ زَاهِدِ الهَرَوِيِّ

وبِهـذا يَظهَـرُ أنَّ مـا قَالَـهُ العلّامـة الشّـيرازي في «**دُرة التّـاج**» أن التّصـوُّر المقـارن لِلتّكذِيـب تَصـوُّرٌ مَعَـهُ تَصدِيـقٌ، والعلّامة الشّـريف -قُدِّس سِـرُّهُ- في «**حاشـية شـرح المطالع**» أن تَكذِيبَ النِّسـبةِ الإيجابيَّة هو عَينُ التَّصدِيق بالنِّسبةِ السَّـلبِيَّة = ليـس علىٰ مـا يَنبَغِـي، كَيـفَ والتَّكذِيبُ ليس بإذعـانٍ؟

وقـد صـرَّح به الشَّـيخ وغَـيره بِـأنَّ الإنكار إنّمـا هو مِـن قَبِيلِ التَّصـور دُونَ التَّصدِيـق، وبـالله التَّوفِيـق، وَمِنـهُ الوُصُولُ إلـىٰ التَّحقِيق.

**قوله**: (كما يشـهد بـه الوجدان السـليم) مُتعلِّـقٌ بمغايَـرَة التَّصـوُّر لا باعتبـار المتعلَّـق، والمـراد بالمغايَـرَةِ الذَّاتيَّة المغايـرةُ النَّوعيَّة، لا مُقابل مـا هو باعتبار المتعلَّـق، ودَلَالَـةُ قـولِ المصنِّـف -رحمـه الله- عليهِمَا كما ذكرنـا ظاهرة.

ولـك أن تقـول: إنَّ لـكُلٍّ مِـن التَّصـوُّر والتَّصديـق لَـوَازِم تختصُّ بِـهِ، فإنَّ التَّصديـق لـه مُتعلَّـقٌ خاصٌّ لا يُمكـن أن يَتعَلَّق بِغَـيرِهِ، والتَّصوُّر ليس لـه مُتعلَّقٌ كذلـك، ومِـن المعلـوم أن اختـلاف اللَّوازِمِ يَسـتلزِمُ اختـلاف الملزُومـات، كما أن اتِّحـادَ الملـزوم يَدلُّ علـىٰ اتِّحاد اللَّازم، فالقـول باتِّحادِهِما بِحسَـبِ الذَّات ومُغَايرتِهُمَـا بِحَسِـب المتعلَّـق قـولٌ بالمتنافِيَـين؛ فـإنَّ اتِّحـاد الملـزُوم يُنافِـي اختـلافَ اللَّوازم.

**وها هُنا إشـكالٌ مشـهورٌ وهو**: أنَّـه إذا تعلَّق التَّصوُّر بالتَّصدِيـق، أو تعلَّق بِما يِتعلَّقُ بـه التَّصدِيق يلزم اتِّحادهما لاتِّحـادِ العِلمِ والمعلُوم.

والجـوابُ عنه علىٰ مـا حقَّقنَاهُ سـابِقًا: أنَّ التَّصـور والتَّصدِيق قسـمانِ لما

---

(١) (كما يشهد به الوجدان السليم) في «ق»: (كما يشهد به الرجوع إلىٰ الوجدان).

[ب-] وأن التصور متعلِّق أيضًا بما يتعلَّق به التصديق، أعنى: أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة؛ إذ لا حجرَ فيه، فيتعلق بكل شيء.

**قوله:** (وَإِلَّا فَتَصَوُّرٌ) سواءٌ لم يكن إدراكًا للنسبة أصلًا، كتصور الأطراف،

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

هو عِلمٌ حقيقةً لا لما يَصدُقُ هو عليه، وما هو مُتَّحدٌ مع المعلوم هو ما يَصدُقُ عليه العِلمُ.

ثُمَّ القول بتربيع أجزاء القضيَّة كأنَّه مبنيٌّ على القول بتغايرهما بِحسَبِ المتعلَّق فقط؛ لأنَّهم لما رأوا أنَّ التَّصوُّر لا يتعلَّقُ بما يَتعلَّقُ به التَّصديق، وأنَّ الشكَّ تصورٌ لا يَتعلَّقُ إلَّا بالنِّسبة = اعتبروا النِّسبَتَين فِي القَضيَّة:

**إحداهما:** نسبةٌ تَقييدِيَّةٌ ثُبوتِيَّةٌ سَمَّوهَا بالنِّسبة الحُكمِيَّة.

**وثانيتهما:** نسبةٌ تامَّةٌ خبريَّة، وهي: وُقُوعُ تِلك النِّسبة أو لا وُقُوعها، وسمَّوها بالحُكم.

والوجدان السَّليم يَحكُمُ ببُطلانِهِ أيضًا، ألا ترى أنَّه لا يُفهَمُ مِن قضيَّة: «زيدٌ قائمٌ» مثلًا إلَّا نسبةٌ واحدةٌ، ولا يُحتاج في عَقدِهِ إلى نسبةٍ أخرى؟

ولعلَّ مَقصُودَهُم ليس إثبات النِّسبَتِين المتغايرتين بالذَّات، بل نسبةٌ واحدةٌ، وهي من حيث إنها نسبةٌ بين الموضوع والمحمول يَتعلَّقُ بِها الشكُّ، ومن حيث إنَّها نسبةٌ تامَّةٌ خبريَّة يَتعلَّقُ بها التَّصدِيق.

وما في «**شرح المطالع**» مِن أن أجزاء القضيَّة عند التَّفصيل أربعةٌ إشارةٌ إلى ذلك.

**قوله:** (وإلَّا فتصورٌ) التَّصوُّر عِبارةٌ عَن صُورةٍ حاصِلةٍ مِن الشَّيء عِند[1]

---

(١) (عند العقل) في «خ» و«ب»: (في العقل).

أو إدراكًا لهـا لا علـىٰ وجه الإذعان:

- إما بأن لا يقبل تلك النسـبة تعلق الإذعان، كالنسبة التقييدية والإنشائية.

- وإما بأن تكون قابلة له، لكن لم يحصل الإذعان بها، كما في الصور المذكورة.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

العقـلِ فَقَط، وهـو مُحتَمـلٌ لِوَجهَين:

**الأوَّل**: مع عدمِ اعتِبار الإذعان.

**والثَّاني**: مع اعتِبار عدمِ الإذعان.

والأوَّلُ أعـمُّ مِـن الثَّـاني بِحسَـب المفهُـوم دون التَّحقُّـق؛ لأنَّ العِلـم التَّصديقِـيَّ -وهو: العِلمُ المكيَّف بالكيفيَّة الإذعانِيَّـة - لا يُمكن فيهِ عدمُ اعتبارِ الإذعـان، ولا اعتبـارُ عدمِ الإذعان، وغـير العلم التَّصدِيقي يُمكنُ فيـه كلٌّ مِنهُمَا.

## [المقدمة الثانية:

## انقسام التصور والتصديق إلى البديهي والنظري]

**قوله:** (وَيَقْتَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ) أي: يأخذ كلٌّ من التصور والتصديق قسمًا من الضرورة -أي: الضروري- والاكتساب -أي: المكتسب- بالنظر بالضرورة.

يعني: أن انقسام كلٍّ من التصور والتصديق إلى الضروري والنظري بديهي؛ فإن كلَّ عاقل يجد في(١) نفسه أنه:

-يحصُل له بعض التصورات والتصديقات -كتصور الحرارة والبرودة، والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء- من غير نظر واكتساب.

-ويحصُل له بعضٌ آخرُ منهما -كتصور الْمَلَك والجن، والتصديق بأن العالم حادث- بالنظر والاكتساب.

وهذا الطريق -أعني(٢): الإحالة إلى البداهة- أسلمُ من تكلُّف الاستدلال عليه بأنه «لو كان الكلُّ من كلٍّ منهما نظريًا لدار أو تسلسل، أو بديهيًّا لَمَا

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [انقسام العلم إلى بديهي ونظري]

**قوله:** (يعني أنَّ انقسام...الخ) هذا الحُكم نَظيرُ المثبِتِ لنفسه؛ فإنَّه إن كان بَديهيًّا كان نَفيًا لِكسبيَّة الكُلِّ، وإن كان نَظريًّا كان نَفيًا لِبَداهَةِ الكُلِّ.

**قوله:** (لدار أو تسلسل) بل لا يَحصُل نظرٌ أصلًا؛ لأنّ الحركةَ الفكريَّة حركةٌ اختياريّةٌ، فلا بُدّ فيها مِن التَّصوُّر بِوجهٍ ما، والتَّصديقُ بِفائِدةٍ ما.

(١) (في) في «ق»: (من).
(٢) (أعني) في «س» و«ج»: (يعني).

احتجنا في شيء منهما إلى الفكر»؛ فإنه مع ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور[١]، ..........................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

وعلىٰ تَقدِير نظريَّة الكُلِّ يَكون التَّصوُّر بوجهٍ ما والتَّصديقُ بفائِدَةٍ ما نَظريَّين، فيُنقَل الكلامُ إلىٰ هذين النَّظريَّين وهكذا.

فعلىٰ هذا التَّقدير لا يَحصُلُ النَّظر أصلًا، فضلًا عن نَظريٍّ.

**قوله**: (على امتناع اكتساب التصديق من التصور...الخ) قال الشَّيخ في «**منطق الشِّفاء**»:

«وليس يُمكن أن يَنتَقِل الذِّهن مِن معنًىٰ واحدٍ مُفردٍ إلىٰ التَّصدِيق بشيءٍ؛ فإنَّ ذلك المعنىٰ ليس حُكمُ وُجُودِهِ وعدمِهِ حُكمًا واحدًا في إيقاع ذلك التَّصديق؛ فإنه وإن كان ذلك التَّصديق يَقعُ سواءٌ فُرِض المعنىٰ مَوجُودًا أو مَعدُومًا فليس للمعنىٰ مَدخلٌ في إيقاع ذلك التَّصدِيق بوجهٍ مَّا؛ لأنَّ مَوقِعَ التَّصديق هو عِلَّةُ التَّصديق، وليس يَجُوز أن يَكون الشَّيءُ عِلةً لِشيءٍ في حالَتَيْ وُجُودِهِ وَعَدَمِه.

فلا يَقعُ بالمفرد كِفايَةٌ مِن غير تَحصيلِ وُجُودِهِ وعَدمِهِ في ذاتِهِ أو في حالِهِ، فلا يكون مُؤدِّيًا إلىٰ التَّصديق بِغَير شيءٍ، وإذا قُرِنَت بالمعنىٰ وُجُودًا أو عَدَمًا فقد أُضِيف إليه مَعنًىٰ آخر».

**وقد اعتَرَض عليهِ المحشِّي -رحمه الله- مِن وَجهَين:**

**الأوَّل**: أنه منقوض[٢] بإفادَتِهِ التَّصوُّرَ؛ فإنَّ المقدِّمات جَارِيَةٌ فيها.

---

(١) **قال جمال الدين الشيرازي تلميذ المصنف**: (وفي بعض النسخ: «وبالعكس» وكأن هذا من تصرفات الناسخ، ولو وقع من قلم المصنف رحمه الله فمبني على المسامحة المشهورة).

(٢) (أنه منقوض) في «ق»: (النقض).

**والثَّاني**: أن هذا المفـرد بِوجُودِهِ الذِّهنِي يُفيدُ التَّصديـق مِن غَير أن يُصدَّق بِوُجُـودِهِ فيه، كما في إفادتـِهِ التَّصوُّر بعينِهِ.

فظهر أنَّ ما ذَكَرهُ مُغالطةٌ، ومِثلُ ذلك غَريبٌ عن مِثلِهِ.

**وأنـا قُلـتُ**: تَحقِيـقُ المقـام[١] وتَوضِيـحُ المـرام أن المعلـولَ حقيقةً ليس إلا وُجُـودَهُ في نفسِـهِ أو وجـودَهُ في حالِـهِ، وبالجملـة هـو لـيـس إلَّا مَفَـادُ الهيئَة التركِيبيَّـة علـىٰ مـا تَقرَّرَ عنـد المشـائيِّين القائِلـين بالجَعـلِ المؤلَّف.

وكـذا العِلَّـة حقيقةً[٢] ليسـت إلاَّ وجودها في نفسـها، أو وجودها في حالِها علىٰ مـا بيَّنَهُ الشَّـيخ -رحمه الله-.

ومـا هـو مَعلـولٌ بِحسـبِ الظَّـرف فَعِلَّتُـهُ بِحسـب ذلـك الظَّـرف يَجِب أن تتحقَّـق فيـه؛ ضـرورةَ أنّ مَا هـو مَعـدُومٌ في ظَـرفٍ لا يَحصُل مِنه وجـود شيءٍ في ذلـك الظَّرف.

فالمعلوليَّة في التَّصديق هي بِحسبِ ظَرف الذِّهن، إذ المعلولُ فيهِ ليس نفسَه؛ لأنَّها مِـن الحقائِق التَّصوريَّة، بل الصَّـورة العِلمِيَّة التركِيبيَّـة، أي: صورةُ ثُبُوت المحمُـول للموضـوع الَّتـي هِي حِكايةٌ عـن الخَارج، فما هو عِلَّة بِحسـب ذلك الظَّـرف يَجب أن يَتحقق فيه، وهو ليس إلَّا معنًـىٰ تَركِيبيًّا ذهنيًّا[٣] علىٰ ما تَقرَّر.

والمعلوليَّـة في التَّصـوُّر هـي بِحَسـبِ ظَرفِ الخـارِجِ، إذ المعلـول فيه ليس

---

(١) (المقام) في «ب»: (الكلام).

(٢) (حقيقة) في «ب»: (حقيقتها).

(٣) (ذهنيًّا) ليست في «ق».

ثم علىٰ حدوث النفس علىٰ ما هو المشهور، ..........................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

نفسَه؛ لأنَّه لا يَصلُحُ لِلمعلُولِيَّة، بل الهيئَة التركِيبيَّة الخارجيَّة، أي: حصولها في الذهن[1]، فما هو عِلةٌ بِحسب ذلك الظَّرف يَجب أن يكون مَوجُودًا فيه، والأمر ههُنا كذلك؛ إذ حُصُول صُورة المعرِّف للذِّهن عِلَّةٌ لِحُصُول صُورةِ المعرَّف.

وهذا البيان كما يَدُلُّ علىٰ امتناعِ اكتساب التَّصديق مِن التَّصور يَدلُّ علىٰ امتناعِ اكتِسابِ التَّصوُّر مِن التَّصديق.

هذا ما حَصَل لِي في هذا المقام، ومِن الله سُبحانه الفضل والإنعام.

**قوله**: (ثمَّ على حدوث النفس على ما هو المشهور) قال في «**الحاشية**»:

«أشار بذلك إلىٰ أنَّ فِيه كَلامًا، وكأنّ هذا الكلامَ ممَّا أورده في بعض الحواشي أنَّه علىٰ تقدير نظريَّة الكلِّ لا يُمكن اكتساب كُنهِ شيءٍ من الأشياء، وإذا لم يَحصُل شيءٌ مِن الأشياء بالكُنهِ = لم يحصل شيءٌ مِن الأشياء بالوَجهِ.

أمَّا الملازَمَة الثَّانية: فظاهِرَةٌ؛ ضَرُورَةَ أنَّ ما هو وجهٌ لِشيءٍ فهو كُنهٌ لشيءٍ آخر، فإذا لم يَحصُل كنهٌ ما = لم يَحصُل وجهٌ ما.

وأمَّا الملازَمَةُ الأولىٰ: فلأنَّ حُصُول كُل شيءٍ بالكنهِ مَسبُوقٌ بِحُصُولِه بالوجهِ، إذِ الشَّيءُ ما لم يُعلم بِوجهٍ ما = لم يُمكِن اكتسابهُ بالكُنهِ، وحُصولُهُ بوجهٍ ما علىٰ تَقدِير نَظريَّة الكُلِّ مَوقُوفٌ علىٰ صَرفِ الزَّمان مِن الأزل إلىٰ حدٍّ مُعيَّنٍ في اكتِسَابِه، وإنَّما يُتصَوَّر الشُّروع في كَسبِ كُنهِهِ مِن ذلك الحدِّ مِن

(١) (في الذهن) في «خ» و«ب»: (للذهن).

الزَّمـان، وذلك الحَـدُّ زَمَـانٌ مُتناهٍ، فـلا يُمكِن اكتسـاب كُنهِهِ فيه.

**وتَفصِيلُـهُ**: أنَّا إذا فَرَضنَا أنَّ كُنهَ الشَّـيءِ مَثَلًا إذا حَصَـلَ للنَّفسِ مِن الأزلِ إلىٰ الآن فنقول:

هـذا مُمتنـعٌ[1]؛ لأنَّ اكتسـاب كُنهِـهِ إنَّمـا يتُصـوَّرُ بعـد مَعرِفَتِـهِ بوجـهٍ مـا، ولذلـك الوجهِ مَبَـادئُ غيرُ مُتناهِيَـةٍ[2] نَظرِيَّةٌ علىٰ ذلك التَّقدِيـر، فَحُصُول ذلك الوجـهِ مَوقُـوفٌ علىٰ صَرفِ الزَّمـانِ مِن الأزلِ إلىٰ حـدٍّ مُعيَّنٍ في اكتسـابِهِ، ثُم مِن ذلـك الحـدِّ مِـن الزَّمان لا يُمكن اكتسـاب كُنهِهِ فيـه؛ لأنَّه زمانٌ مُتنـاهٍ مِن جانب المبـدأ، فلا يُمكِـن حُصُولُ كُنهِـهِ، وقد فَرَضنَـاهُ حَاصِلًا، هـذا خَلفٌ.

وهـذا يَجـرِي في كُلِّ كُنـهٍ يُفـرَضُ حُصُولُـه، فـلا يُمكِـن حُصُـول شيءٍ مِـن الأشـياءِ بكُنهِـهِ، وإذا لم يَحصُـل شيءٌ مِن الأشـياءِ بِكُنهِهِ = لـم يَحصُل شيءٌ مِن الأشـياء بِوجهِـهِ؛ لأنَّ كُل وَجـهٍ كُنـهٌ لِشيءٍ آخـر، فتأمَّل!» انتهـىٰ كلامه.

**وحَاصِلُـهُ**: أنَّـه علىٰ تَقدِير نَظريَّة الـكُلِّ لا يَحصُل تَصوُّرٌ ولا تَصدِيقٌ، سـواءٌ كانـت النَّفس قَدِيمةً أو حادثـةً؛ لأنَّه علىٰ ذلك التَّقديـر لا يَحصُل تَصوُّر الشيءِ بالكُنـهِ، ويَلـزمُ مِنـه أن لا يَحصُل تَصوُّر الشَّـيءِ بالوجـهِ أيضًا، فـإذا لم يَحصُل التَّصـوُّر مُطلقًا لـم يَحصُل التَّصديق؛ ضَـرُورَةَ ابتناءِ التَّصدِيـقِ علىٰ التَّصوُّر.

**وأنـت تَعلَـمُ مـا فِيـه مِـن الاختِـلال**؛ لأنَّ الوَجـهَ في تَصـوُّر الشَّـيء بالوجهِ،

(١) (ممتنع) في «ب»: (محال).
(٢) (ولذلك الوجه مبادئُ غير متناهية) في «خ»: (ومباديه الغير متناهية).

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

والكُنـه في تَصـوُّر الشَّـيء بالكُنهِ مقصـودان بالعَـرض مُتصوَّران بالـذَّات، علىٰ عكـس ذِي الوَجـهِ وذِي الكُنـهِ.

فلـو كان الوَجـهُ في تَصوُّر الشَّـيء بالوَجه مُتصـوَّرًا بالوَجـه أو بالكُنه لَكان المقصُـود بالعَرَض مَقصـودًا بالذَّات، والمتصـوَّر بالذَّات مُتصـورًا بالعرض في قصـدٍ واحدٍ وتَصـوُّرٍ واحدٍ.

فتصـوُّر الوَجـهِ في تصوُّر الشَّـيء بالوجـهِ ليس تصـوُّرًا بالكُنـهِ ولا بالوجهِ حتـىٰ يَسـبِقَهُ تَصـوُّر الوَجـهِ بالوَجـهِ أو بالكُنـهِ،[1] ويَنتَقِـل الكلام إلـىٰ الوَجهِ الثَّـاني وهكذا.

فيَلـزَم أن لا تَحصُـل التَّصوُّرات بأسـرِها، بل تَصوُّر الوَجهِ في تَصوُّر الشَّـيء بالوَجـه تَصـوُّرُ كُنهِ الوَجهِ، بِحيـثُ لا يكون[2] آلةً لملاحَظَة ذلك الشَّـيء، فعلىٰ تَقديـرِ نَظريَّـة الـكُلِّ يَحصُـل ذلك التَّصـوُّر بِصَـرف الزَّمـان مِـن الأزل إلىٰ حدٍّ مُعيَّـن مِنـه فِي حُصُـول مَبَادِئِه الَّتي هِـي عَرَضيَّاتٌ لذلك الشَّـيء.

**وبالجملـة**: الـكلامُ في امتِنَـاعِ التَّصـوُّر بالكُنـهِ مُسـلَّمٌ، وفي امتنـاع التَّصـوُّر بالوَجـهِ غير مُسـلَّمٍ.

ومـا قِيـل: إنَّه يَجوز أن يكـون شيءٌ مِن العلُوم التي يُحتـاجُ إليها في تَحصِيل الكُنـه هُـو نَفس الشَّـيءِ مـن العُلُوم الَّتـي يَحصُـل بِهـا الوَجـه أولًا، فـلا يَلزَمُ

(١) (ليس تصورا بالكنه ولا بالوجه حتىٰ يسبقه تصور الوجه بالوجه أو بالكنه) في «ب»: (ليس تصوُّرًا بالكُنهِ حتىٰ يَسبِقَهُ تَصوُّر الوَجهِ بالوَجهِ).

(٢) (بحيث لا يكون) في «خ»: (بحيث يكون).

لا يتم إلا بدعوىٰ البداهة في مقدمات الدليل وأطرافها، وذلك كافٍ في نفي



حُصُول ما لا يَتنَاهَىٰ في الزَّمانِ المتناهِي = فيَدُلُّ علىٰ غَفلَتِهِ من التَّصوُّر بالكُنهِ والتَّصوُّر بالوَجه؛ فإنَّ المرآة والمرئِيَّ في تَصوُّر الشَّيء بالكُنهِ مُتَّحدَان بالذَّات ومُتغَايرَان بالعَرَض[1]، وفي تَصوُّر الشَّيء بالوَجهِ مُتغَايرَان بالذَّات ومُتَّحدَان بالعَرَض، فكيف يُتصوَّر أن يكون مَبدأً واحدًا مُشتركًا بَينهُما فضلًا عن مَبادٍ غَير مُتناهِيةٍ؟

**وممَّا يُمكن أن يُقال ها هُنا**: أن التَّصوُّر في التَّعرِيفاتِ تصورٌ واحدٌ مُتعلِّقٌ بالمعرِّف -بالكسر- بالذَّات، وبالمعرَّف -بالفتح- بالعَرَض.

فعلىٰ تَقديرِ الدَّور: يَكون كُلٌّ من الموقُوفِ والموقُوفِ عليهِ مُتصوَّرًا بالذَّات، وبالعَرَض بالنِّسبة إلىٰ الآخر.

وعلىٰ تَقديرِ التَّسلسُل: يَكون كُلٌّ من التَّصوُّرات غير المتناهِيَة تَصوُّرًا بالعَرَض، فيَلزَم تَحقُّق ما بالعَرَض بِدُون ما بالذَّات.

فنظريَّةُ التَّصوُّرات كُلها تستلزِم الدَّور أو التَّسلسُل المستلزِمَين أن لا يَحصُل شيءٌ مِنها، وهو يَستلزم أن لا يَحصُل شيءٌ من التَّصدِيقات؛ لامتِناعِ حُصُول التَّصديق بِدون التَّصوُّر، فَافهَم.

**قوله**: (لا يتم إلَّا بدعوى...الخ) **حَاصِلُهُ**: ترجيحُ طريقِ إحالتِهِ إلىٰ البَداهَةِ علىٰ طَريق الاستِدلال، بأنَّ الاستِدلال يَؤُول بالأَخرةِ إلىٰ دَعوىٰ البَداهَة، فليُكتَفَ به أوَّلًا؛ فإنَّهُ لا يَتمُّ إلا بدعوىٰ البَداهةِ في مُقدِّماتِ الدَّليلِ وأطرافِهَا،

(١) (بالعرض) في «ق»: (بالاعتِبَار).

كسبية الكل، فلا حاجة إلىٰ الدليل عليه، ثم لا بدَّ من دعوىٰ البداهة في ثبوت الاحتياج إلىٰ الفكر، وذلك بعينه دعوىٰ البداهة في عدم بداهة الكل.

فظهر أن الاستدلال يؤول بالآخرة إلىٰ دعوىٰ البداهة في المطلوب، فَلْيُكْتَفَ به أولًا، فافهم ذلك؛ فإنه مما لا تجده لغيرنا، وانظُمه في سلك نظائره المنشورة في هذه الحواشي.

**قوله:** (الضَّرُورَةَ وَالِاكْتِسَابَ بِالنَّظَرِ) المشهور في تعريف الضروري والنظري: «ما يتوقف حصوله علىٰ النظر، وما لا يتوقف حصوله عليه»، ويرد عليه: أنه ما من تصور وتصديق إلا ويمكن حصوله بلا نظر، بل بالحدس؛ لأن صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس.

حَاشِيَةُ مِيرِ زَاهِدِ الهَرَوِيِّ

إذ لولا هذه الدَّعوىٰ لا يَنقطِعُ الكلام، إذ لِلخَصم أن يَمنَع المقدِّمات وأن يَسأل عن أطرَافِها، ولا يَخفَىٰ أنَّه لو تَمَّ لدلَّ علىٰ عَدمِ صحَّةِ الاستدلال، لاشتِمالِه حينئذٍ علىٰ ضَربٍ مِن المصادَرَة؛ فإنَّ مَن يَقُول بِكسبِيَّة الكلِّ كَيف يُسلِّم بَداهةَ مُقدِّمات الدَّليل وبداهَةَ أطرافها؟

فكأنَّهُ أراد بدَعوَىٰ بداهَتِهما أعمّ مِن دَعوىٰ بداهَتِهما بلا وَاسِطةٍ أو بواسِطةٍ، كدعوىٰ بَداهَةِ بداهَتِهما، ودعوىٰ بداهة بداهة بداهتهما، وهكذا حتَّىٰ يَنقطِع الكلام.

ويُؤيِّد ذلك **قوله:** (يَؤُولُ بالآخرة إلى دَعوى البداهةِ في المطلوبِ)؛ فإنَّ دعوىٰ بَداهةِ المقدِّمات والأطرافِ بلا واسِطةٍ هي دعوىٰ نَفس المطلُوب لا دَعوىٰ بَداهةِ المطلوب.

ولا يمكن الجواب بأنها تكون بديهية بالنسبة إليه، نظرية بالنسبة إلىٰ غيره؛ إذ حصول تلك القوة لكلِّ فردٍ ممكنٌ، فلا يَتوقَّفُ حصوله بالنسبة إليه علىٰ الفكر؛ إذ التوقف: أن لا يمكن حصول الشيء إلا بعد شيء آخر.

والجواب:

[أ-] أنَّا لا نسلِّم أن التوقفَ ما ذكرتم؛ فإنهم جوَّزوا تعدُّدَ العلل المستقلة

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

## [نسبية البديهي والنظري بحسب الأشخاص]

**قوله**: (ولا يمكن الجواب...الخ) هذا الجواب بالنَّظرِ إلىٰ أن النَّظريَّة والبَداهَة مُختَلِفتان باختلاف الأشخاص، وأنَّ التَّوقُّف بِمعنَىٰ: «أن لا يُمكِن حُصُول شيءٍ إلَّا بعد الآخر إمكانًا بالقِياس إلىٰ الموصُوف بالنَّظري والبديهي»، كما أخذه المورِدُ بالقِياس إليهما.

وفي دَفعِ الجواب مَنعٌ ظَاهِرٌ؛ فإنَّ ما يُمكن بِطَبيعَةِ الإنسان مِن حَيثُ هي لا يَلزم أن يُمكن لكل فردٍ مِنه، إلَّا أن يُقال: الشائع في الإمكان وغيرِه مِن الموادِّ الثَّلاثة أخذُها بالنِّسبة إلىٰ الطَّبيعة مِن حيثُ هي.

وإن قُرِّرَ الجوابُ بالنَّظر إلىٰ أن النَّظريَّة والبداهَة لا تَختلِفان باختِلاف الأشخاص، بأنَّ النَّظريَّ: «ما لا يُمكن حُصُولُهُ لِفاقِدِ القوَّة القُدسيَّة مِن حيث إنه فاقِدٌ إلا بالنَّظر»، والبَدِيهيُّ: «ما يُمكن حُصوله لا بالنَّظر» = لا يَتَوجَّهُ الدَّفعُ.

**قوله**: (والجواب أنَّا لا نسلِّم...الخ) هذا الجواب مَبنيٌّ علىٰ جَوازِ تَعدُّد العِلل المستقِلَّة بمعنىٰ الموقوف عليه التامِّ.

**والحقُّ**: ما ذَهبَ إليه المحشِّي -رحمه الله- وغيرُهُ مِن المحقِّقِين مِن أنَّه

للمعلـول الشـخصي علىٰ سـبيل التبادل، بـأن يكون هناك علتـان يمكن حصول المعلـول بـكلٍّ منهمـا لو حصل ابتـداءً، ثـم إذا وُجِـدَ بإحدىٰ العلتـين لا يمكن حصولـه بالعلة الأخرىٰ، ولا شـكَّ أنه يمكن حصول المعلول بـدون كلٍّ منهما؛ لإمـكان وجـوده بالأخرىٰ، فلـو كان التوقف مـا ذكرتم لم يكـن شيء منهما علةً لـه؛ إذ العلـة هي: مـا يتوقف عليه الـشيء، هذا خلف.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

لا يَجُـوز؛ فـإنَّ خُصَوصيَّـة العِلَّتين مُلغـاةٌ في التَّوقُّف والتَّرتُّـب، والموقوف عليه في الحقيقـة إنَّما هو القَدرُ المشـترك بينهـا، إذِ المعلُولُ لا يَترتَّبُ إلَّا علىٰ شَـيءٍ يَمتنـعُ حُصولُهُ بدونِهِ.

**والتفصيل أنَّ ههُنا ثلاثَ صورٍ:**

**الأولىٰ:** توارُد العِلَّتين المستقلَّتين علىٰ سبيل الاجتماع.

**والثانية:** توارُدهما علىٰ سبيل التَّعاقُب.

**والثالثـة:** توارُدهما علىٰ سـبيل التَّبـادُل، بأن يُمكن حُصـولُ المعلُول بكلٍّ مِنهُمـا ابتـداءً، **والخلافُ إنَّما هو في هـذه الصُّورة.**

**والتَّحقيقُ** يَقتضِي أنَّها أيضًا مُمتنعَةٌ، سواءٌ أريد بالعِلِّيَّة:

[أ-] كـون الشَّـيء مُحتاجًـا إليـه، أي: أن لا يُمكـن حُصُـولُ المحتاج إلَّا بعـد حُصُولِه.

[ب-] أو كون الشَيء مَصدرًا لشيءٍ.

[ج-] أو كون الشَّيءِ مَوقُوفًا عليه لشيءٍ ومُقدَّمًا عليه بالذَّات.

فـإنَّ هـذه المعانِي الثَّلاثـة بينها تَـلازمٌ في الوُجود وترتُّبٌ في اعتبـارِ العقل؛

بـل التوقـف هو الأمـر المصحِّـحُ لدخـول الفاء، ولا شـكَّ في أنـه يصح في الصـورة المذكـورة أن يقـال: «تحقـق تلـك العله فتحقـق المعلـول»، وكذا إذا حصـل العلـم بالكسـب يصـح أن يقـال: «حصل الكسـب فوُجِـدَ العلـم»، وإن أمكـن حصـول العلم بغـير هـذا الطريق.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

لِتَقـدُّم احتيـاج المعلُـولِ علـىٰ مَصدريَّـة العِلَّة، وتقـدُّم مَصدريَّتِهـا علىٰ تحقُّق المعلـول، وتقـدُّم تَحقُّقِهِ علىٰ تأخُّـرِهِ عن العِلَّـة المقارَنَـة لِتقدُّمِها عليه.

**فالصَّـواب في الجـواب أن يُقـال:** المعلومـات تَختلِف بِحسـب الحُصُول في الذِّهن:

[أ-] فبَعضُها يُمكن أن يَحصُل بالنَّظر وبِغيرِه.

[ب-] وبَعضُها لا يُمكن أن يَحصُل بالنَّظر بل يَحصُل بغيرِهِ فقط.

والحُصُـول بالنَّظـر والحُصُول بغـيرِهِ مُتغَايِران، والحُصُـول بالنَّظر لا يُمكن بِغَـيرِه، والحُصُول بالغَـير لا يُمكن بِه.

فالمعلومات الأولىٰ: نَظريَّاتٌ، والمعلومات الثَّانية: بَدِيهيَّات.

فالمـراد بالحُصُـول في تعريـف النَّظـر: «مُطلـقُ الحُصُـول»، وفي تعريـف البَدِيهـي: «الحُصُـول المطلـق».

فالنَّظـريُّ: مـا يَتوقَّف مُطلق حُصُولـه علىٰ النَّظر، وهو: بـأن يَتوقَّف فردٌ مِن حُصُولِه عَليه.

والبديهـي: مـا لا يَتوقَّف حُصُوله المطلـق علىٰ النَّظر، وهو: بـأن لا يَتوقَّف جميعُ أفـرادِ حُصُولِهِ عَليهِ.

[ب-] سلَّمنا ذلك، لكن لا نسلِّم إمكان حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب؛ فإن العلم الحاصل بالكسب غيرُ العلم الحاصل بالحدس بالشخص.

ومن عرَّفهما بـ«ما لا يحتاج في تحصيله إلىٰ نظر وفكر، ويحتاج إليه»

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

وبهذا يَظهرُ لك أنّ المتَّصف بالنَّظريَّة والبديهة أولًا وبالذَّات هو الحاصِل في الذِّهن مِن حيث هو مع قَطعِ النَّظر عن حُصُولِه في الذِّهن، أي: المعلوم، لا الحَاصِل في الذِّهن مِن حيث هو حَاصلٌ في الذِّهن أي: العلم.

وأنَّ النَّظريَّة والبداهة لا يَختلِفان باختِلاف الأشخاص والأوقات.

هكذا يَنبغي تَحقِيق المقام، وهو وَليُّ الفضل والإنعام.

**قوله**: (سلَّمنا ذلك، لكن لا نُسلِّم...الخ) هذا الجواب مبنيٌّ علىٰ أن البَدِاهة والنَّظريَّة صِفتانِ للعِلم بالذَّات وللمَعلُوم بالعَرَض، وقد عَرَفتَ أنّ الأمر ليس كذلك، كيف وما يَترتَّب علىٰ النَّظر ويَحصُل في الذِّهن بِوَاسِطةِ النَّظر أولًا وبالذَّات هو: نفس الشَّيء مِن حيثُ هو مع قَطع النَّظر عن حُصُولِهِ في الذِّهن، أي: المعلوم، وثانيًا وبالعَرَض هو: الشَّيء مِن حيثُ هو حاصِلٌ في الذِّهن، أي: العلم.

مع أنّه لا اختلاف بين العِلمَين:

لا بِحَسَب التَّشخُّص؛ لأنَّ العَرَض إنَّما يَتَشخَّص بالمحلِّ، وحُصُول كُلِّ عِلمٍ لِكُل فردٍ بكلٍ مِن النَّظر والحدس مُمكنٌ كما سبق.

ولا بِحَسَب الحَقِيقة؛ لأنَّ كل عِلمٍ كما يُمكن أن يَحصُل بالنَّظر يُمكن أن يحصُل بالحدس، فتأمَّل.

فالأمـر عليـه أهون؛ فـإن الفاقد للقوة القدسـية -حـين هو فاقـد- يصدق عليه أنـه يحتاج في تحصيل المطالب كلهـا إلىٰ الفكر قطعًـا، وكأن[١] هذا المعنىٰ هو مراد مـن عرفهما بالتوقـف وعدمه.

ومن هـذا البحث يُعلَمُ أن النظرية والبداهة تختلفان باختلاف الأشـخاص والأوقات، فتأمل.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (فالأمرُ عليهِ أهون...الخ) لأنَّ[٢] مَنشَـأَ النَّظريَّـة والبَدَاهَة علىٰ التَّعريف الأوَّل: حـال العِلم، أي: الحُصُـول في الذِّهن، وهو لا يَختَلِفُ؛ فإنَّه في نَفسِـهِ إمَّا أن يَتوقَّـف علىٰ النَّظـر أو لا يَتوقَّفُ عليه.

وعلـىٰ التَّعريـف الثَّـاني: حـال العَالِـم، أي: التَّحصيـل، وهـو يَختَلِـف باختِـلاف العَالِـم، فَيَجُوز أن يَكـون تَحصِيلُ عِلمٍ وَاحدٍ مُتوقِّفًـا علىٰ النَّظر وغير مُتوقِّـفٍ عليـه باعتبـار العالِمِين[٣].

**قوله**: (وكأنَّ هـذا المعنىٰ[٤] هـو مُراد...الخ) وذلك بأن يَكون مُرادُهُ مِن الحُصُول: «الوُجودُ الرَّابِطِي»، أي: الحُصُول لِلعَالِم.

ويُؤيّـدُهُ: أنَّ وُجـودَ العَـرَض هُو بِعَينِهِ وُجُـودهُ لموضُوعِهِ علىٰ مـا صرَّحَ بِهِ الشَّيخ وغيره.

---

(١) (وكأن) في «س» و«ج»: (فكأن)، **قال الناكت في نسخة «س»**: (قد وقع في بعض النسخ: «وكأن» بالواو، وهو الأظهر).

(٢) (لأن) ليس في «ق» و«ب».

(٣) بعده في «ب»: (فتأمَّل).

(٤) (وكأنَّ هذا المعنىٰ) في «ق»: (وهذا المعنىٰ).

## [تعريف النظر]

**قوله:** (وَهُوَ مُلَاحَظَةُ الْمَعْقُولِ لِتَحْصِيْلِ الْمَجْهُولِ) لما كانت معرفة القسم الثاني بل القسمين موقوفةً على معرفة النظر عرَّفهُ.

والملاحظة: هي توجه النفس نحو المعلوم، كما يظهر لك إذا حصل فيك صورة الشيء، ..........................................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [تعريف النظر]

**قوله:** (بل القسمين...الخ) وَجهُهُ أنَّ النَّظر مُعتبرٌ في عُنوان القِسمِ الثَّاني ومَفهُومِهُ معًا، بِخلافِ القِسم الأوَّل؛ فإنَّهُ مُعتبرٌ في مَفهُومِهِ فقط، وَخُرُوجُه عنهما لا يُنافِي دُخُوله في مَفهُومِهما، إذ فرقٌ بين جُزءِ الشَّيء وَجُزء مَفهُومِه.

**قوله:** (والملاحظةُ تَوجُّهُ النَّفس نحو المعلوم) **اعلم أنَّ للنَّفسِ توجُّهَين:**

**الأوَّل:** التَّوجُّه نَحو المجهُول الَّذي قُصِد تَحصيلُهُ، والمتوجَّهُ إليه فِيه حِينَ التَّوجُّه مَفقُودٌ يَحصُلُ بالحركةِ الفِكريَّة، كما أنَّ المتوجَّهَ إليه في التَّوجُّه الحِسِّي حِينَ التَّوجه مَفقُودٌ يَحصُلُ بالحَركَةِ الأينيَّة.

**والثاني:** الملاحظةُ وهِي: التَّوجُّه نَحو المعلُومِ المخزُونِ في الخيال الَّذي هُو خِزانةُ المحسُوسات، أو الحافِظَة الَّتي هي خزانةُ الموهُومات، أو العقل الفعَّال الَّذي هو خِزانةُ المعقُولات.

**وها هنا إشكال قويٌّ وهو:** أنّ النِّسيَان زَوَال الصُّورة عن القوَّة المدركة والخِزانة معًا، والذهول زَوَالُها عَن القوَّة المدركة فقط، ولا شكَّ أنّ هاتَين الحَالتَين تَعرِضان لكواذِب المعقُولات كما أنَّهُما تَعرِضَان لِصَوَادِقِها، فيَلزَم ارتِسَامُ الكواذب في العَقلِ الفعَّال!

والتفـتَّ إليه بها، وربما تتخلَّف الملاحظـة عن حصول صورة الشيء، بأن تَجعَلَ



**وأجاب عنهُ المحشِّي رحمه الله** بأنّ شـأن العَقلِ الفعَّال في اختزانِ الصَّوادِق: الحفـظُ والتَّصديـقُ معًا، وفي اختِـزَانِ الكواذِب: الحِفظُ فَقـط، أي: الحفظُ علىٰ سَبِيل التَّصوُّر دُون التَّصديق.

ولا يَخفَـىٰ أنَّ هـذا الـكلام -مـع ابتنائِـهِ علـىٰ خِـلافِ مـا عليـه الجمهُور مِـن اختِصـاص التَّصـور والتَّصديـق بالعِلـم الحُصُولي الحـادِث، ولُـزُوم عدم المطابَقَـة بـين الخِزَانـة وَبين ما هِي خِزانةٌ لـه- لا يَتِمُّ؛ لأنَّ الإشـكال إنَّما هو في طَرَيَـان الذُّهُـول والنِّسـيان علـىٰ تَصدِيـق الكواذِب مِـن حيثُ هُـو تَصدِيقٌ.

**ومـا سَـنَح لي هُنـا هُـو**: أنَّ الكواذِب إنَّمـا يُدرِكُهـا العقلُ المشُـوبُ بالوَهم، لا العَقـلُ الصِّـرف، لِمَـا تقـرَّرَ عِندَهُـم أنَّ الغَلَـط لا يَعـرِض للنَّفـسِ المجـرَّدَةِ بـدُون مُعَارضـةِ الوَهم إيَّاهـا، والعقلُ الفعَّال إنَّمـا هو خِزَانةٌ لمـدرَكَات العقل الصِّـرف، فلا يَلزم ارتِسَـامُ الكـواذب في العَقلِ الفعَّال، بـل في الحافظة الَّتي هي خزانةُ الوهميَّـات، فتأمَّل.

**قوله**: (والتفتَّ إليه بـها) الملتَفَـتُ إليـه والصُّورة الحاصِلة في عِلم الشَّـيء بالوَجهِ مُختَلِفان بالذَّات ومُتَّحِدانِ بالاعتبار،[1] وفي غيرِهِ بالعكس، فَعِلمُ الشَّـيء بالوَجـهِ في الحقيقـة ممَّـا لا يَجتمِع فيـه الملاحظـةُ وحُصُول الصُّـورة حقيقةً.

فالملاحظـة تَختلِف عـن حُصُول الصُّورة في عِلم الشَّـيء بِالوجـهِ نظرًا إلىٰ الوجـهِ، وحُصُول الصـورة يَختلِف عن الملاحظة فيه نَظرًا إلـىٰ ذِي الوجه، فبين

(١) (بالاعتبار) في «ب»: (بالعرض).

تلك الصورة آلةً لملاحظة غير ذلك الشيء، كما في معاني الحروف وغيرها.

فالنظر: هو توجه النفس والتفاتها إلىٰ المعقول -أي: ما حصل صورته في العقل-؛ لتحصيل أمر مجهول، تصورًا كان ذلك المعقول والمجهول أو تصديقًا، واحدًا كان ذلك التصور، كما في الحد بالفصل وحدَهُ، والرسم بالخاصة وحدها، أو أكثر[1]، كما في غيرهما.

## [إيراد التعريف بالمفرد]:

واعلم أن النظر والفكر كالمترادفين علىٰ ما قاله ناقد «المحصل»، والمشهور في تعريفهما: «ترتيب أمور معلومة للتأدي إلىٰ مجهول»، .................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

الملاحظة وحُصُول الصُّورة عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ تَحققًّا، فافهم.

**وبالجُملة:** الاجتماع بينهما إذا كان الشَّيء والصُّورة مُتَّحدَين بالذَّات، والافتِرَاقُ إذا كانا مُختَلِفَين بالذَّات.

**قوله:** (كما في مَعَاني الحُرُوف وغَيرِها) أي: الملاحظة تختلف عن حصول الصورة كما في معاني الحروف وغيرها، كما في[2] النِّسبةِ التَّامَّة الخبريَّة والإنشائيَّة، والنِّسبةِ النَّاقِصَة الإضَافيَّة والتَّوصِيفيَّة.

## [معاني الفكر]

**قوله:** (واعلم أنَّ النظر والفكر كالمترادفين) **اعلم أنَّ الفِكر يُطلَق علىٰ ثلاثةِ معانٍ:**

(١) (أكثر) في «س» و«ج»: (كثيرًا).

(٢) (أي: الملاحظة ... كما في) ليست في «خ» و«ق».

**الأوَّل**: حَرَكـةُ النَّفـس في المعقُـولاتِ، سَـواءٌ كانت لِتَحصِيـل المطلُوب أو لا، ويُقابِلُـهُ التَّخييـل، وهو حركتُهُ في المحسُوسَـات.

**والثَّـاني**: الحرَكـةُ مِن المطالِـب إلىٰ المبَادِئ ومِـن المبَادئ إلـىٰ المطَالِب، أي: مَجمُـوع الحركتَين، وهذا هو الفِكر الَّذي يُحتاجُ فيه وفي جُزئيهِ إلىٰ المنطق.

وبإزائِـهِ الحـدسُ، فإنَّـه: انتِقـالٌ مِـن المطالِـب إلىٰ المبـادِئ دفعـةً، ومن المبـادِئ الـىٰ المطَالِـب كذلـك، أعنِـي: مَجمُـوع الانتِقالَـين، كمـا صـرَّح بـه الطُّوسِـي في النَّمـط الثَّالـث مـن «**شـرح الإشـارات**».

**والثالـث**: الحركـةُ الأولـىٰ، وهي رُبَّمـا انقَطَعَـت، ورُبَّما تَمـادَت ولَحِقَت بالحركـةِ الثَّانيَـة، وهذا هـو الفِكر الـذي تُقابِلُـهُ الضَّرورة.

فـإذا كان الانتقـال الأوَّل دَفعيًّا والثَّاني تَدرِيجيًّا يَحصُـلُ نَوعٌ مِن الضَّرورِي، لكنَّهـم لـم يَجعَلُـوهُ في عِدَادِهِ لِكَونِـهِ نَادِر الوُقُـوع غير مُتحقِّـقٍ في العُلُوم علىٰ ما نُقِل في «**شَـرحِ الإشـارات**» عَن المعلِّم الأوَّل.

وقـد اصطلـح المتأخِّـرون علـىٰ مـا يَلـزَم الحركـة الثَّانيـة، وفسَّـروا الفِكر بـ«تَرتِيـب أمـورٍ حَاصِلـةٍ يُتوصَّـل بهَـا إلـىٰ تَحصِيـل غـير الحَاصِل».

**ويَـرِدُ عَلِيهِـم**: أنَّ كثيرًا ما تَقَـع الحركةُ الأولىٰ بدون الثَّانية، فيَلزَم الوَاسِـطةُ بين الضَّرُوري والنَّظرِي.

إلَّا أن يُفسَّـر الحدس بالانتقال مِن المبادئ إلىٰ المطالِب دفعةً، سـواءٌ كان مـع الحركة الأولـىٰ أو بِدُونِهـا، ويُجعَل الحـدس مُقابِل الفِكـر بالمعنَىٰ الثَّالث

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

مقابلةً تُشبِهُ مُقابَلَةَ الصَّاعِدةِ والهابِطةِ؛ نَظَرًا إلىٰ أنَّ الانتقال الأوَّل انتقالٌ مِن المعلُولِ إلىٰ العِلَّة، والثَّانية مِن العِلَّة إلىٰ المعلُول.

ثُمّ القول بأنَّ النَّظر والفِكرَ كالمترادِفَين إمَّا بِحَسَب كُل مَعنًىٰ مِن معانِيه أو بِحسَب بَعضِها، وعلىٰ كُل تَقديرٍ فَفِيه إشارةٌ إلىٰ التَّغايُر الاعتِبارِي بَينَهُما، بأنَّ مُلاحَظَة ما فِيه الحركة مُعتَبَرَةٌ في النَّظر وغير مُعتَبرَةٍ في الفِكر.

**ورُبَّما يُقال:** إنَّ إطلاق الحركة ههُنا علىٰ سَبِيل التَّجوُّز والتَّشبِيه؛ لأن الحركة تقتضِي أن يَكون للمتحرِّك في كلِّ آنٍ فُرِضَ فَردٌ مِن المقُولَة الَّتي فِيها الحركة، ولا يَكون ذلك الفَرد لَهُ في الآن السَّابق واللَّاحق، والآنات المفروضةُ غير مُتناهِيةٍ، فكذا تلك الأفراد، فهي ليست موجودةً بالفِعل لا جميعها ولا بعضها، وإلَّا يَلزَم انحِصَار الغير المتناهِي بَين الحَاصرين[1] علىٰ الأوَّل، والتَّرجِيح بلا مُرجِّح علىٰ الثَّاني، ومِن المعلوم أنَّه لَيس في الفِكر إلَّا عُلُومًا مُتناهِية حَاصِلةً بالفِعل، سِيَّما في الرُّجوع مِن المبادئ إلىٰ المطالب.

وأنت خَبيرٌ بأنَّ الالتِفات والملاحظة عِبارةٌ عن حُصُول الصُّورة - الَّتي حَصَلت في الخزانة[2] - في المدركة بعدما زَالَت عَن المدركة، فما فِيه الحركةُ ههُنا هِي هذه الصُّورة بهذا الاعتبار، وَهِي أمرٌ مُتجدِّد، ولَهَا أفرادٌ غير مُتناهيَةٍ بالقوَّة، وإن كانت مِن حيثُ إنها حَاصِلة في الخزانة أمرًا ثابتًا، ولها أفرادٌ بالفِعل مُتناهيَة.

---

(١) (بين الحاصرين) في «ب»: (بين الحاضرين).

(٢) (في الخزانة) ليست في «ق».

وأورد عليـه بأنـه يخـرج منه التعريـفُ بالمفرد كالفصـل وحده، والخاصـة وحدها.
والجوابُ:

[١-] بـأن المعـرَّف يجـب أن يكون معلومًـا بوجه ما، فالتعريـف بالمركب مـن ذلك الوجـهِ والمفردِ.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

فالقـول بنَفي الحركةِ ههُنا نَشـأَ مِن قِلَّة التفكُّر، كيـف وفي الفكر انتقالٌ مِن المطالِـب إلىٰ المبادِئ ومِـن المبادِئ إلى المطالِب علىٰ سَـبِيل التدرِيج، فَتَدَبَّر.

## [إيراد التعريف بالمفرد]

**قوله**: (وأُورِد عليـه بأنَّه يخرج منـه التعريـف بالمفرد) هـذا الإيـراد علىٰ تَفسِـير النَّظـر بالتَّرتِيـب بأنَّه لا يَشـمَل التَّعريف بالمفـرَد[1]، مَعَ أنَّه لا خِـلافَ في إمكانِ وُقُـوع التَّصوُّر بالمعانِـي المفردَة.

**والجـواب**: أنـه لا يَنضَبِط انضِبَـاط التَّعرِيف بالمركَّب، ولـم يَكُن للصِّنَاعَة والاختيـار مَدخَـلٌ فِيه[2]، فلـم يَلتَفِتُوا إليـه، فَخَصُّوا النَّظـر بِما هُـو مُعتبرٌ فِيه، وهـذا مَعنىٰ قَـول الشَّـيخ: «إنَّ التَّعريف بالمفرَدِ نـدرٌ خداجٌ» أي: قَليـلٌ نَاقِصٌ.

فالجـواب الرَّابِـع قَريـبٌ مِـن الصَّـواب، وأمَّـا الأجوِبَـة الثَّلاثَـةُ الأُوَل فلا يخفـىٰ مـا فيها مِـن وُجُـوه الاختـلال، **ومِـن تِلـك الوُجُوه**:

[١-] أنّ الوَجـهَ الَّذي عُلِم بِه المطلُوب سـابِقٌ علىٰ التَّعرِيـف، ولو كان مَعَه يَلزَم طَلَـب المجهُول المطلَق.

(١) (بالمفرد) في «ب»: (بالمعرف المفرد).
(٢) (مدخل فيه) في «ب»: (فيه مزيد مدخل).

[٢-] أو بأنَّ التعريف بالمفرد إنما يكون بالمشتقات، وهي مركبة من حيث اشتمالُها على الذات والصفة.



[٢-] وأيضًا لا تَرتِيب بَينَهُ وبين المفرَد، وكذا لا تَرتِيب في المشتقِّ لا بين الذَّات والصِّفة ولا بين المشتقِّ والقَرِينَة.

## [مبحث المشتق]

**قوله:** (وهي مُركَّبَةٌ من حيث اشتمالها على الذات والصفة) **اعلم أنَّ في المشتقِّ أقوالًا:**

**الأوَّل:** أنَّه مُركَّبٌ مِن الذَّات والصِّفةِ(١) والنِّسبَة، وهو القَول المشهُور، وَذَهَب إليه أهل العربيَّة.

**والثَّاني:** أنَّه مُركَّبٌ مِن المشتقِّ منهُ والنِّسبةِ فقط، وَذَهَب إليه السَّيد قُدِّس سِرُّه.

**واستدلَّ عليه:**

بأنَّ مَفهُوم الشَّيء غَيرُ معتبرٍ في النَّاطق، وإلَّا لكان العَرَضُ العام داخِلًا في الفَصل، ولا ما يَصدُقُ هو عليه، وإلّا لانقلب الإمكان بالوُجُوب(٢) في ثُبُوت الضَّاحِك للإنسان مثلًا؛ فإنَّ الشَّيء الَّذي له الضَّحِك هو الإنسان، وثُبُوت الشَّيء لِنَفسِه ضَرُورِي، وأنت تَعلَم أنّ مَفهُوم المشتقِّ لَيس فَصلًا، بل ما يُعبَّرُ بِه عَن الفَصل.

(١) (والصفة) في «ب»: (والصفات).
(٢) (بالوجوب) في «ب»: (بالوجه).

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

وما ذُكر مِن لُزُومِ الانقلاب فَفِيهِ ذُهُولٌ عن القَيدِ(١).

**والثالث**: أنَّه معنىٰ بسيطٌ لا ترَكِيبَ فِيه، واختارَهُ المحشِّي -رحمه الله- وقال(٢): إنه يُعبَّر عن معنىٰ الأسود والأبيض ونحوِهما بالفَارسيّة بـ«سياه» و«سفيد» ونظائرهما، ولا يَدخُل فِيه الموصُوف لا عامًّا ولا خاصًّا، وإلَّا لكان مَعنَىٰ قولك: «الثوب الأبيض» الثوب الشيء الأبيض، أو الثوب الثوب الأبيض.

وليسَ بينَهُ وبَين المشتقِّ مِنه تَغَايُرٌ بِحسبِ الحَقيقَة؛ فإنّ الأبيض مَثلًا:

[١-] إذا أُخذ لا بِشرطِ شيء فهو عَرَضيٌّ ومُشتقٌّ.

[٢-] وإذا أُخِذ بِشرطِ لا شَيء، فَهُو عَرَض ومُشتقٌّ مِنهُ.

[٣-] وإذا أُخذ بِشرطِ شيءٍ فهو الثوب الأبيض.

وأنت خبيرٌ بأن الأمر لو كان كذلك لكان حَملُ الأبيض علىٰ البَيَاض القائِم بالثوب صَحِيحًا، وهو مَعلُومُ الانتفاءِ بالضَّرورة(٣).

ومَن أيَّدهُ بقولِهم: الحرارةُ إذا كانَت قائِمةً بِنَفسِها كانَت حَرارةً وحارًّا، والضَّوءُ إذا كان قائِمًا بِنَفسِهِ كان ضَوءًا ومُضيئًا = فقد اشتَبَهَ عليه مَفهُوم المشتقِّ بما يَصدُق هو عَلَيهِ.

---

(١) بعده في «خ»: (مع أنَّ فيه دخول النسبة التي هي غير مستقلّة بالمفهوميّة في حقيقته من غير دخول المنتسبين فيها).

(٢) (والثالث: أنه معنىٰ بسيط لا تركيب فيه، واختاره المحشي -رحمه الله- وقال) في «خ»: (والثالث ما ذهب إليه بعض المحققين من أنه أمر بسيط لا يشتمل علىٰ النسبة، فإنه يعبر عن معنىٰ الأسود...).

(٣) بعده في «خ»: (مع أنّه مُستبعدٌ جدًّا، كيف ويعبَّر بالفارسيَّة عن البياض بـ«سفيد» وعن الأبيض بـ«سفيد»).

[٣-] أو من حيث إنها أعم بحسب المفهوم، فلا بد من قرينة مخصصة، فالتعريف بالمفرد مركب من معنىٰ المشتق والقرينةِ.

[٤-] أو بما قال الشيخ بأن: «التعريف به نَدْرٌ خِدَاج».

= لا يتم بعضه، وبعضُه يفضي إلىٰ نوع تكلُّف، فلذلك عدل المصنف إلىٰ هذا التعريف؛ لشموله جميع أفراد النظر بلا كلفة، سواءٌ كان بالمفرد أو بالمركب، معلومًا كان أو مظنونًا أو مجهولًا بالجهل المركب.

ثم اعلم أن المراد بالملاحظة هو: التوجه نحو المعلوم قصدًا، كما نبَّه عليه السياق، ..................................................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**والحقُّ أنَّ مَعنىٰ المشتقِّ**: أمرٌ بَسيطٌ يَنتزِعُهُ العَقلُ عن الموصُوفِ نَظَرًا إلىٰ الوَصفِ القَائِمِ بِهِ، فالموصُوف والوَصفُ والنِّسبة كلٌّ مِنهما[1] ليس عينه ولا داخلًا فِيه، بل مَنشأُ انتزاعِهِ، وهو يَصدُقُ علىٰ الموصُوف، ورُبَّما يَصدُق علىٰ الوَصف والنِّسبة، فتأمَّل.

**قوله**: (ولذلك عدل...الخ) لأنَّهُ ليس للنَّفس في حالِ النَّظر فِعلٌ وتأثيرٌ كما يَشهدُ به الوِجدان السَّليم، والتَّرتيب في التَّعرِيف المشهُور يُوهِم ذلك، وإن كان المراد مِنه مُلاحظةً مَخصُوصَةً.

**قوله**: (مَعلُومًا كان...الخ) التَّعريف المشهُور -لِكون المعلُومِ مأخوذًا فِيه- يُوهِم التَّخصِيص بِالمعلُوم المقابِل للمَظنُون والمجهُولِ بالجَهلِ المركَّب، وإن كان المرادُ مِنه المعنَىٰ الأعمُّ فَفيه إشارةٌ إلىٰ وَجهٍ آخرَ للعُدُول.

**قوله**: (كما نبَّه عليه السِّياق) وهو قولُهُ: (وقد يَقَع فِيهِ الخَطَأ) فإنَّ الخطَأَ

(١) (منهما) في «خ» و«ق»: (منها).

سيَّما وقد قيَّده بالغاية، فلا يَنتقض بتعقُّل المبادئ المرتَّبة دفعةً بالحدس؛ لأنه ليس بقصد النفس واختيارها، بل يسنح لها بغير اختيارٍ، إما عقيب شوق أو تعب أو بدونهما[1]، فافهم.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

هُو: عَدَمُ مُوافَقَة الغَرَض.

**قوله**: (سِيَّما وقد قَيَّدهُ بالغَايةِ) وهو قولُهُ: (لتَحصِيل المجهُول)، فإنَّ الغَايَة لا تكون إلّا لِمَا هُو حَاصِلٌ بالاختِيَار.

**قوله**: (فلا ينتقض بتعقُّل المبادِئ المتَرتِّبَة دَفعَةً بالحدس) المرادُ بِتَعقُّل المبادئ: تَعَقُّلُهَا لا مِن حَيثُ الكَثْرة، وبالتَّرتِيب: تَقدُّم[2] بَعضِهَا علىٰ بَعضٍ لا بِحَسَب الزَّمان، فلا يُنافِي حُصُولها في الآن.

**قوله**: (لأنَّه لَيس بِقَصدِ النفس واختيارها) إذ لو كان بالقَصدِ لكان فِكرًا لا حَدسًا؛ لأنَّ الحرَكَة الفِكريَّة لا تَتَخلَّف عَنهُ لِكونِهِ مَبدَأً أخِيرًا مِن مَبادِئِها.

(١) (إما عقيب شوق أو تعب أو بدونهما) في «ق»: (إما عقيب شوق وتعب أو بدونه).

(٢) (تقدم) في «ب»: (تقديم).

## [المقدمة الثالثة: وقوع الخطأ في النظري]

**قوله:** (وَقَدْ يَقَعُ فِيهِ الْخَطَأُ فَاحْتِيجَ إِلَى قَانُونٍ يَعْصِمُ عَنْهُ، وَهُوَ الْمَنْطِقُ) أي: وقد يقع فيه الخطأ، كما نشاهده منّا ومن غيرنا؛ إذ لولاه لَمَا تتناقض النتائج التي تتأدىٰ إليها الأفكار، فاحتيج إلىٰ قانون -أي: قاعدة كلية يُستنبط منها أحكام الجزئيات- يعصم ذلك القانون الذهن عن الخطأِ إذا رُوعِي.

وهذا[1] تقرير وافٍ، لا حاجة فيه إلىٰ إثبات عدم كفاية الفطرة الإنسانية في التمييز بين الصواب والخطأِ؛ إذ وقوع الخطأِ في الفكر كافٍ في استلزام الاحتياج إلى العاصم، علىٰ أنه لو كفَتْ لم يقع الخطأ وقوعًا شائعًا حسبما

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

## [ثبوت الحاجة إلى علم المنطق]

**قوله:** (يُستنبط مِنها...الخ) أي: تُستنبط مِنها أحكام جُزئيَّاتِ مَوضُوعِهَا استنباطًا بالبَدِاهَة أو بالاكتِساب، بأن تُجعَل تِلك القاعدةُ كُبرَىٰ لِصُغرَىٰ سَهلَةِ الحُصُول، والاحتياجُ إلىٰ الاستِنبَاط مِنها إنَّما هو فِي النَّظريَّات الَّتي يَقعُ فِيهَا الخطأ، فإذا قِيسَت النَّظريَّات إلىٰ القواعد المنطقيَّة تَنقَسِم النَّظريَّات إلىٰ ثَلاثَةِ أقسامٍ، فافهم.

**قوله:** (علىٰ أنَّه لو كَفَت...الخ) عَلَاوَةٌ حاصِلُهَا: أنّ وُقُوع الخطأ يَستَلزِم عَدَم كِفايَة الفِطرة؛ فإنَّ عَدَم كِفَايَة الفِطرَة المخصُوصَة يَستَلزِم عَدم كِفايَة الفِطرَة المطلَقَةِ مِن حَيثُ هِي، فلا حَاجَةَ حِينئذٍ إلىٰ إثباتِ عَدَم كِفايَتِها.

**فإن قُلتَ:** الفِطرَةُ تَعصِمُ عن الخَطَأ بِشرطِ عَدَم إهمالِها وقَلعِ العَوائِق

(١) (وهذا) في «س»: (فهذا).

يـدل عليه لفـظ «قد» التحقيقيـة، والهيئة الاسـتقبالية الاسـتمرارية، ثم طوىٰ حديـث نظريـة المنطـق وبداهته؛ إذ لا حاجـة إليه في بيـان الحاجة.

فـإن قلـت: إن وقـوع الخطـأِ بالفعـل إنمـا يسـتلزم الاحتيـاج إلـىٰ الطـرق

حَاشِيَةُ مِيرزَاهِد الهَرَوِيِّ

عَنهـا[١]، كمـا أنَّ المنطِـقَ يَعصِـمُ عَنهُ بهذا الشَّـرط، فـلا فَرقَ.

**قُلـتُ**: لو سُـلِّم ذلك فالفَرق أنَّ هذا الشَّـرط فِـي الفِطرَة يَـكادُ أن لا يُمكن، وفي المنطِـق يُمكِن علىٰ ما تَشـهَد به الفِطرةُ السَّـلِيمَة.

**قوله**: (إذ لا حَاجَةَ إليه في بيان الحاجة) لأنَّ الاحتِياجَ إلىٰ هذا الحدِيث إنَّما هُو في جَوَابِ المعَارَضَةِ المشـهُورَة علىٰ بَيَان الحَاجَةِ، لا في نَفسِ بَيَان الحَاجَة .

**اعلَم أنَّ المنطقَ يَشتَمِلُ علىٰ ثَلاثَةِ أقسامٍ:**

[١-] ضروري: كالحُكم باحتِمالِ المحمُول للعُمُوم.

[٢-] ونَظَـرِيٍ لا يَقَعُ فِيه الخَطَأ: كالحكمِ بانعِكَاسِ الموجِبَة الكُلِّية جُزئِيَّةً.

[٣-] ونَظَـرِي يَقَـعُ فِيـه الخَطَـأ: كالحُكـم بانعِـكاسِ الموجِبـة الضَّرُورِيَّةِ ضَرُورِيَّـةً؛ فإنَّهـا تَنعَكِـس عِنـد بَعـضِ المنطِقِيِّـين ضَرُورِيَّـة، وعِند بَعضِهِـم حِينِيَّـة مُطلقـة، وعِنـد بَعضِهِـم مُمكِنَة.

والمنطق عاصم بالنَّظَرِ إلىٰ القِسمَين الأوَّلَين.

**قوله**: (فإن قُلتَ: إنّ وقوع الخطأ بالفعل...الخ) أنـتَ تَعلَـم أن وُقُـوع الخَطَـأ بالفِعـل فِي فِكرٍ جُزئِي يَسـتَلزِمُ احتِمـالَ وُقُوعهُ فِـي الفِكرِ كُلِيًّا[٢]، وهو يَسـتَلزِم

(١) (وقلع العوائق عنها) في «ب»: (ورفع العوارض عنها).

(٢) (الفكر كليا) في «ب»: (الأفكار كلها).

الفكريـة وموادها علىٰ الوجه الجزئي، لا علىٰ الوجه الكلي؛ فإنه مـا لم يُعرَفْ الطـرق الجزئيـة لم يحصـل التمييز بـين الخطـأِ والصواب.

ولئـن تنزَّلنـا عن ذلـك فنقـول: إنما ثبـت الاحتياج إلـىٰ معرفتهـا إما علىٰ الوجـه الكلـي، أو علىٰ الوجـه الجزئـي، فقـد ثبـت الاحتيـاج إلـىٰ الأعـم من المنطـق، لا إليـه، فـلا يتـم التقريب.

قلـتُ: وقوع الخطأ بالفعل يسـتلزم عدم بداهة جميع تلـك الطرق والمواد، وقـد بُيِّـنَ أن العلـم اليقيني بالجزئيـات النظرية إنما يحصل مـن الكليات، فقد ثبت الاحتياج إلىٰ قانون في اكتسـاب المطالب في الجملـة، ولا نعني بالاحتياج ههنا إلا هذا القدر، ..........................................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

الاحتِيَـاج إلـىٰ العِلمِ بالطَّريـق الفِكرِيَّـة وموادِّهَا علىٰ الوَجـهِ الكُلِّي.

ثُـم المنـع الَّذي قَبل التَّـنزُّل -علىٰ ما ذُكِر فِـي كثيرٍ مِن النُّسـخ- الظَّاهِر أنَّه غَـيرُ وارِدٍ؛ فـإنَّ التَّميُّـز بين الصَّـواب والخَطَأ يَحصُل مِـن العِلم بالطَّرِيق، سـواءٌ كان عَلَـىٰ الوَجه الجُزئـي أو الكُلِّي.

والمنـعُ الَّذي بعدَهُ إنَّما يَضُرُّ لو كان المرادُ مِـن الاحتِيَاجِ الاحتياجُ حَقِيقَةً، وأمَّـا إذا أُرِيدَ مِنهُ مـا يُطلَق عَلِيه الاحتِياج ولو علىٰ التَّجـوُّز فلا، كما لا يَخفَىٰ.

**قوله**: (قُلتُ: وُقُوعُ الخَطَأ...الخ) أي: وُقـوُع الخَطَـأ مِـن العُقـلَاء المتصدِّيـن للاحتِـراز عَنـهُ يَسـتَلزِم نَظَرِيَّـة جَمِيـع تِلـك الطُّـرُق أو بَعضِهـا، فـلا يَتَّجِـه مَنع الاسـتِلزَام علـىٰ ما في «**شـرح المطالع**» مِـن أنَّ[1] البِداهَـة لا تَسـتَلزِم المعلُومِيَّة.

(١) (من أنَّ) في «ب»: (فإنَّ).

وفيه نظر، وله جواب[١].

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (وفيه نَظَرٌ ولَه جَوابٌ) نُقِل عَنهُ في وَجهِ النَّظر والجَوَاب ما نُقِل.

لعلَّ وَجهَ النَّظَر أنَّ ما ذُكِر لا يَدُل علىٰ الاحتِيَاجِ إلىٰ قَانُونٍ، بل إلىٰ العِلم بالطُّرق الفِكريَّة مُطلَقًا، سواءٌ كان ذلك العِلمُ حَاصِلًا مِن الكُلِّيات أو لا، وخُصُوصِيَّةِ حُصُولِه مِن الكُليات مُلغَاةٌ في الاحتياج إليه.

وامتناعُ حُصُولِهِ من الجُزئِيَّات لا يَستَلزِم ذلك، كيف والمحتَاجُ إليه مِن حَيثُ إنَّه مُحتاج إليه لا يَلزَم أن يَكون مُمكِنًا فضلًا عن أن تَكون جَميعُ أنحاءِ حُصُولِهِ ممكنة.

ولو سُلِّم فلا يَلزَم من الاحتياج إلىٰ قَانون الاحتِياج إلىٰ القانُون المخصُوص الَّذي هو المنطِق، فإنَّ القَانُون العاصِم لَيس مُنحَصِرًا فِيه بحيثُ لا يُمكن أن يَكون غيره.

**والجواب**: أنّا لا نعني ههنا حَقِيقَة المحتَاجِ إليه، بل ما تَتَرتَّب عليه العِصمَة ويَصِح أن تُستعمل كَلِمَةُ الفاء فِيه ولو علىٰ التَّجوُّز.

وكأنَّ قوله: (ولا نعني) إشارةٌ إلىٰ ذلك، ولا شكَّ أنَّ هذا المعنىٰ مُتحقِّقٌ في المنطِق قِياسًا علىٰ العِصمةِ، فتأمَّل.

ومن الله العِصمَة والسَّداد، ومنه الهِدَايَةُ والرَّشاد.

---

(١) **قال في الحاشية**: «**النظر**: أنّا لا نسلم أن وقوع الخطأ بالفعل يستلزم عدم بداهة الجميع، ولئن سلمنا فلا نسلم أن العلم اليقيني بالجزئيات لا يحصل إلا من قِبَل الكليات؛ لأنه يجوز أن يكون العلم بالجزئيات يقينيًّا مع عدم الاستنباط من الكليات. **والجواب**: أنه لا شك أن العلم من قِبَل الكليات أصون عن الخطأ في الفكر، فقد ثبت الاحتياج في اكتساب المطالب إلىٰ القانون لأصونية الذهن عن الخطأ في الفكر، وهذا القدر كافٍ في الاحتياج».

## [مبحث الموضوع]

**قوله**: (وَمَوْضُوْعُهُ) موضوع كلِّ علمٍ: ما يُبْحَثُ فيه عن عوارضه الذاتية، أي: يرجع البحث إليها، وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء..................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

## [مبحث الموضوع]

**قوله**: (ما يُبحثُ فيه) أي: ما يُبيَّن فيه أعراضهُ الذَّاتيَّة مِن حَيث إنَّها أعراضٌ ذاتِيَّة له ومَنسُوبة إليه بالدَّليل أو بالتَّنبيه، وتُحمَل هذه الأعراض بِهذِه الحيثِيَّة علىٰ مَوضُوعاتِ مَسَائِلِهِ بِتوزيعِها عَليهَا؛ فإنَّ البَحث والبَيان إنَّما هو بالاستِدلالِ أو التَّنبيه، ومَرجِعُهُ هو المحمُول دُون الموضُوع، وطرِيقُهُ التَّوزِيع علىٰ مَوضُوعات المسائِل.

**فلا يُتَوهَّم**:

صِدقُ التَّعريف علىٰ العَرَض الذَّاتي؛ فإنّ ما يَلحَقُ الموضُوع لِذَاتِه أو لِمُساوِيه[1] يَلحَقُهُ لِذَاتِه أو لِما يُسَاوِيه.

ولا صِدقُهُ علىٰ مَوضُوع المسألة؛ فإنَّه قد يكون مُغايرًا لموضوع العِلم، ومَحمُولُهُ عَرَضًا ذاتِيًّا له، ذلك لأنَّ الحيثيَّة مُعتبَرةٌ ههُنا كما صرَّح بِه الشَّيخ وغيره.

**قوله**: (أي: يرجع البحث إليها) هذا إمَّا بالنَّظر إلىٰ أن مَرجِع البيان ومَحطَّ البحث هو المحمول دُون الموضوع كما مَرَّ، أو بالنَّظر إلىٰ الفرق بين مَحمُول العِلم ومَحمُول المسألة كما سيأتي.

**قوله**: (وهي الخارج المحمول...الخ) أراد بالحملِ واللحوق الحملَ بالمواطاةِ،

---

(١) (لمساويه) في «خ» و«ب»: (لما يساويه).

إذ الحمـل المعتبَـر في المسـائِل هـو هـذا الحمل، وَذِكـرُ المبـادئ في الأمثلة من قَبِيل التَّسـامُح، صرَّح بِه السَّـيد السَّند -قُدِّس سرُّه- في «**حاشـية شرح المطالع**»، فالعَـرَض بِحَسَـب اصطـلاح «فـنِّ البُرهـان» غـير العَـرَض بِحَسَـب اصطـلاح «قاطيغوريـاس»، كمـا أنّ الـذاتيَّ والموضـوع فيـه غير الـذاتي في «إيسـاغوجي» والموضـوع في «قاطيغورياس».

وأراد بالشَّـيء مـا يَعُـم الواحِـد والمتعـدِّدَ، والمأخُـوذ مـع الحيثيَّـة وغير المأخُـوذ معهـا، أي: مـع الحيثيَّة الزائـدة علىٰ حقيقتـه، وإلَّا فلا بُـدَّ في كلِّ عِلم مِـن أخـذ مَوضُوعِه مع الحيثيَّة؛ لئـلَّا يَلزَم اختلاطُ العِلم الأعلـىٰ بالعِلم الأدنىٰ، إذ يُبحَـث في العِلـم الأعلـىٰ عن الأشـياء مِن حيـثُ الوُجُـودُ، فلو أُخِـذ مَوضُوع العِلم الأدنىٰ شـيئًا علىٰ الإطلاق لَكَان مَوضُوعه مُشـتَمِلًا علـىٰ جميع الحيثيَّات الَّتـي مِنها حيثيَّـة الوُجُود.

وقد أشار إليه الشَّيخ في «**بُرهان الشِّفاء**» حيثُ قال:

«موضوع العلم:

إمـا أن يَكـون قد أُخذ علىٰ الإطـلاق مِن حَيثُ هويَّتِهِ وطبيعتِهِ غير مشـروطةٍ فيهـا زِيادَةُ معنًىٰ، ثُـم طُلِبت عَوَارِضُهُ الذَّاتيَّة المطلقة، مِثل: العدد للحسـاب.

وإمَّـا أن يكون قد أُخِـذ لا علىٰ الإطلاق، لكن مِن جهةِ اشـتراط زِيادَة معنًىٰ علـىٰ طبيعتِهِ مِـن غير أن يكـون فصلًا يُنوِّعُـه، ثم طُلِبـت عوارِضُـه الذَّاتيَّة الَّتي تَلحقُه مِـن تلك الجِهَة[١]، مِثـل: النَّظر في عَوَارِض الكُـرَة المتحرِّكة».

---

(١) (الجهة) في «خ» و«ب»: (الحيثية).

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

ومما يَنبغِي أن يُعلَم أنَّ الحيثيَّة المعتَبرَة في الموضُوعَات لَيست عِلَّةً لِلُحُوق الأعراضِ الذَّاتيَّة، ولا قيدًا لِمعرُوضاتِها، بل هي عِلَّةُ البحث عنها، أو قَيدٌ(١) لِمعرُوضاتِها في نَظَر البَاحِث.

مثلًا: الإيصال في مَوضُوع المنطق لَيس شَرطًا لِعُرُوض الجنسيَّة والفصليَّة ونحوهما بأن يكون مُتمِّمًا لِعلَّتِها الفاعِلِيَّة، ولا قيدًا لِمَعرُوضَاتِها بأن يكون مُتمِّمًا لِعلَّتِها القابِليَّة، بل سببًا للبَحث عَنها، أو قيدًا للموضوع في نَظَر البَاحِث.

**بهذا يظهر أنه لا حَاجَة إلىٰ تَميُّز(٢) المسألة المشتركة بين العِلمين باختِلاف البُرهان كما هو المَشهُور.**

وقال الشَّيخ في «**بُرهان الشِّفاء**»:

«جِسم العَالَم أو جِرم الفَلَك يَنظُر فيه المنجِّم والطَّبيعي جميعًا، ولكن الجسم الكلِّي هو الموضوع للعلم الطَّبيعي بِشرط، وذلك الشَّرط: أن يكون له مَبدَأُ حَركةٍ وسُكونٍ بالذَّات.

ويَنظُر فيه المنجِّم بِشرط، وذلك الشَّرط: أن يكون له كمًّا، فإنَّهُما وإن اشتركا في البحث عن كُرَويَّة ذلك الجِسم فهذا يَجعَل نَظَرهُ مِن جهةِ ما هو له(٣) أحوالٌ تَلحَق الكمَّ، وذلك يَجعَل نَظَرهُ مِن حيثيَّة ما هو ذُو طَبيعةٍ بَسيطةٍ».

---

(١) (قيد) في «خ» و«ب»: (قيدًا).

(٢) (تميز) في «ب»: (تمييز).

(٣) (له) في «ب»: (وله).

لذاته، أو لما يساويه ..............................................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (لِذاتِهِ أو لِمَا يُساوِيه) أي:

- لا بِوَاسِطةِ أن يَلحَق شيئًا آخر.
- أو بِوَاسِطَتِهِ[١] بِشَرطِ أن يكون ذلك الشَّيء مُساوِيًا له صِدقًا أو تَحقُّقًا.

**فالمعتبَرُ**:

- **وفِي الأَوَّل** -ورُبَّما يُقال له: «العَرَض الأَوَّلي» - نفيُ الواسِطَةِ في العُرُوض ونَفيُ أحد قِسمَي الوَاسِطة في الثُّبوت، وهو: أن يكون كُلٌّ مِن الوَاسِطَةِ وذِي الوَاسِطَة مَعرُوضًا حَقِيقِيًّا.
- **وفِي الثَّاني** تَحقُّق أحدِهما بِشَرط التَّساوِي.

فما يَعرِض الشَّيء بعد العُروض للأمر الأعمِّ أو الأخصِّ في التَّحقُّق والصِّدق، أو للأمر المبايِن فِيهما لا يُعدُّ عَرَضًا ذاتيًا لذلك الشَّيء، بل عَرضًا غَريبًا لهُ؛ لأنَّهُ أحقُّ بأن يُعدَّ مِن أحوال الأعمِّ أو الأخصِّ أو المباين.

وما يَعرِض له بعد عُروضِه لما يُساوِيه، وإن كان أحقَّ بأن يُعدَّ مِن أحوال ذلك المساوِي، لكنَّهُ يُعدُّ مِن أحوال ذلك الشَّيء؛ لارتباطٍ بينَهُ وبين ما يُساوِيه وعدمِ انفكاكٍ بينهما.

فما يُنافِي العَرَضَ الذَّاتي هو العَارِضُ لأجلِ الأعمِّ أو الأخصِّ على الوَجه الَّذي سَبَقَ، لا العَارِضُ الأعمُّ أو الأخصُّ، فالعَرَض الذَّاتي يُمكن أن يَختَص بِطَبيعة المعرُوض مِن حيثُ هِي ولا يَتجَاوَز إلى الأفراد، لكن هذا القِسمُ لا يُبحَث عنه؛ لأنّ المسائِل هي القَضَايا المتعارَفة.

---

(١) (بواسطته) في «ق»: (بِوَاسِطَةٍ).

ويُمكِـن أن لا يَختصَّ بطبيعةٍ من حيثُ هي، فيَكون مُسـاوِيًا لـه أو أعمَّ أو أخصَّ مِنـه مُطلقًـا أو مِن وَجـهٍ؛ لِجَـواز أن لا يَكون ههُنا وَاسِـطةٌ في الثُّبُوت أصـلًا، أو تَكُون مُسـاوِيةً له أو أعمَّ أو أخصَّ مِنهُ مُطلقًا أو مِن وَجهٍ بِحَسَب الصِّدق أو بِحَسَب التَّحقُّق.

وبِما ذَكرنَا يَظهَر أن في تَمثِيل اللاحِق بِواسِطة الأمر المسَاوِي:

بالضَّحِـكِ اللاحِـقِ للإنسـان بِوَاسِـطةِ التَّعجُّـب، والتَّعجُّـبِ اللاحـقِ لَـه بِوَاسِـطة إدراك الأمـر الغَرِيـب أو نَحوهمـا كمـا هو المشـهور = مُسـامَحَةٌ؛ لأنَّ المـراد مِـن الوَسَـائِط مَفهُومَاتُها؛ ضَـرورَةَ أنّ المسـاوَاة وغيرها مِن النِّسَـب إنَّما هـي للمَفهوم، ولا شـكَّ أن مَفهـوم المتعجِّب والمـدرِك ليس مَعرُوضًـا حَقِيقِيًا للضَّاحـك والمتعجِّب.

وما قال المحشِّي -رحمه الله- في «**حَاشيَة شرح التجريد**»:

«أنَّ كُلَّ مَفهُـومٍ يَصـدُقُ علـىٰ فَردِ شَـيءٍ فهو يَصـدُق علىٰ مَفهُومِه لا بِشَـرط شيءٍ؛ لاتِّحـادِه مَعَهُ».

فكأنَّـهُ أراد بِمفهُومِـه المفهوم الـذَّاتي، أو أراد بالصِّدق علـىٰ ذلك المفهوم ما يَشـمَل الصَّـدق علىٰ الحقِيقَة أو المجـاز، وإلَّا فلا يَخفَىٰ أنَّـه لا يَصِح، كيف ومَنَـاطُ الصِّدق هـو قِيَامُ مَبدَأُ الاشـتِقَاق بالموضوع؟

**والتَّحقِيق** أنّ الأمر المساوِي ههُنا:

مِن حيثُ نَفس مَفهُومِه = عرضٌ ذاتيٌّ.

ومِـن حيـثُ إنه مأخوذٌ مـع الطَّبيعة الإنسـانِيَّة ومُتَّحدٌ مَعَها ولـو بِالعَرَضِ = مَعرُوضٌ لِعَـرَضٍ ذاتِيٍّ آخر.

علىٰ ما ذكره المتأخرون.

وذلك البحث:

إما بأن يُجعَلَ موضوعُ العلم بعينه موضوعَ المسألة، ويُثبَتَ له ما هو عرض ذاتي له كالجسم الطبعي في قولهم: «كل جسم فله حيز طبعي».

أو بأن يُجعَلَ نوعُه موضوعَ المسألة، ويُثبَتَ له ما هو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم: «كل حيوان فله قوة اللمس»، و«الفلك لا يقبل الخرق والالتئام».

أو يُثبَتَ له ما يعرضه لأمر أعم، بشرط أن لا يتجاوز في العموم عن موضوع



فالمتعجِّب مِن حيثُ هو لا بِشَرط شيءٍ عَرَضٌ ذاتيٌّ، ومن حَيث هو مَأخوذٌ مع الطَّبيعةِ الإنسانيَّة ومُتَّحدٌ مَعَها مَعرُوضٌ للضَّاحِك، فَتَأمَّل.

**قوله**: (على ما ذَكَرَهُ المتأخِّرُون) مُتعلِّقٌ بِتَفسِيرِ الموضوع؛ فإنّ الشَّيخ فَسَّر مَوضُوع الصناعةِ في «**الشِّفاء**» بـ: «ما يُبحَثُ فِيه عَن أحوَالِه المنسُوبَةِ إليها» علىٰ ما سيَأتي.

ويحتمل أن يَتَعلَّق بتفسِير العَرَض الذَّاتي وحده، أو مع تَفسِير الموضُوع، وحِينَئذٍ أراد بالمتأخِّرين جُمهُورَهُم، أو أشَار إلىٰ خِلافِ بَعضِهِم، حيثُ زَعَمُوا أن ما يَلحقُ الشَّيء لجُزئِه الأعمِّ أو الأخصِّ عرضٌ ذاتيٌّ، لا إلىٰ خِلاف المتقدِّمِين، فإنّ الشَّيخ قد وَصَف هذا التَّفسير في «**بُرهان الشِّفاء**» بأنَّه أشدُّ تَحقِيقًا.

**قوله**: (أو بِأن يُجعَل نَوعُه موضوع المسألة) أو بأن يُجعَل جُزءُه مَوضُوعَ المسألة كما يُقال: الصُّورةُ تَفسُد وتتبدَّل بالأُخرَىٰ، كما صرَّح بِه المحقِّق الطُّوسِي في «**شرح الإشارات**».

**قوله**: (ما يَعرِضُه لأمرٍ أعمَّ) أي: ما يَعرِضُه بِوَاسَطةِ أمرٍ أعمَّ واسطةً في الثُّبُوت

العلـم، كما صرح به ناقد «التنزيل»، كقول الفقهاء: «كل مسـكر حرام».

أو يُجعَـلَ عرضُه الذاتي أو نوعُه موضوعَ المسـألة، ويُثبَـتَ له العرض الذاتي لـه، أو مـا يلحقه لأمـر أعمَّ بالشـرط المذكور، كقولهـم: «كل متحـرِّك بحركتين مسـتقيمتين لا بدَّ أن يسـكن بينهما».

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

علىٰ أحد القِسـمَين، أو واسِـطَةً في العُرُوض، بِشَـرطِ أن لا يَتجَاوَز ذلك الأعمُّ في العُمُـوم عَـن مَوضُـوع العِلم؛ لئلَّا يَكُـون البَحـث في العِلم عن العَـرَض الغَرِيب.

والبَحـثُ عمَّـا هو عَـرضٌ ذاتيٌّ لِنَوعِ موضـوع العِلم، أو لِنـوع عَرَضِه الذَّاتي، وإن كان في الظَّاهِر بحثًا عن العَرَض الغريب لِكونِه لأمرٍ أخصَّ، لكنَّهُ في الحقِيقَة بحـثٌ عن العَرَض الذّاتي بِنـاءً علىٰ الفَرقِ بين مَحمُول العِلم ومَحمُول المسـألة.

فهـذا الشَّـرط إنَّمـا هو علـىٰ تَقدِير الفَـرق، وأمّا علـىٰ تَقدِير المسـامَحة في تَعرِيـف الموضُـوع وتَجوِيـز البَحث عـن العَـرَض الغَرِيب فلا حَاجَـةَ إليه.

**قوله**: (أو يُجعَل عرضه الذاتي أو نوعه...الخ) **ههُنا أربع صُور**:

**الأولىٰ**: أن يُجعَـل عَرَضهُ الذّاتي مَوضُوع المسـألة، ويُثبَت له العَرَضُ الذَّاتي، كقولهـم: كل حَرَكة تَنطَبِق علىٰ الزَّمان.

**والثَّانيـة**: أن يُجعَـل العرض الـذَّاتي مَوضُوع المسـألة، ويُثبَت له مـا يَلحَقه لأمـرٍ أعمَّ، كقولهـم: كل حَرَكةٍ تَنقَسِـم إلىٰ غـير النِّهايَة.

**والثَّالثـة**: أن يُجعَـل نَوعُ العَـرَض الذَّاتي مَوضُوع المسـألة، ويُثبَت لَهُ عَرَضٌ ذاتيٌّ لـه، ومِثالُـه: ما ذَكرَهُ؛ فـإنّ المتحرِّك بالحَركَتَين المستَقِيمَتين نـوَعُ العَرَض الذَّاتي، والسُّـكُون بَينَهُما عـارِضٌ ذاتيٌّ له.

فقولهم: «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية» مجمل، تفسيره ما ذكرناه؛ إذ لا ريبَ في أنه يُبحَثُ في العلم عن الأحوال المختصة بأنواع موضوع العلم كما مر، بل ما من علم إلا وقد يوجد فيه ذلك، كما يظهر لمن تتبع.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**والرَّابعة:** أن يُجعَل نوَع العَرض الذَّاتي مَوضُوع المسألة، ويُثبَت له ما يَلحَقه لأمرٍ أعمَّ، كقولهم: كل حركةٍ بَطِيئةٍ لا يَتَخلَّل السُّكون بينَهَا.

**وبالجملة:**

**يَكون مَوضُوعُ المسألةِ:**

[١-] مَوضوعَ العِلم، أو نوعه، أو جُزءه.

[٢-] أو عَرَضًا ذاتِيًّا له أو لِنَوعهِ.

[٣-] أو عَرَضًا ذاتِيًّا لِعَرَضِه الذَّاتي.

[٤-] أو عَرَضًا ذاتيًّا لِنَوع مَوضُوع العِلم.

[٥-] أو عَرَضًا ذاتيًّا لِنَوع العَرَض الذَّاتي

**ويَكون مَحمُولها:**

[١-] عَرَضًا ذاتيًّا لِنَوعِه.

[٢-] أو عرضًا ذاتيًّا لِعَرَضٍ ذاتيٍّ.

[٣-] أو عَرَضًا ذاتيًّا لِنَوع مَوضُوع العِلم.

[٤-] أو عَرَضًا ذاتيًّا لِنَوع العَرَض الذَّاتي.

**ورُبَّما يكون مَوضُوعُ المسألة:**

[١-] مَوضوعَ العِلم مع العَرَض الذَّاتي.

[٢-] أو نَوع مَوضُوع العِلم مع عَرَضِه الذَّاتي.

وقد نص الشيخ في «الشفاء» بعدما عرَّفَ موضوع الصناعة بـ«ما يُبحَثُ فيه عن الأحوال المنسوبة إليها، والعوارض الذاتية لها[1]» على أن المسائل

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

[٣-] أو عَرَضًا ذاتيًّا لِعَرَضٍ ذاتيٍّ مع ذلك العَرَض الذَّاتي.

كما يُقال: هل الجِسم المتحرِّك يَجتَمِع فيه اقتضاءٌ قِسرِيٌّ وطَبِيعِيٌّ معًا؟ وهل الحيوان المتحرِّك يَخلُو عن إرادةٍ؟ وهل الحيوان المرِيد تَتخلَّف حركتُهُ عن إرادَة التَّحرِيك؟ وهل بُطءُ الحركة يَتخلَّل السُّكون بَينَها؟

والحاصِل أن المدار على أن لا يَكون البَحثُ خارِجًا عن مَوضُوع العِلم وأعراضِه الذَّاتيَّة المنسُوبَةِ إليه.

**قوله**: (وقد نصَّ الشَّيخ...الخ) لا خِلافَ في أن ما يَعرِض الشَّيء لأمرٍ أخصَّ عرضٌ غريبٌ، ولا في أنَّ ما هو عَرَضٌ غَرِيبٌ لموضُوع العِلم لا يُنسَب إلى الموضوع، ولا يُبحَث عنهُ في العِلم، فالأعراض الذَّاتية في تَعرِيف الموضُوع هي: الأحوال المنسُوبَةُ إليه، وذكرها بعدها للبيان.

وأمّا العوارِض الذاتيَّة في تَعرِيف المسائِل فكأنَّ المراد مِنها العَوَارِض الذاتيَّة الشَّامِلة لأفراد الموضوع[2] على الإطلاق؛ فإن العرض الذَّاتي منهُ ما يَشمَل أفراد الموضُوع على الإطلاق كالتحيُّز للجِسم، ومنهُ ما يشملها على التَّقابُل، كالزوجِيَّة للعدد.

---

(١) **قال مولوي ظهور الله اللكنوي**: (اعلم أن الضمير في «إليها» و«لها» الواقعَين في كلامه عائد إلى «الأشياء» المذكورة فيه سابقًا، حيث قال: «الموضوعات هي الأشياء التي يبحث في الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها، والعوارض الذاتية لها»، ولكن الشارح نقل بعض عبارة الشيخ بعينه، وترك بعضها، وأورد بدله عبارة أخرى).

(٢) بعده في «ب»: (المعروض).

هـي القضايـا التـي محمولاتهـا أعـراض ذاتيـة لهـذا الموضـوع أو لأنواعـه أو عوارضـه، ويمكـن أن يكون قولـه: «عن الأحـوال المنسـوبة إليها» إشـارةً إلىٰ المحمـولات التي ليسـت أعراضًا ذاتيـة لنفس موضوع العلم، كمـا مر تفصيله.

وأما تعريف المتأخرين حيث لم يأخذوا إلا الأعراض الذاتية للموضوع فإما:

- محمول علىٰ المسامحة؛ اعتمادًا علىٰ ما يُفصَّلُ في مقامه،

- أو مبنـي علـىٰ الفـرق بين محمـول العلـم ومحمول المسـألة، كمـا فُرِّقَ بـين موضوعهمـا، فيكون محمول العلـم ما ينحلُّ إليه محمولات المسـائل علىٰ طريـق الترديـد، مثلا: امتناع الخـرق مع المحمـولات التي تقابلـه إذا أُخِذَ علىٰ

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

وقال بهمنيار في «**التَّحصيل**»:

«لـو كانت الأعراض الغَريبـة يُبحَث عنها في العُلُوم لـكان يَدخُل كلُّ عِلم في كُلِّ عِلـم، وصار النَّظـر ليس في مَوضُوعٍ مَخصُـوص، ولكان العِلـم الجُزئِي عِلمًا كُليًّـا، ولـما كانت العُلُـوم مُتبايِنَة».

**قوله**: (أو مبنيٌّ على الفرق...الخ) **حاصِلُهُ**: أن مَوضُوعَ العِلم كما يَكُون عَينَ مَوضُوع المسـألة وغـيرَهُ، كذلـك مَحمُـولُ العلـم يَكُون عَـينَ مَحمُـول[١] المسـألة وغيرَه، كقولهم: كل جِسـم فله حيِّز طَبِيعِي، وكل فَلَك لا يَقبَل الخَرق والالتِئَام، فهو علىٰ تَقدِيـر الغَيريَّة مَفهومٌ مُرددٌ بين مَحمُولات المسـائِل المتقَابِلة، أي: أمرٌ دائرٌ بينها.

فعلـىٰ كل تَقديـرٍ، العَـرَض الـذَّاتي لموضـوع العِلـم والمبحُـوث عَنـه في الحَقِيقـة هو مَحمُـول العلم، وأنت تَعلَـم أنَّ المفهُوم المردَّدَ بـين امتِنَاع الخَرق

(١) (عين محمول) في «ب»: (عين مَوضُوع).

وجـه الترديـد كان عرضًـا ذاتيًـا للجسـم الطبعـي، فإنـه لا يخلو عـن أحدهما.



ومُقابِلِـهِ مثـلًا مـن الأحـوال الاعتباريَّـة، ومـا يُبحـث عَنـه علـىٰ مـا تَحكُم به الضَّـرُورَة هـو الأحـوال الحَقيقيَّة.

وأيضًـا يَلـزَم حِينَئِـذٍ أن لا تكـون مَحمُـولُاتُ المسـائِل مَقصُـودة بالذَّات، والضَّـرُورَة تَشـهَد بِخلِافِه.

وقد قال الشَّيخ في «**بُرهان الشِّفاء**»:

«الأعراض الغَريبَة لا تُجعَل مَطلُوباتٍ في مَسائِل الصَّنائِع البُرهانِيَّة».

**وتَحقِيـقُ المقـام**: أنَّ المعتَبَر في مَوضُوع العِلم نَفـسُ الطَّبِيعَة مِن حيثُ هيَ، لا مِـن حيثُ العُمـومُ ولا من حيـثُ الخصُوصُ، فمـا يَلحقُها من حيـثُ العُمومُ أو الخُصُـوصُ فهـو عَرَضٌ ذاتيٌّ لهـا مِن حيثُ هيَ، وإن كان عَارِضًـا غَريبًا لها مِن حيـثُ العُمُومُ أو الخصُوصُ.

مَثـلًا: مَوضُـوع العِلـم الطَّبِيعِي هـو الجِسـم الطَّبِيعِي مِن حيثُ هـو، لا مِن حيـثُ العُمـومُ والخُصوصُ، فما يَلحَقُه مـن حيثُ العُمـومُ كالتَّحيُّز، ومن حيثُ الخُصـوصُ كالقوَّة اللامِسَـة = أعـراضٌ ذاتيَّه للطَّبِيعَة مِـن حيثُ هي.

وإن كانت أعراضًا غَرِيبةً للطَّبِيعة العامَّة أو الخاصَّة، فالعارِض لأمرٍ أخصَّ:

إن اعتُبِـر اتِّحـادُ ذلـك الأخـصِّ مـع المعـرُوض ولـو بالعَـرَض فهـو مِـن الأعـراض الذَّاتيـة.

وإن اعتُبِـر خُصُوصيَّـة الأحـوال العَارِضة له من حيـثُ الخُصُوصيَّة فهو من الأعراض الغَرِيبة.

وهـذا لا يَجـري في العَارِض لأمرٍ أعـمَّ؛ فإنّ الأعـمَّ بوَحدَته المبهَمَـة مُتَّحدٌ مـع الأخـصِّ بالذَّات أو بالعَـرَض، والأخصُّ ليـس كذلك، فَتأمَّـل جِدًّا.

فـإن قلت: لا حاجـة إلىٰ ذلـك؛ إذ المعتبر في العرض الذاتي شـموله لجميع أفـراد الموضـوع، إما علىٰ سـبيل[١] الانفـراد، أو علىٰ سـبيل التقابـل، وكلٌّ من

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

أو يُقـال: إنَّ مَوضُـوع العِلم الطَّبِيعِي هـو حَقِيقةُ الجِسـم الطبيعي مثلاً مِن حيـثُ إنَّهـا سَـارِيَة في[٢] الأفـراد جميعهـا أو بعضهـا، فيُبحَث في العِلـم عمَّا هو عـرضٌ ذاتيٌّ لموضوعِـهِ بهـذه الحيثيَّة، فبَعض أعراضِـهِ الذَّاتيـة تَلحَقُه مِن حيثُ هـي سِـارِيةٌ في جَمِيـع الأفـراد، كالتحيُّـز الطَّبيعِي والشَّـكل الطَّبيعِـي، وبعضُها تَلحَقُـه مـن حيثُ هو سـارٍ في بعضِ الأفـراد، كقـوَّة اللَّمس وامتِنـاع الخَرق.

**هذا، فما ظُنَّ أنَّه عَارضٌ لأمرٍ أخصّ فهو ليس بِعارضٍ لأمرٍ أخصَّ.**

هذا ما حَصَل لي في هذا المقَام، ومن الله الفَضل والإنعام.

**قوله**: (فإن قُلتَ: لا حَاجَة إلى ذلك...الخ) مَبنَـىٰ السُّـؤال علىٰ مـا يُتوهَّم أن الإشـكال في العَـارِض الأخصِّ.

**وحَاصِـل الجَـوَاب**: أنَّ الإشـكَال إنَّما هـو في العَـارِض لأمرٍ أخـصَّ؛ فإنَّ ما يَلحَـق الشَّـيء بعـد تخصيصـه[٣] نوعًا ليـس عَرَضًا ذاتيًّـا لذلك الشَّـيء علىٰ ما صـرَّح به الشَّـيخ وغيرُه.

وقد عَرَفتَ:

أن المعتَبَـر في مَوضُوع العِلم نفســه مِن حيثُ هو، لا مِـن حيث الإطلاقُ ولا مِـن حيـثُ الخُصُوصُ، فمـا يَلحَق الشَّـيء بَعد التَّنـوُّع وإن لم يَكُـن عَرَضًا ذاتيًّا

(١) (سبيل) ليست في «س» و«ج».
(٢) (في) ليست في «ق».
(٣) (تخصيصه) في «ق»: (تَحصُّصِه).

محمولات المسائل مع مقابلاتها -أعني: محمولات المسائل الأخر- شاملٌ لجميع أفراد الموضوع، فيكون عرضا ذاتيا له.

قلتُ: قد صرَّح الشيخ وغيرُه بأن ما يلحق الشيء لأمر أخص -وكان الشيء محتاجًا في لحوقه إلىٰ أن يصير نوعًا معيَّنًا[1] يتهيَّؤ لقبوله- ليس عرضًا ذاتيًّا له.

فإن قلت: لم يجعله الشيخ رحمه الله خارجًا عن العرض الذاتي مطلقًا، كيف وقد مثَّل العرض الذاتي الشامل علىٰ سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء والزوجية والفردية، مع أنه قد حَقَّقَ هو وغيره أن المستقيم والمنحني مختلفان نوعًا، وكذا الزوج والفرد، بل إنما أخرجه عن القسم المختص علىٰ الإطلاق؛ ..................

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

لذلك الشَّيء مِن حيثُ الإطلاقُ، لكنَّه رُبَّما يَكُون عَرَضًا ذاتيًّا له مِن حيثُ هو.

أو أنَّ المعتبَر[2] في مَوضُوع العِلم حَقِيقَتهُ مِن حيثُ إنَّها سَاريَةٌ في الأفراد كُلاًّ أو بعضًا، وما يَلحَق الشَّيء بَعد التَّنوُّع رُبَّما يَكُون عَرَضًا ذاتيًّا له مِن حيثُ السَّريَان في بعض الأفراد، وإن لم يَكُن عَرَضًا ذاتيًّا له لا مِن هذه الحيثيَّة.

**قوله**: (أن المستقِيم والمنحَنِي مختلفان نوعًا) وذلك لأنَّ اختلاف اللَّوازِم يَستَلزِم اختِلاف الملزُومات، فالمستَقِيم نَوعٌ واحِد والمنحنِي أنواع مُختَلِفَة باختِلاف الانحناء، كالزَّوج والفَرد باختلاف الزَّوجيَّة والفرديَّة.

**قوله**: (بل إنَّما أخرجَهُ عن القسم المختص على الإطلاق) أي: عن القِسم الَّذي له خُصُوصيَّة واختِصاصٍ بالمعرُوض علىٰ الإطلاق، لا مع المقَابِل ومِن حيثُ القِسمَة.

(١) (معينًا) ليست في «س» و«ج».

(٢) (أو أن المعتبر) في «خ» و«ب»: (وأن المعتبر).

حيث قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من «الشفاء»: «والقسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول، وإما أن تكون بعوارض هي للجنس أيضًا أولية، مثل قولنا: كل كَمٍّ إما مساوٍ أو غيرُه، وقولنا: كل جسم إما متحرك أو ساكن، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها أولية، وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صار نوعًا معيَّنًا، مثل قولنا: كل عدد إما زوج

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله:** (والقِسمَة المستَوفاة الأوَّليَّة) **العَرَض الأوَّلي يُطلَق:**

[١-] على العَرَض الذَّاتي.

[٢-] وعلى ما يَلحَق الشَّيء لِذَاتِه.

[٣-] وعلى ما يَلحَق الشَّيء لأمرٍ أعمَّ.

والاستِشهَاد إنَّما يَتِم إذا كان المراد الأوَّل، قال الشَّيخ في هذا الفَصل:

«الأوَّليَّة في هذا الموضِع هي أن لا يَكُون الشَّيء مَحمُولًا على الأعم من[1] الذي قِيل: إنَّه لَه أو لا».

**قوله:** (وإمَّا بِعَوارِضَ لا تكون للجِنس أوَّليَّةً) أي: إذا اعتُبر ذلك الجِنس لا بِشَرطِ شيء؛ فإنَّه إذا اعتُبِر نفسُهُ مِن حيثُ هو لا بشرطِ شيءٍ، ولا لا بِشَرطِ شيءٍ، تكُون العَوارِض أوَّليَّةً له أيضًا، فالفَرق بَين العَوارِض بِحسَب القِسمَة الأولىٰ والعَوارِض بِحسَب القِسمَة الثَّانية بالأوليَّة واللا أوليَّة، إنَّما هو إذا اعتُبِر الجِنس لا بِشَرط شَيءٍ.

**وقد وَضَع الشَّيخ ههُنا قَانُونًا وقال:**

«القانون أن نَمتَحِن ونَأخذ طَبِيعة الجِنس مَخصُوصَةً بِخُصُوصِيَّةٍ ما، مِثل

(١) (من) ليست في «ب».

أو فرد، فالزوج والفرد ليسا بعوارض للعدد[(١)] أولًا، فما لم يصر العدد نوعًا معيَّنًا لم يكن زوجًا أو فردًا؛ لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه وكذلك قسمة الحيوان إلىٰ الضاحك وغير الضاحك؛ لأن هذه عوارض تعرض للإنسان وغيره بعد أن قامت طبائعها النوعية، ولا يكفي طبيعة الجنس في أن يعرض لها شيء من هذه العوارض، فهي من حيث القسمةُ أوليةٌ للجنس، وأما بذاتها فليست أوليةً».

قلتُ: هذا الكلام من الشيخ تصريح بأن عدَّ الشامل علىٰ سبيل التقابل

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

عَدَدٍ ما أو جِسمٍ ما، فإن أمكَنَ أن يَكُون ذلك صَالحًا لأن يَعرِض له الأمران في الحَالِين فَعُرُوضُهَا أوليٌّ.

وعند هذا الامتِحان يَكون جِسمٌ ما يَصلُح لأن يَتحرَّك وأن يَسكُن، ولا يُوجَدُ عددٌ ما يَصلُح لأن يَكُون زوجًا وفردًا معًا، فإذًا[(٢)] طَبِيعَةُ الجِنس كافِيَةٌ لأن تَتَصوَّرها وقد عَرَض لها الأمران قَبل أن يُلتَفَت إلىٰ لُحُوقِ فَصلٍ به، وليست طَبِيعَة العدد كافِيَةً لأن تتصوَّرها وقد عَرَض لها واحدٌ مِن الأمرَين ما لم يَنضَمَّ إليهَا في الذِّهن فَصل».

**قوله**: (تَصرِيحٌ بأن عد الشَّامِل...الخ) أي: عدُّ الشَّامِل علىٰ سَبِيل التَّقابُل مُطلقًا، سواءٌ كان مِن قَبِيل الحَركة والسُّكون، أو الزوجيَّة والفَرديَّة مِن الأعراض الذَّاتية = مُسامَحَة.

وفيها أنَّه لو سُلِّم أن المراد بالأوليِّ: مُطلقُ العَرَض الذَّاتي فلا نُسلِّم أنّ ههُنا مُسامَحةً؛ لِمَا عَرَفتَ أنَّ الزوجيَّة والفرديَّة مثلًا عَرَضان ذاتيَّان للعدد باعتِبارٍ، وعَرَضيَّان غير ذاتِيَّين له باعتبارٍ آخرَ.

---

(١) (للعدد) سقطت من «س»، وألحقت في هامشها بعد كلمة (أولاً).

(٢) (فإذًا) في «ب»: (فإنَّ).

من الأعراض الذاتية مسامحةٌ، وأن العرض الذاتي ههنا بالحقيقة هو القسمة، لا كلٌّ واحد من القسمين، ولا شكَّ أن البحث لم يقع صريحًا في شيء من المسائل عن المفهوم الْمُرَدَّدِ بين القسمين الذي هو العرض الذاتي بالحقيقة، فلا بد من أن يصار إلىٰ ما ذكرنا.

وأيضًا قد شرطَ الشيخُ في الشامل علىٰ سبيل التقابل أن لا يخلو الموضوع

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (أيضًا قد شَرط الشَّيخ...الخ) جوابٌ آخر عن السُّؤال الأوّل لا عن السُّؤال الثّاني، نَظَرًا إلىٰ قَولِه: (بل عن القِسم المختَصِّ علىٰ الإطلاق)، ولو أسقَطَ قولَهُ أعني: (مَحمُولات المسائِلِ الأُخر) لم يَتوَجَّه هذا الجواب.

**والحقُّ**: أنَّ مَحمُولاتِ المسائِلِ مع قَطعِ النَّظر عَن مُقابِلاتِها أعراضٌ ذاتيَّة لِنَفس مَوضُوع العِلم مِن حيثُ هو[1]، لا مِن حيثُ العُمومُ أو الخُصُوصُ، أو الحقِيقَة السَّارِيَة في الأفراد كُلًّا أو وبعضًا علىٰ ما سَبَق مِن التَّحقِيق.

وتِلك المحمُولات بَعضهَا يَشمَل جَمِيع أفراد مَوضُوع العِلم علىٰ الانفراد، وبعضَها يَشمَل علىٰ سَبِيل التَّقابُل، بأن يَكون هو مَع مُقابِلِه شامِلًا، سَواءٌ وَقَع ذلك المقَابِل مَحمُولَ مَسألةٍ أخرىٰ لِتعلُّق الغَرَض العِلمِي بِه، أو لم يَقَع لِعَدَم تَعلُّق الغَرَض العِلمي بِه.

قال الفارابي في «**تعليقاته**»:

«العِلم الطَّبِيعي لَهُ مَوضُوعٌ يَشتَمِل علىٰ جَمِيع الطَّبِيعِيَّات، ونِسبَتهُ إلىٰ ما تَحتَه نِسبة العُلوم الكُلِيَّة إلىٰ العُلوم الجُزئِيَّة، وذلك الموضُوع هو الجِسم الطَّبِيعِي بما هو مُتحرِّك أو ساكِن، والمبحُوث فِيه وعَنه إنَّما هو الأعراض

(١) (من حيث هو) في «خ»: (من حيث العموم أو الخصوص أو الحقيقة السارية ...).

عنه وعن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذي يقابله خصوصًا، مثلُ الخط بالنسبة إلىٰ الاستقامة والانحناء، والعدد بالنسبة إلىٰ الزوجية

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

اللَّاحِقَة مِن حيثُ هو كذلك، لا مِن حيثُ هو جِسمٌ فلكِيٌّ أو عُنصُرِيٌّ.

ثمَّ النَّظَر في الأجسام الفَلَكيَّة والأُسطُقسيَّة نَظَرٌ فيما هو أخصُّ؛ فإنَّ النَّظَر في مَوضُوع هذا العِلم هو جِسم مَخصُوص لا الجِسم المطلق، ثمَّ يَتبَع ذلك النَّظرُ فيما هو أخصُّ مِنه، وهو النَّظر في الأجسام الأُسطُقسيَّة مأخُوذَةً مع المزَاج وما يَعرُض لها مِن حيثُ هي كذلك، ثمّ يَتبَع ذلك النَّظرُ فيما هو أخصُّ مِنه، وهو النَّظر في الحيوانات والنباتات، وهناك يُختَم العلم الطبيعي».

**قوله**: (بِحَسَب المضادَّة) اعتُبِر تَقَابُل التَّضاد والعَدَمِ والملَكةِ دون تَقَابُل التَّضايُف والإيجاب والسَّلب؛ لأنَّه يُمكِن اجتماع المتضايِفَين ولو مِن جِهتَين، فالتَّضايُف مِن حيثُ هو تَضايُف لا يَنفع الشُّمول، والسَّلبُ المقابل للإيجاب ليس عَارِضًا؛ إذ السَّلب البَسِيط ليس له عُرُوضٌ بل لا عروض.

وكون التَّقدُّم والتَّأخُّر ونحوِهُما أعراضًا ذاتيَّةً للمَوجُود المطلَق الَّذي هو مَوضُوع الإلهي لا يَقتَضِي اعتِبارَ التَّضايُف؛ لأنَّ كُلًا مِنهُما مع عَدَمِه شامِلٌ لأفراد الموجود.

ثم العدمُ المقَابِل للإيجاب يُقال له: العدم المطلق، والعدم المقَابِل للمَلَكَةِ يُقَال له: العدم الخاصُّ؛ نَظَرًا إلىٰ أنّ الأوّل عَدَمُ الشَّيء مُطلَقًا، والثَّاني عَدَم الشَّيء في مَوضوعٍ قابِل لذلك الشَّيء.

كما يُقال للأوَّل: عَدَمٌ فقط، وللثَّاني :عَدَمٌ له ثُبُوتٌ؛ نَظَرًا إلىٰ أن الأوَّل: سَلبُ الثّابِت، والثّاني: السلب الثَّابِت.

والفرديـة؛ وقـال: «ما يخلـو[١] الموضوع عنه لا إلـىٰ مقابل مثله بل إلىٰ سـلب فقـط فهو عـرض غريب».

وحاصـل كلامـه: أنـه لا بـدَّ أن يكـون مـع ضـده أو عدمـه شـاملًا لأفـراد الموضـوع، وتلـك المحمـولات ربمـا لا يكـون بينهمـا[٢] تقابـل التضـاد ولا العـدم والملكـة، كمـا في الأحـوال المخصوصـة بأنـواع الجسـم الطبعـي مـن الأفـلاك والمعـادن والنباتـات والحيوانـات؛ إذ المـراد بالتضـاد ههنـا التضاد

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

فلَفـظُ (خُصُوصًـا) وَقَع ههُنا بمَعنىٰ الخاصِّ، ولَفظُ (فقط) قَيدٌ للسَّـلبِ[٣] فقـط، أو مَـعَ مُلاحَظَـة معنىٰ (إلىٰ) فـإنَّ مُقابِـلَ المثل للشَّـيء لا يَكُـون إلّا مَع ذلك السَّـلب دُون العَكس.

وأمَّـا كَلِمـة (إلـىٰ) فلِغَايـةِ الحُكـم الَّذي هـو الخُلوُّ، فـإن الخُلـوَّ التَّام عن الشَّـيء هـو الخُلوُّ عن ذلك الشَّـيء وعـن مِثلِـه، ويَحتمِـل أن يَتَعلَّـق بالوُصُول ونحـوه علـىٰ التَّضمين، والمـراد بالمِثـل: المِثـل في العَارِضِيَّة.

**والحَاصِـل**: أن العَـارِض الَّـذي يَخلُو الموضـوع عَنهُ وعن مُقابِلِـه المماثِل لـه في العَارِضيَّـة عَرَضٌ غَريـبٌ، ولعلَّ الوَجه أنـه حِينَئذٍ لا يَكـون لذلك العَرَض خُصُوصيَّـةٌ مع الموضـوع، ولا يَكُون مِن شـأنِه عُرُوضه لَـه، فَتَأمَّل[٤].

(١) **قال الناكت في «س»**: (وفي بعض النسخ: «ما لا يخلو الموضوع عنه... الخ)، وحكم السيد أبو الفتح والفاضل اليزدي علىٰ النسخة التي سقطت منها «لا» بالسهو، وخالفهما مولوي عبد الحي، ووفَّق بين النسختين، والله أعلم.

(٢) بضمير التثنية في كل النسخ.

(٣) (ولفظ «فقط» قيد للسلب) في «ق» : (ولفظ «فقط» وقع قيدًا لسلبٍ).

(٤) (فتأمل) في «ب»: (فتدبَّر).

الحقيقي، والذي يدل عليه أنه قال: «القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد يكون بتقابلٍ، كقولنا: كل خط إما مستقيم أو منحنٍ، وكل عدد إما زوج أو فرد، وقد يكون بغير تقابلٍ، كقولنا: إن من الحيوان ما هو سابح، وما هو ماشٍ، ومنه زاحف، ومنه طائر».

فقد جعل القسمة الأخيرة لا على سبيل التقابل مع تحقُّقِ التضاد المشهوري فيما بين الأقسام.

ولقد أسبغنا[1] الكلام، وقد بقي بعدُ دقائقُ في هذا المرام، تركناها لضيق المقام، وإنما اتَّبعنا أثرَ قولِ الشيخ تنزُّلًا إلىٰ مَدارك الصُّحُفِيَّةِ الجهَّال، العارفين للحق بالرجال، وأما المترفِّعون عن حضيض النقص إلىٰ ذروة الكمال، فيتجلون[2] بنور البصيرة جليةَ الحال، ولا يلتفتون إلىٰ ما قيل أو يقال.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (والقِسمَة الأوَّليَّة بالأعراضِ الذَّاتية...الخ) هذه الأعراض الذَّاتية أعراضٌ ذاتِيَّة لأنواعِ المَقسَمِ فقط علىٰ ما ذَهَب إليه المحشِّي -رحمه الله-، وَلِنَفس المقسَم أيضًا علىٰ ما ذَهبنَا إليه، والقِسمَة إليها علىٰ تَقدِير التَّقابُل بين الأقسام يُفيدُ الحصرَ والشُّمُول، وعلىٰ تَقدِير عَدَم التَّقابُل لا يُفِيد، ولذا غيَّر الأسلُوب وتَرَك أداة الحَصر في القِسمَة علىٰ ذلك التَّقدير.

---

(١) (أسبغنا) في «ق»: (أشبعنا)، **قال القندهاري**: (وفي نسخة: «أشبعنا» بالشين والعين، ومعناه ظاهر).

(٢) **قال الناكت في «س»**: (بالجيم المعجمة، وفي بعض النسخ «فيتحلون» بالحاء المهملة).

# [موضوع علم المنطق]

**قوله**: (الْمَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ ...الخ) أي: موضـوع المنطـق المعلـوم التصـوري

حَاشِيَةُ مِيرزَاهِد الهَرَوِيِّ

**قوله**: (موضوع المنطق...الخ) ذَهَـب المتقدِّمُـون إلـىٰ أنّ مَوضُوعَـهُ هـو: «المعقُـولاتُ الثَّانِيَـة مِـن حيـثُ إنَّهـا تُوصِـل إلـىٰ المجهُـول».

وعَـدَل المتأخِّـرُون عنه إلىٰ ذلـك؛ لأنَّ كثيرًا ما يُبحَـث في المنطِق عَن نَفس المعقُـولات الثَّانِيَـة، كالذَّاتيَّة والعَرَضيَّـة، والمبحُوثُ عنـه في العِلم هو أحوال الموضوع لا نفسه.

وأنـتَ تعلَـم بأنَّه لا يُبحَـث في المنطِق عـن نَفس المعقُول الثَّـاني من حيثُ هـو مَعقُـولٌ ثانٍ، بل مِـن حيثُ هو من أحـوال مَعقولٍ ثـانٍ آخَر.

مثـلًا: يُبحَـث عـن الذَّاتيَّـة والعَرَضيَّـة مِن حيـثُ إنَّهمـا مِن أحـوال الكُليَّة الَّتـي هي مِـن المعقُـولات الثَّانية.

ثـمّ المعلُوم التَّصوُّري والتَّصدِيقي مَفهُومَهُمَـا لا يَصلُح لأن يُبحَث عنه مِن حيـثُ الإيصـال علىٰ الوَجهِ الكلِّي، وكذا ما صَدَق عليـهِ مِن المعقُولات الأولىٰ، كمـا يَظهَر بالتَّأمُّل الصَّـادِق، فلا بُدَّ ههُنا مِن رُجُوعِهِمَا إلـىٰ المعقُولات الثَّانيَة.

وممَّـا يَنبغِـي أن يُعلَـم أن المعقُـول الثَّاني وهو مـا يَكون الذَّهـن فقط ظَرفًا لِعُرُوضِه علىٰ قِسـمَين:

**الأوَّل**: أن لا يكون الوُجُود الذّهني شَرطًا لِعُرُوضِه، كالوُجُود والشَّيئِيَّة ونحوهما.

**والثَّاني**: أن يَكون شَرطًا لَهُ، كالكليَّة والجُزئيَّة ونظائرهما.

ومَوضُوع المنطِق هو القِسمُ الثَّاني.

من حيث إنه يوْصِل إلىٰ مطلوب تصوري، والمعلوم التصديقي من حيث إنه يوْصِل إلىٰ مطلوب تصديقي.

وقد خالفَ الظاهرَ المشهورَ في قَصرِ البحث علىٰ الموْصِل القريب في القسمين؛ حيث قال في الأول: (فيسمى معرِّفًا)، وفي الثاني: (يسمى حجةً)؛ فإن بحث المنطق في التصورات والتصديقات لا يختص بالموْصِل القريب الذي هو المعرِّف والحجة، بل يبحث عن الإيصال البعيد فيهما، والأبعد في التصديقات.

ولعل ذلك تصرُّفٌ منه بضم النشر وإرجاع جميع المباحث إلىٰ الموْصِل القريب؛ حتىٰ يكون قولهم: «الجنس كذا» في قوة: «إن الحد مؤلَّف من الأمر الذي هو كذا»، أو «المعرِّف جزؤه كذا»، وقس عليه حال القضايا؛ إذ لا شكَّ أنه يحصل بحسب تلك الأحوال أحوال الموْصِل القريب.

حاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيّ

**قوله**: (بل يُبحَث فِيه عَن الإيصال...الخ) أي:[1] يُبحَث عَن الموصِل البَعِيد في التَّصوُّرات والتَّصدِيقات، كالجِنس والفَصل والصُّغرَىٰ والكُبرَىٰ، وعن الموصِل الأبعد فِي التَّصدِيقات فقط، كالمقدَّم والتَّالِي مِن حيثُ الإيصال، بأن تتعلَّق الحيثيَّة بالبَحثِ تَقييدًا أو تَعلِيلًا كما سَبَق.

ولو جُعِل الفَصل البَعِيد ونحوه مُوصِلاً أبعد في التَّصوُّرات لما كان بعيدًا.

**قوله**: (حتى يَكُون قَولهم...الخ) المقصُود إرجاعُ مَحمُولاتِ المسائِل إلىٰ أحوال الموصِل القَرِيب، فلا يَتَّجِه أنَّه لا حَاجَة إلىٰ ذلك؛ فإنّ مَوضُوع المسألة قد يَكون جُزءَ مَوضُوع العِلم كما مَرَّ.

مع أنّ ما صَدَق عَليه الجِنسُ جزءٌ مما صَدَق عليه الحدُّ، كالحيوان في

(١) (أي) في «خ»: (إنما).

ونظير ذلك ما يرتكبه مَن يجعل موضوع الطب بدنَ الإنسان في قولهم: «الزنجبيل حارٌّ[١]» أن معناه: بدنُ الإنسان يتسخَّنُ بأكل الزنجبيل، فلا يُستبعَدُ كثيرًا.

حَاشِيَةُ مِير زَاهِد الهَرَوِيِّ

الحيوان النَّاطِق، لا مَفهُومُه لمفهُومِه، ومَوضُوع المنطِق إنَّما هو المفهُوم من حيث الانطِباق عن الأفراد.

**قوله**: (مَن يَجعَل مَوضُوع الطِّب بَدَن الإنسان) إشارَةٌ إلى أن بَعضَهُم جَعَل مَوضُوعَه: بَدَنَ الإنسان والأغذِيَةَ والأدوِيَةَ جميعًا.

---

(١) (حارٌّ) في «س» و«ج»: (حارَّةٌ).

# فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

تمت بحمد الله

## عن الكتاب:

إنَّ مما تفاخر به من سمت همته، وعلت هامته، وتنافس فيه الأقران، وتسابقت إليه جياد الأذهان، إدراك دقائق العلوم، والتحقيق في المنطوق منها والمفهوم، وبذل الأفكار فيها بالتنقير، وتمييز النقرة من النقير، وقد قال إمامنا الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) قُدِّسَ سرُّهُ العلي: «من تعلم علما فَلْيُدقِّق فيه لئلا يضيع دَقِيقُ العلم»، هذا وإن من أعلام التدقيق في العلوم العقلية، وأرباب التحقيق في المباحث الفلسفية، الإمام جلال الدين الدواني (ت: ٩٠٧هـ) قُدِّس سرُّهُ النوراني، والعلامة مير زاهد الهندي الهروي (ت: ١١٠١هـ) قُدِّس سرُّهُ السَّروي، وقد سعت الأذهان لتفهم كتبهما، وإدراك مرامهما، وإن مما شاعت دراسته من كتب الجلال شرحه لتهذيب المنطق للعلامة سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)، وقد كتب عليه المحقق زاهد الهروي حاشية كحواشيه الأخرى في التدقيق والتحقيق، وصارت حاشيته هذه مما لا يُعترف بفضل الرجل إلا بدراستها وممارستها، وإدراك حقائقها ومدارستها، وعن مير زاهد قال إمامنا العطار (ت: ١٢٥٠هـ): «وما زال الزمان يأتي بالنوادر، هذا العلَّامة عبدالحكيم والعلَّامة مير زاهد كلاهما ممن أدرك القرن الحادي عشر ولهما من التآليف ما خضعتْ لها رقاب الفضلاء، وتفاخرت بإدراك دقائقها أذهان النبلاء»، ولمَّا لم يُخدَم هذان الكتابان بما يليق، سعى من كتب الله له السعادة، كافأه مولاه بالحسنى وزيادة، فخدموا هذين الكتابين، وجلوا عن أحرفهما غبش الرين، وأظهروهما في حلة بهية، كفريدة سَنية، وتشرَّفت دار العلامة العطار للعلوم العقلية والنقلية بإخراجهما حرصًا على نفع الطالبين، أدام الله علينا هذا الإنعام، وجعل هذه الدار عامرةً على توالي الأيام.

دار العلامة العطار
للعلوم العقلية والنقلية